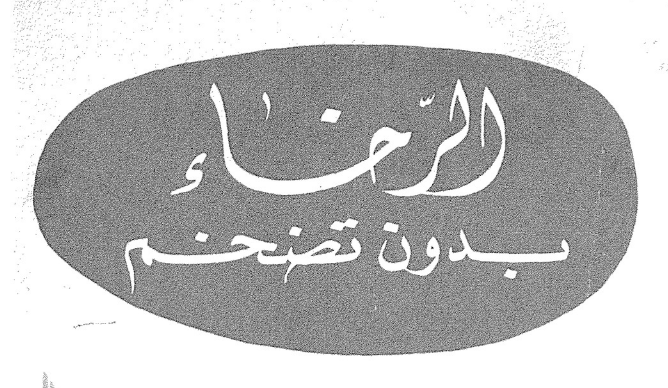
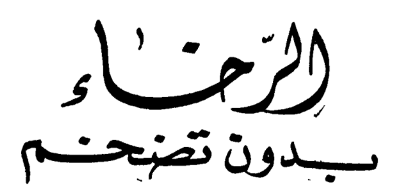
الرخاء بدون تضخم



تأليف : جون فيليب ويرنت

ترجمة :
الدكتور حسين عمر





الرخاء بدون تضخم

تأليف

چون فيليب ورنيت

ترجمة

الدكتور حسين عمر

ملتزم الطبع والنشر
مكتبة القاهرة الحديثة
١٦٩ شارع التحرير بالقاهرة

GROWTH AND PROSPERITY WITHOUT INFLATION

BY

John Philip Wernette

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر
محمود نصار الحلبي وشركاه - خلفاء

المحتويات

الموضوع	الصفحة

الفصل الأول

التقدم الاقتصادى
الأهداف

إن التقدم الاقتصادى ، بما يتضمنه من نمو ورخاء بدون تضخم ، هو من الأهمية بمكان بالنسبة لنا جميعاً .

فلهذا التقدم أهميته بالنسبة لنا ، بوصفنا شاغلى وظائف ، إذ أنه يقدم فرصاً للعمل أكثر وأفضل .

وله أهميته بالنسبة لنا ، بوصفنا عائلى أسر ، إذ أنه يفضى إلى زيادة الأمان والضمان لأسرنا ورفاهتها .

وله أهميته بالنسبة لنا ، بوصفنا مستهلكين ، إذ أنه يرفع من مستوى دخولنا الحقيقية ومستوياتنا المعيشية ؛

وله أهميته بالنسبة لنا ، بوصفنا مستثمرين ، إذ أنه يفضى إلى زيادة جعل استثماراتنا مأمونة وثبات عائدها ؛

وله أهميته بالنسبة لنا ، بوصفنا مواطنين فى عالم مضطرب ، إذ أنه يدعم خطوط دفاعنا ويشد من أزر جاذبية طريقتنا فى الحياة .

ولذلك فهناك إجماع فى الرأى على أوسع نطاق بين الاقتصاديين النظريين والموظفين الحكوميين ، والشعب عامة حول الرغبة فى هذه الأهداف القومية الوثيقة الارتباط : —

١ — تدعيم النمو الاقتصادى .

٢ — التقليل من حدة البطالة والمحافظة على الرخاء .

٣ — الحيلولة دون التضخم .

ورغم أن الاتفاق عام حول الرغبة فى هـذه الأهداف ، فلا يصدق ذلك على النواحى الثلاث لتنفيذها ، إذ يختلف الناس حول الإجابة عن هذه الأسئلة الثلاثة الرئيسية :

١ — هل تتوافق هذه الأهداف الثلاثة مع بعضهما البعض ؟

٢ — ما أهميتها النسبية ؟

٣ — كيف نمضى قدماً فى تحقيق هذه الأهداف ؟

آراء وتوصيات

لقد كانت هذه الأهداف والمسائل موضوعاً لمناقشات كثيرة ، وقدم كثير من المراقبين النصح والتعليقات . بيد أنه لسوء الحظ لم يتفق المراقبون مع بعضهم البعض دائماً ، إذ يجادل بعض الاقتصاديين النظريين بأنه لا يمكن أن تحقق أقصى درجة من النمو بدون التضخم ، بينما يذكر البعض

الآخر أن ذلك أمر ممكن . وإذ يذكر كثير من الخبراء أن التضخم هو مشكلتنا القومية الكبرى يذكر فريق آخر منهم أن يهددنا به التضخم أمر مبالغ فيه إلى حد كبير .

ويذكر أحد المتحدثين النابهين أن « نمونا الاقتصادى متخلف » وأنه لا يمكن النهوض به وفقاً لمعدل ملائم إلا بالمزيد من الإنفاق الفيدرالى . هذا بينما يؤكد أحد المراقبين الآخرين أن « النمو الاقتصادى يتوقف على الجهود الخاصة ، لا على وجوه النشاط الحكومى التى قد تفوق النمو فى واقع الأمر » :

لقد أفضى كساد ١٩٥٧ — ١٩٥٨ إلى كل من النقد اللاذع لتصرفات البنوك الاحتياطية الفيدرالية والدفاع القوى المجيد عنهما ، وهذا فضلاً عن الاختلاف فى الرأى حول السياسة الضريبية ، ونعنى بذلك سياسة الضرائب والإنفاق الحكومى . ويحث البعض على « خفض معدلات الضريبة » بينما يوحى البعض الآخر « بتركها على حالها » .

ومن المتناقضات حقاً أن يؤيد كساد ١٩٥٧ — ١٩٥٨ من حدة قلق الناس من التضخم . ورغم أن الطلب والإنتاج وحجم التوظف قد هبط من أغسطس سنة ١٩٥٧ إلى أبريل سنة ١٩٥٨ ، فإن كلاً من الأرقام القياسية لتجارة الجملة ونفقات المعيشة قد استمر فى الارتفاع . وحتى ذلك الحين كان الرأى منعقداً على أن الكساد التجارى يكشف عن هبوط حجم التوظف والإنتاج والأسعار — ذلك الكساد الذى يمكن محاربته عن طريق الأسلحة المضادة للانكماش — وأن أوقات الرخاء تتميز

بالتضخم الذى يمكن مقاومته بالوسائل المضاده للتضخم : ومع ذلك فقد عانت البلاد فى فترة ١٩٥٧ — ١٩٥٨ من كل من الكساد التجارى ومن الارتفاع اليسير فى مستوى الأسعار فى الوقت نفسه . ولقد خلق هـــذا الوضع هـــذه المشكلة المحيرة : أى دواء يمكن تعاطيه عندما تظهر على المريض أعراض متناقضة ؟ « هل هو الدواء المثير لموجة التوسع المضاد للانكماش ، أم الدواء المهـــدئ الذى ينطوى على الكبح من جماح التضخم » ؟ .

ويختلف الرأى حول الدور الصحيح الذى يمكن أن تؤديه الحكومة والقطاعات الخاصة من الاقتصاد القومى فى معالجة هذه المشكلات (تشمل « القطاعات الخاصة » كل فرد أو هيئة أو جماعة فيما عـــدا الحـكومة — المستهلكون ، العمال ، ميادين الأعمـــال ، والبنوك — كل الناس وكل المنظمات الخاصة) . ماذا ينبغى على القطاعات الخاصة أن تفعل ؟ ماذا ينبغى على الحكومة أن تفعل ؟ هل يجدر بحكومتنا أن تفعل الكثير ، أو أنها تفعل القليل وتترك هذه المهمة أساساً للقطاعات الخاصة ؟

ويؤكد التيار المستمر من التعليقات والتوصيات المتباينة أن الحاجة تمس إلى تفهم وإدارك أفضل لهذه المشكلات ، والطريقة الفضلى للبدء فى سبر غور هذه المشكلات هى أن نأخذ فى اعتبارنا معنى وأهمية الأهـــداف القومية .

معنى ومغزى

النمو الاقتصـــــادى

ما هو النمو الاقتصادى ، ولماذا هو من الأهمية بمكان ! ؟

تنطوى إحدى معانى النمو على الزيادة فى سكان البلاد ، ولقد حدث ذلك فى الماضى ، ويبدو أن استمرار حدوثه أمر محتمل ، على الأقل فى المستقبل القريب . هل هذا أمر مرغوب فيه ؟ هل يساعد ذلك على إقامة دعائم بلد أفضل ؟ الأرجح أن زيادة السكان تضفى على الدولة مزيداً من القوة فى المعنى العسكرى ، وهذا أمر مرغوب ، طالما أن العالم يعانى من تهديد العدوان الشيوعى . أما لو تركنا ذلك المعنى جانباً ، فقد لا تكون ثمة أية فائدة من هذه الزيادة ، وقد تؤدى فى النهاية إلى اكتظاظ الدولة بالسكان .

أما المعنى الثانى للنمو فهو الارتفاع المطرد فى مستوى المعيشة ، أو الارتفاع المطرد فى متوسط الدخول الحقيقية . وبما أن هذا المغنم يتوقف على ارتفاع مستوى الإنتاجية ، أى ارتفاع مستوى الناتج عن كل رجل — ساعة ، فإن تزايد الإنتاجية هو المعنى الثالث لكلمة النمو .

وسواء أخذت الزيادة السكانية فى الاعتبار أم أنها لم تؤخذ ، فالنمو يعنى الزيادة فى الناتج والدخل القومى « الـكلى » وهذا هو المعنى الرابع لكلمة النمو؛ وبالنسبة للمستقبل القريب فالنمو سيتضمن كل هذه النواحى الأربع .

إن كلا من الارتفاع بمتوسط الناتج والزيادة فى الناتج القومى الكلى إنما يعنى قوة عسكرية أكبر ، ذلك أن معدلات التوسع التى ترد عنها التقارير من روسيا والصين الشيوعية تزيد من مغزى وأهمية فضائل هـذا النمو .

إذ يعنى ارتفاع متوسط الناتج والدخل ارتفاعاً فى المستوى المعيشى لجماهير الشعب . هل هذا أمر مرغوب ؟ سيجيب المتشككون بالنفى ، وقد يوحى البعض منهم بأن المعيشة الرغدة الهينة ستفضى إلى الانحلال الأدبى .

ومع ذلك فلا يزال عشرات الملايين من الأمريكيين ضالعين فى الفقر إلى الحد الذى لا يجدى معه الارتفاع الكبير فى مستوى معيشتهم فى رفعهم إلى مستوى حياة البذخ التى قد تكون مفسدة للخلق. أما بالنسبة للميسورى الحال فإن تحسين دخولهم لا يدعو بالضرورة إلى إضعاف قوة خلقهم ، إذا كانوا ، وجميعنا ، على بصيرة وحذر من هذا الخطر ، واتخذوا من الخطوات مايحفظ ، بل ويدعم مستوانا الأخلاقى .

ولذلك فسنعنى بالعوامل المؤثرة فى النمو : أى ظروف تلائم النمو وأى ظروف تعوق سيره ؟

معنى وأهمية الرخاء

أما الهدف الثانى (التقليل من حدة البطالة والمحافظة على الرخاء) فيعنى أن النمو لابد أن يكون متئداً على أن يكون حجم التوظف وحصائل الدخول عند مستوى مرتفع . إن هـذا النمو يعنى مستوى منخفضاً من

البطالة الإجبارية ، مع أدنى ارتفاع عرضى فى عدد المتعطلين من الناس. كما يعنى النمو نقصاً فى التقلبات العنيفة فى النشاط الاقتصادى العام ، وهى تلك التقلبات التى يطلق عليها فى الغالب اسم « الدورات الاقتصادية » . هذا النمو لا يعنى ظهور الكساد ، بل يعنى أن مثل هذا الكساد الاقتصادى إذا حدث فلا بد أن يكون محدود النطاق قصير الأمد ، لا أن يكون حاداً طويل الأمد .

والرغبة فى تقليل حجم البطالة الكبيرة أمر جلى ، إذ أن كلاً من الخسارة الاقتصادية والبؤس الإنسانى الذى يلازم البطالة الكبيرة هو من الوضوح بمكان . وفضلاً عن ذلك فأرقام البطالة هى سلاح فى يد الدعاية الشيوعية عن ضعف النظام الرأسمالى .

الحيلولة دون التضخم

أما الهدف الثالث فهو الحيلولة دون التضخم . إذ أن التضخم يعنى ارتفاعاً فى المستوى العام لأسعار السلع والتدهور الملازم له فى القوة الشرائية للدولار . فإذا تضاعف مستوى أسعار السلع ، انخفضت القوة الشرائية للدولار إلى النصف .

وثمة إجماع فى الرأى بوجه عام على أن التضخم سىء ، بيد أنه من المؤكد أن ثمة خلافاً فى الرأى حول كيفية إساءة التضخم : ويصف بعض الخبراء التضخم بأنه أكبر خطر يواجه البلاد ، بينما يجادل البعض الآخر بأن التضخم لا يلحق إلا أضرارا قليلة ، إذا كانت ثمة أضرار ، ومع ذلك لا يؤكد

البعض الآخر عادة أن التضخم حسن فى حد ذاته ، بل إنهم قد يقدمون من الحجج المنطقية مايسوق إلى النتيجة المنطوية . على أنه لا يمكن تحقيق أقصى قدر من النمو والرخاء الثابت بدون بعض التضخم . وقد يمكن تشبيه التضخم بالأزيز المزعج لآلة الطائرة النفاثة ، ومع أنه ليس شيئاً حسناً فى الطائرة إلا أنه جزء ضرورى من أية آلة قوية ، ومن ثم فلا بد أن نتحمله .

غير أن البعض يخالف هذا التفكير ، ويجادل بأنه قد يكون لدينا أقصى قدر من النمو والرخاء بدون التضخم . بيد أن مثل هذه الآراء المتعارضة تدعو إلى العناية فى بحثها والدقة فى التقصى عنها .

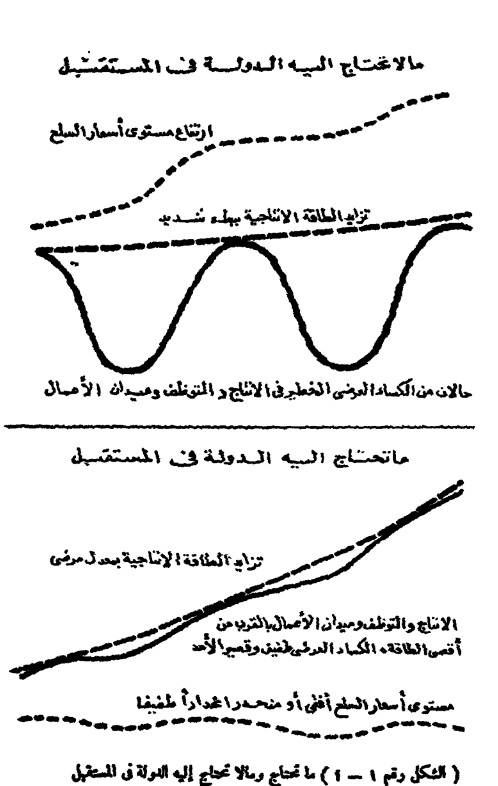
إن أهدافنا إذن هى الآتى (انظر الشكل التالى رقم ١ — ١) :

١ — من أجل النشاط الاقتصادى العام : النمو المتئد المصحوب بارتفاع مستوى التوظف .

٢ — من أجل المستوى العام لأسعار السلع : الاستقرار دون أى اتجاه نحو الارتفاع .

عرض المناقشة

وقد يعن لك أن تلقى نظرة على محتويات هذا الكتاب ، إذا لم تك قد فعلت ذلك من قبل ، للوقوف على الموضوعات التى ستطرح على بساط البحث والترتيب الذى ستتم مناقشتها وفقاً له . غير أن ترتيب الموضوعات لا يدل على الأهمية التصاعدية أو التنازلية لها على ضوء تقديرات العام السابق أو هذا العام ، بل إنه يعبر عن محاولة المؤلف لسرد التحليل بصورة واضحة منتظمة .



(الشكل رقم ١ — ١) ما تحتاج ومالا تحتاج إليه الدولة فى المستقبل

الفصل الثانى

اقتصادنا الديناميكى

إن المشكلات التى نتوافر على دراستها هى خصائص الاقتصاد الأمريكى الديناميكى الذى كشف طوال السنين عن نمو طويل المدى ودورات اقتصادية طويلة المدى وزيادة ونقص جوهرى فى مستوى أسعار السلع . ولا مراء أن التقصى عن تاريخ ونظرية اقتصادنا الديناميكى سيقدم أساساً لتفهم طبيعة المشكلات .

سجل النمو

يدل التاريخ الاقتصادى الأمريكى على اتجاه تصاعدى طويل المدى للسكان والتوظف والدخل القومى ودخل الفرد . وفى عام ١٨٠٠ انتخب توماس جفرسون رئيساً للولايات المتحدة . كم كان الشعب الأمريكى ينعم بالرخاء فى تلك الأيام الطيبة القديمة ؟ لقد كان للفرد فى المتوسط دخل

يقرب من ١٥٠ دولاراً فى السنة بما يعادل دولارات وقتنا الحاضر : ولم يكن هذا الرقم يمثل الدخل لكل «عامل» ، بل الدخل لكل «شخص» — رجال ونساء وأطفال .

ومن ثم كان للأمريكى فى المتوسط ما يكفيه للمأكل ، ولكنه كان طعاماً بسيطاً ليس فيه تنوع ، أما الملابس فكانت تحاك بالمنازل ، وأما المنسوجات فكانت تنسج باليد فى معظمها . وكانت المساكن صغيرة ، بل إن كثيرا منها كان مجرد كابين طويل ذى غرفة واحدة : ولم تكن ثمة إضاءة كهربائية أوسيارات أو راديوهات أو أجهزة تليفزيون أوثلاجات كهربائية أو أفران كهربائية أو بوتاجاز أو غسالات أو مكاوى كهربائية .

وبعد هذا التاريخ بمائة عام ، أى فى عام ١٩٠٠ ، ارتفع متوسط الدخل إلى ٧٥٠ دولاراً ، وبنيت المنازل بناء جيداً ، رغم أن الكثير منها لم يكن على شيء من الجمال . كانت المنازل لاتزال خلواً من الراديوهات أو أجهزة التلفزيون ، ومع ذلك فقد كان بعض الناس ينعم بالإضاءة الكهربائية وأجهزة التليفون ، وكان هناك مايقرب من ٨٠٠٠ « عربة لا تجرها الخيل » فى البلاد .

لقد كان هذا مكسباً ضخماً ، أى زيادة خلال المائة سنة بمقدار ٦٠٠ دولار فى متوسط دخل الفرد ، زيادة تصل بهذا المتوسط إلى رقم يعادل خمسة أمثال ما كان عليه منذ قرن مضى .

وفى غضون نصف القرن التالى ، أى قبيل عام ١٩٥٠ ، ارتفع متوسط دخل الفرد بمقدار ١١٥٠ دولاراً ، أى من ٧٥٠ دولاراً إلى ١٩٠٠

دولار . أما المساكن الجديدة فقد كانت جذابة ، وكان لدى معظم الأسر إضاءة كهربائية وسيارات وراديوهات وأجهزة تليفزيون .

هل تأتى هذا المكسب فى متوسط الدخل من إطالة ساعات العمل ؟ إن الإجابة بالنفى ، فالواقع أن متوسط أسبوع العمل قد تناقص خلال الفترة ، وتعوزنا الأرقام الدقيقة عن هـــذا المتوسط فى عصر توماس جفرسون . ولـكن كان كل رجل فى المتوسط إبان تلك الفترة (كان معظم الرجال من الفلاحين) يشتغل حوالى ٨٠ ساعة فى الأسبوع . وقبيل عام ١٨٥٠ كان متوسط أسبوع العمل قد هبط إلى ٧٠ ساعة ، أما فى عام ١٩٠٠ فقد كان ٦٠ ساعة وفى عام ١٩٥٠ كان ٤٠ ساعة فقط فى ميدان الصناعة (أما الفلاحون والمديرون التنفيذيون فى ميدان الأعمـال فكانوا يشتغلون ساعات أطول) .

ورغم تقصـير متوسط أسبوع العمل ، فإن المـكسب فى متوسط الدخل الحقيقى قد نشأ عن الزيادة فى الإنتاجية ، وفى الناتج لكل رجل — ساعة ، الذى كان أساساً للزيادة فى الدخل الحقيقى المـكتسب عن كل ساعة ، والزيادة فى الدخول المتوسطة . ويدل الجدول التالى على هـــذه العلاقة :

الإنتاجية ومعدلات الأجر الحقيقى

(الأرقام القياسية : ١٩٢٩ = ١٠٠)

السنة	الناتج لكل رجل — ساعة	الدخول الحقيقية المكتسبة عن كل ساعة
١٨٨٩	٠ ر ٥٠	٠ ر ٥٤
١٨٩٩	٠ ر ٦١	٣ ر ٦٠
١٩٠٩	٦ ر ٦٩	٣ ر ٧٤
١٩١٩	٤ ر ٨٠	٣ ر ٨٢
١٩٢٩	٠ ر ١٠٠	٠ ر ١٠٠
١٩٣٧	٦ ر ١١٥	٢ ر ١١٨
١٩٤٨	٤ ر ١٤٦	٧ ر ١٧٦
١٩٥٣	١ ر ١٧٣	٠ ر ٢١٥
١٩٥٧	٦ ر ١٩٢	٠ ر ٢٤٩

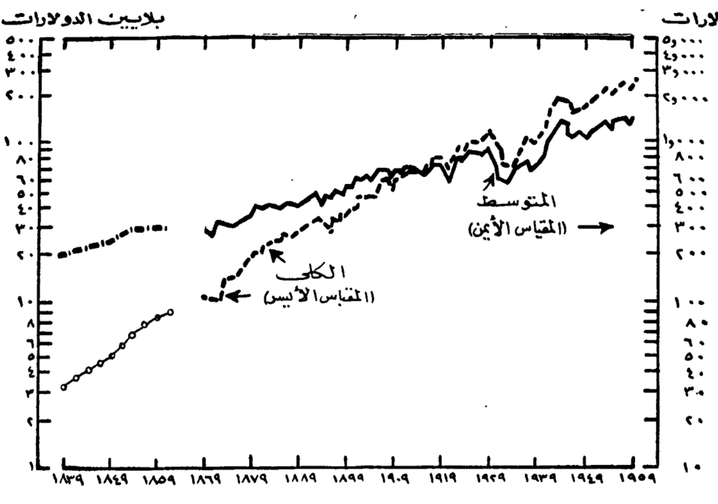
المصدر : حقائق أساسية عن الإنتاجية والتغير ، المكتب القومى للبحث الاقتصادى ، نيويورك ، ١٩٥٨ ، الصفحات ٤٣و٤٥و٤٩ .

الدورات الاقتصادية

ومع ذلك فإن نمو الاقتصاد الأمريكى وارتفــاع مستوانا المعيشى لم يكونا متئدين على الاطلاق (انظر الشكل رقم ٢ — ١) : لقد كانت ثمة فترات رخاء وكساد — فترات عديدة منها : وتسمى هذه التقلبات فى النشاط الاقتصادى « بالدورات الاقتصادية » فى أغلب الأحيان .

وفى خلال القرن التاسع عشر كانت فترات الكساد تسمى فى أغلب الأحيان « بالأوقات العصيبة » : واسوأ كساد قبل عام ١٩٢٩ هو الذى حدث فى السنوات السبعينية من القرن الماضى ، عندما كان مسار النشاط الاقتصادى أسفل خط الاتجاه الطويل المدى وذلك لخمس سنوات : ومع ذلك فهــذا الكساد القياسى تضاءل أمام الكساد العظيم الذى سار فى السنوات الثلاثينية ، الكساد الذى بلغ فى سوئه خمسة أمثال أسوأ كساد سابق ، سواء من ناحية العمق أو طول المدة . لقد كان هــذا الكساد العظيم بمثابة غور عميق كبير فى الانحدار العلوى للاقتصاد القومى :

لقد ذهب الكساد العظيم فى عمقه واستدامته إلى الحد الذى استنتج معه بعض المحللين الاقتصاديين أن شيئاً أساسياً كان قد غير من وجه الولايات المتحدة .



(الشكل رقم ٢ — ١) النمو الاقتصادى: مجمل الناتج القومى الحقيق (بأسعار ١٩٢٩) ، الناتج الكلى ومتوسط الناتج

ملاحظة — زاد الناتج القومى الكلى بمعدل أسرع من متوسط الناتج لأن السكان قد تزايدوا أيضا — المزيد من السكان ينتج المزيد من الناتج.

لقد ظن هؤلاء أن النمو طويل المدى للاقتصاد الأمريكى كان قد تغير ، وأنه كان قد بلغ مرحلة « النضج » بل مرحلة « الركود » . غير أن بعض المحللين الاقتصاديين الآخرين كان يؤمن إبان أحلك فترة للكساد ، بنمو الاقتصاد الأمريكى فى المدى الطويل ورفض نظرية الركود ، وقد أثبتت الأحداث التالية صحة هذا الرأى .

لقد أفضت العمليات المالية للحرب العالمية الثانية إلى إنهاء الكساد العظيم ، وقد تضمنت هذه العمليات المالية إنفاقاً حكومياً ضخماً وعجزاً كبيراً فى الميزانية ، وقد تم تمويل هذا العجز إلى حد ما عن طريق الاقتراض من البنوك . وقد أفضى التوسع فى الائتمان المصرفى ، بطريقة سحرية ، إلى زيادة عرض النقود بالبلاد ، وأدت هذه العمليات المالية إلى التوسع النقدى ، وارتفاع مستوى التوظف وتضخم الأسعار .

ومع ذلك كان كثير من الناس يشك فى أن الرخاء سيستمر عندما يتوقف الإنفاق على الحرب . والواقع أن توقع إيقاف الانفاق على الحرب أصبح فى النهاية سبباً خطيراً لإثارة القلق والانزعاج. وحالما أفصح التقدم الناجح لقواتنا المسلحة عن أن نصرنا كان وشيك الحدوث ، بدأ ينتاب الناس القلق عمّا قد يحدث للنشاط الاقتصادى الأمريكى والتوظف بعد نهاية الحرب . وخشى البعض أن حجم البطالة قد يرتفع إلى ملايين عديدة .

الرخاء والكساد فى الآونة الأخيرة

ولقد أثبتت هـذه المخاوف أنه لا مبرر لها ، إذ بعد الحرب تضافر ماتراكم من احتياجات غير مشبعة إلى السلع مع الزيادة الكبيرة فى الكمية المعروضة من النقود بالبلاد فى أن يفضيا إلى ضخامة طلب المدنيين على السلع ، وأن يجد الرجال المسرحون من الجيش فرصة التوظف بسهولة .

والواقع أن الطلب الكبير على السلع فى فترة مابعد الحرب لم يفض إلى التوظف الكامل وارتفاع مستوى الإنتاج فحسب ، بل إلى المزيد من تضخم الأسعار . لقد كانت الزيادة فى الأسعار خلال فترة الحرب مقيدة إلى حد ما بنظام البطاقات والرقابة على السعر . وعندما ألغيت هذه الأنواع من الرقابة على السعر ، اتسع نطاق التضخم المقيد حتى انقلب إلى ارتفاع فعلى كبير للغاية فى مستويات الأسعار خلال أعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٨ .

ولكن سرعان ماانقضت فترة الرخاء الاقتصادى ، بيد أن ذلك لم يدم إلا فترة قصيرة . إذ بدأ الكساد فى الشطر الثانى من عام ١٩٤٨ واستمر حوالى عام . ومع ذلك فإن هذا التدهور فى ميادين الأعمال لم يدم طويلاً جداً ، ولم يكن حاداً . وقبيل نهاية عام ١٩٤٩ توقفت المؤشرات الاقتصادية عن الانحدار ، وبدأت تتجه إلى أعلى . وفى غضون السنوات الخمسينية جاءت فترتان من الكساد ليوقفا الاتجاه الصعودى لهذه المؤشرات وإنما بصفة مؤقتة ، ووقعت إحداهما فى ١٩٥٣ — ١٩٥٤ عندما ارتفع حجم

البطالة من أقل من ٣ ٪ من القوة العاملة إلى أكثر من ٦٪ . أما التدهور الاقتصادى الآخر فقد بدأ فى عام ١٩٥٧ ورفع حجم البطالة من ثلاثة ملايين إلى أكثر من خمسة ملايين فى عام ١٩٥٨ قبلما تبدأ معالم التحسن فى الموقف الاقتصادى .

اتجاهات الأسعار

ولحسن الحظ لم يكشف المستوى العام للأسعار عن ذلك النوع من الاتجاه الصعودى الذى اتسم به الاقتصاد القومى كوحدة . ومنذ عام ١٨٠٠ (عندما كانت الجمهورية الجديدة تمارس عملها) ارتفع مستوى الأسعار فى بعض الفترات وانخفض فى فترات أخرى .

لقد تولد التضخم عن الحروب مرات متعددة — خلال الثورة ، حرب عام ١٨١٢ ، والحرب الأهلية ، والحرب العالمية الأولى ، والحرب العالمية الثانية ، والحرب الكورية . وفى فترة ما بين كل حربين كانت الأسعار تهبط فى العادة وإن كانت لاتهبط دائماً بنفس درجة ارتفاعها . ومع ذلك تزيل تجارب السنوات الأخيرة أية شكوك حول احتمال هبوط الأسعار فى فترات السلم فى المستقبل ، بل وتوحى هذه التجارب بمايتهدد البلاد من التضخم المستديم فى فترات السلم .

العوامل الرئيسية

ويقدم هـــذا العرض التاريخى أساساً للبحث بطريقة أولية ، فى العلاقات المتبادلة بين العوامل الرئيسية التى تتحـــكم فى النمو والرخاء والأسعار .

ويتوقف رخاء بلدنا على شرطين :

(١) القدرة الإنتاجية .

(٢) والطلب .

والقدرة الإنتاجية هى أساساً فكرة « مادية » ، إذ تعنى حجم التيار المتدفق من السلع والخدمات ــ المأكل والملبس والمنازل والسيارات والخدمات الطبية وكل شىء آخر ــ التى يمكن لأفراد أية دولة أن ينتجوها عندما يوظفون توظفاً كاملاً .

وتنمو القـــدرة الإنتاجية ببطء وبتؤدة نوعاً فى الولايات المتحدة ، وتفرض حدّاً أعلى لرخاء شعبنا ، إذ لا يمكن للناتج الفعلى والدخل الحقيقى أن يتجاوز هذا المقدار . ومع ذلك فمن المحتمل أن يهبط كل من الناتج الفعلى والدخل الحقيقى إلى مادون هذا المستوى ، لو أن الطلب غير كاف (الشرط الثانى) .

لقد كان النمو التاريخى للاقتصاد الأمريكى متوقفاً على الزيادة فى القدرة الإنتاجية ، ولكنه كان يتطلب أيضاً طلباً متزايداً ، أى قدرة الناس ورغبتهم فى إنفاق النقود على السلع التى فى وسع الاقتصاد القومى أن ينتجها .

ولقد لاحظنا أن القدرة الإنتاجية هى فكرة « مادية » ، ولكن الطلب من ناحية أخرى هو فكرة « نقدية » : والواقع أن كلمة « الإنفاق » عادة (وهى تعنى الإنفاق الكلى ، سواء كان عاماً أو خاصاً) تعبر عن الفكرة تعبيراً مناسباً .

ويؤثر الطلب (الإنفاق) فى الإنتاج القومى ، إذ أنه لايتم إنتاج السلع إلا إذا كان من المحتمل أن تباع فى الأسواق . ومن ثم فالطلب ، شأنه شأن القدرة الإنتاجية ، يفرض حده الأعلى هو الآخر على الناتج القومى .

ولذلك فإن معدل الإنتاج القومى يتحدد بأدنى هذين العاملين . وهناك طريقة أخرى لوصف هذه الحقيقة ، وهى القول بأن الحاجة تمس إلى كل من القدرة الإنتاجية والطلب ، وأنهما لابد أن يتعادلا فى الوضع المثالى :

ولنكرر إذن ماسبق أن ألمعنا إليه . تضع القدرة الإنتاجية حداً أعلى للإنتاج ، إذ أنها تحدد حجم الناتج « الاحتمالى » . أما الطلب فهو يحدد الناتج الفعلى ، ولكن فى حدود الناتج الاحتمالى . والتقلبات فى الطلب تقترن بالتقلبات فى الأسعار والتوظف والإنتاج .

وإبان الكساد العظيم مثلاً هبط الإنتاج القومى الفعلى بما يعادل ٣٠٪ فى أربع سنوات . فهل هـذا حدث لأن قدرتنا الإنتاجية القومية قد هبطت ؟ الإجابة بالنفى عن هذا التساؤل : إذ أن هذا حدث لأن الطلب تدهور ، فهبط معه الإنتاج الفعلى .

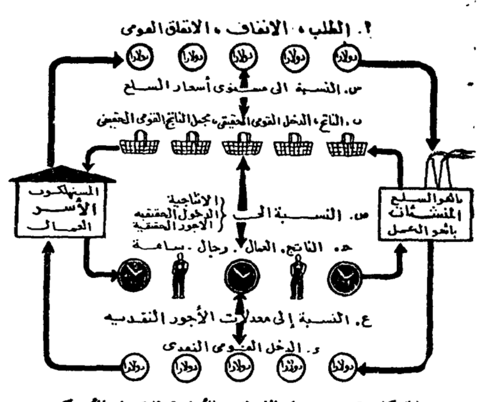
النسب الرئيسية

إن العلاقات بين هذه الأجزاء الهامة من الاقتصاد الأمريكى موضحة فى الشكل رقم ٢ـ ٢ الذى يصدر سير نظامنا برمته . ورغم أن الشكل يبدو معقداً ، فهو أكثر بساطة مما هو عليه الحال فى الحياة الواقعة ، فلكى نتفادى مثلاً أية تعقيدات أخرى ، فإننا لانذكر شيئاً عن نشاط الحكومة فى المجال الاقتصادى .

يدل الشكل رقم ٢ ـ ٢ على الأسر وهى تنفق النقود (ا) على السلع والخدمات التى تنتجها المنشئات . أما النسبة بين هـــذين التيارين المتدفقين من النقود (ا) والسلع والخدمات (ب) فهى ترمز إلى مستوى أسعار السلع (س) . ويدل الشكل على أن المنشئات(الوحدات الإنتاجية فى المجتمع الاقتصادى) توظف العمال (حـ) وتدفع لهم مقابل ذلك (د) من وحدات النقود . أما النسبة بين هذين التيارين من وحدات العمل (حـ) ووحدات النقود المنفقة على تأجير خدمة العمل (د) فترمز إلى معدلات الأجور (ى) .

وعندما ينقص التيار المنفق من النقود (الحلقة الخارجية ا و د) فإن التيار « الحقيقى » (الحلقة الداخلية ب و جـ) ينقص أيضاً ، ومن ثم نواجه كساداً اقتصادياً . وعندما يتدفق تيار النقود بسرعة فى الحلقة الخارجية ، فإن التيار « الحقيقى » يفعل نفس الشىء فى الحلقة الداخلية ، .

إذا لم يكن الاقتصاد القومى يعمل عند الحد الأقصى للطاقة الإنتاجية ،أو إذا كانت الطاقة الإنتاجية فى سبيلها إلى التزايد .



(الشكل رقم ٢ — ٢) الخصائص الأساسية للاقتصاد الأمريكى

وإذا تزايد تدفق النقود بمعدل أسرع مما يمكن أن يتزايد به الإنتاج ، ارتفع مستوى الأسعار ، ومن ثم يكون لدينا التضخم . أما النسبة (ص) بين الناتج (ب) والموارد الإنتاجيه (حـ) فهى ترتبط بالإنتاجيةو المعدلات الحقيقية للأجور ومتوسط الدخل الحقيقى . وأية زيادة فى النسبة (ص) هى جوهر النمو الاقتصادى .

وقد نعيد الآن تقرير أهدافنا القومية معبراً عنها بهذا الرقم (ص) .

١ - تدعيم النمو الاقتصادى - تزايد (ص) (ويفترض تزايد ب أيضاً) .

٢ - المحافظة على التوظف عند مستوى مرتفع - الإبقاء على التيار المتدفق (جـ) والتيار المتدفق (ب) أقرب مايكونان إلى مستويات أقصى الطاقة .

٣ - الحيلولة دون التضخم - تلافى الارتفاع فى النسبة (س) .

وإذا تحققت هذه الشروط، لابد أن يرتفع تيار النقود أ ، د ارتفاعاً تدريجياً، ولكن ليس بأسرع مما يمكن أن يتزايد به ب ، جـ . وفضلاً عن ذلك فلا بد أن يرتفع بأقصى قدر ممكن من الاتئاد ، أى بأدنى قدر من الانخفاض العارض .

وسنناقش فى الفصل التالى المشكلات التى يتضمنها تحقيق هذه الشروط والأهداف .

الفصل الثالث

شروط النمو الاقتصادى

إن مقدار الاهتمام الذى ولى للنمو الاقتصادى فى السنوات الأخيرة يمكن أن يخلق شعوراً بأن كلاً من فكرة النمو وظروفه جديدة. ومع ذلك فليس الأمر على هذا النحو ، إذ فى الولايات المتحدة (وبعض الدول الأخرى) كان النمو الاقتصادى يخطو إلى الأمام طوال تاريخ البلاد ، وكان موضع المناقشة والدراسة التحليلية . أما الاهتمام الجديد الذى ولى للموضوع فهو ناجم بعض الشيء عن الوضع الدولى الجارى ، بما فى ذلك تحدى النمو فى الدول الشيوعية . ومن الأسباب الممكنة لعدم اهتمام الجماهير بالموضوع هو إهماله من جانب كثير من الاقتصاديين لأكثر من قرن . غير أن الأمر لم يكن كذلك دائماً ، فقد ناقش آدم سميث النمو الاقتصادى فى كتابه العظيم ، «بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم» . وبما أنه كان هناك القليل من التقدم الفنى فى الفترة التى كتب فيها سميث كتابه هذا ، فلم يكن

فى تصوره ذلك الاحتمال الضخم للمعرفة الفنية كعامل من عوامل التقدم الاقتصادى ، بل أنه كان يرى بدلاً من ذلك أن تقسيم العمل هو العامل الرئيسى الذى يسهم فى هذا التقدم .

وقد كان من المتوقع للاقتصاديين الذين جاءوا بعد سميث، وكانوا يكتبون أدبهم الاقتصاد إبان الثورة الصناعية وما بعدها ، أن يمضوا فى طريق تحليل التنمية الاقتصادية. ومع ذلك فبدلاً من المضى فى هذا الطريق أغفل الكثيرون منهم التطرق إلى الموضوع ، وافترض — ضمناً أو صراحة — افتراضين : (١) أن الاقتصاد كان فى حالة « سكون » ، (٢) وأن التوظف الكامل كان هو الوضع السائد دائماً .

وبدلاً من تحليل القوى التى تتسبب فى جعل الشطيرة أكبر حجماً (أو فى تقلص حجمها فى أحوال عارضة) فقد افترض هؤلاء الاقتصاديون أن الشطيرة لا يعتورها التغير قط ، وركزوا أنفسهم على تحليل كيفية تسعير جزئيات الشطيرة ، وعلى كيفية قطعها إلى أجزاء صغيرة ، وعلى مدى مايذهب من قطع هذه الشطيرة إلى ملاك الأرض ، ومدى مايذهب إلى الرأسماليين ، ومدى ما يذهب إلى العمال .

لقد أثار الكساد العظيم الاهتمام بالتقلبات الاقتصادية ، ثم سرعان ما وجه الاهتمام نحو النمو الاقتصادى . أما حداثة هذا النموذج من التحليل فقد يكون من وحى الحقيقة المنطوية على أن التزايد الطويل المدى للدخل القومى بالولايات المتحده إلى عام ١٩٨٠ ، وهو الذى قدمه المؤلف فى فى كتابه المنشور عام ١٩٤٥ بعنوان « تمويل التوظف الكامل » قد عبر

عن جهد هو الأول من نوعه فى التعرف على العوامل المتصلة بالنمو وامتداد أثرها إلى المستقبل .

وفى السنوات الأخيرة لقى الموضوع كثيراً من الاهتمام — كما هو جدير به حقا . ويتساءل الناس عن هذه الأسئلة : ما النمو الاقتصادى ؟ هل يسير نمونا الاقتصادى بمعدل سريع كاف ؟ هل ينبغى علينا أن نسرع الخطى بمعدل نمونا ؟ ما الظروف الملائمة والظروف غير الملائمة للنمو ؟

نمــو السكان

والزيادة فى السكان والزيادة المناظرة فى حجم القوة العاملة هى إحدى نواحى النمو الاقتصادى . لقد أخذ عدد سكاننا فى التزايد منذ أن بدأت الجمهورية الأمريكية . وفى الأحقاب الأول من تاريخ هذه الجمهورية كانت الزيادة ٣٥ ٪ كل عشر سنوات . وتناقص معدل الزيادة تدريجيًا حتى أن المكسب فى حجم السكان ، فى الفترة بين ١٩٣٠ و ١٩٤٠

السكان ، ١٧٩٠ — ٢٠٠٠

تاريخ التعداد	السكان	الزيادة المئوية على مدار فترة التعداد السابق
	(الفعلى، ١٧٩٠ — ١٩٥٠)	
١٧٩٠ (٢ أغسطس)	٢١٤ ر ٩٢٩ ر ٣	
١٨٠٠ (٤ أغسطس)	٤٨٣ ر ٣٠٨ ر ٥	١ ر ٣٥
١٨١٠ (٦ أغسطس)	٨٨١ ر ٢٣٩ ر ٧	٤ ر ٣٦
١٨٢٠ (٧ أغسطس)	٤٥٣ ر ٦٣٨ ر ٩	١ ر ٣٣

تاريخ التعداد	السكان	الزيادة المئوية على مدار فترة التعداد السابق
١٨٣٠ (أول يونية)	١٢ ر ٨٦٦ ر ٠٢٠	٣٣ ر ٥
١٨٤٠ (أول يونية)	١٧ ر ٠٦٩ ر ٤٥٣	٣٢ ر ٧
١٨٥٠ (أول يونية)	٢٣ ر ١٩١ ر ٨٧٦	٣٥ ر ٩
١٨٦٠ (أول يونية)	٣١ ر ٤٤٣ ر ٣٢١	٣٥ ر ٦
١٨٧٠ (أول يونية)	٣٩ ر ٨١٨ ر ٤٤٩	٢٦ ر ٦
١٨٨٠ (أول يونية)	٥٠ ر ١٥٥ ر ٧٨٣	٢٦ ر ٠
١٨٩٠ (أول يونية)	٦٢ ر ٩٤٧ ر ٧١٤	٢٥ ر ٥
١٩٠٠ (أول يونية)	٧٥ ر ٩٩٤ ر ٥٧٥	٢٠ ر ٧
١٩١٠ (١٥ أبريل)	٩١ ر ٩٧٢ ر ٢٦٦	٢١ ر ٠
١٩٢٠ (أول يناير)	١٠٥ ر ٧١٠ ر ٦٢٠	١٤ ر ٩
١٩٣٠ (أول أبريل)	١٢٢ ر ٧٧٥ ر ٠٤٦	١٦ ر ١
١٩٤٠ (أول أبريل)	١٣١ ر ٦٦٩ ر ٢٧٥	٧ ر ٢
١٩٥٠ (أول أبريل)	١٥٠ ر ٦٩٧ ر ٣٦١	١٤ ر ٥
١٩٦٠ (أول أبريل)	١٧٩ ر ٣٢٣ ر ١٧٥	١٩ ر ٠
امتداد حجم السكان ١٩٧٠ — ٢٠٠٠		
١٩٧٠	٢٠٧ ر ٠٠٠ ر ٠٠٠	١٥
١٩٨٠	٢٣٨ ر ٠٠٠ ر ٠٠٠	١٥
١٩٩٠	٢٧٤ ر ٠٠٠ ر ٠٠٠	١٥
٢٠٠٠	٣١٥ ر ٠٠٠ ر ٠٠٠	١٥

لم يكن سوى ٧ ٪ . وكان هذا المعدل الأبطأ للنمو نتيجة للتناقص فى كل من الهجرة إلى الولايات المتحدة ومعدل المواليد .

ثم تغير الاتجاه الطويل المدى نحو النمو المتباطئ للسكان كنتيجة للزيادة فى معدل المواليد التى بدأت قبيل عام ١٩٣٥ . أما الزيادة فى الفترة من ١٩٤٠ إلى ١٩٥٠ ، وهى من ٧و١٣١ مليون إلى ٧و١٥٠ مليون ، فقد كانت ٥و١٤٪ ، وأما المكسب فى الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٠ فقد كانت ١٩٪ (انظر الشكل رقم ٣ — ١) .

وقد يكون من المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه ، فقد يبلغ عدد السكان ٢٠٧ مليونا عام ١٩٧٠ ،مع توقع مضاعفة عدد سكاننا فى خلال نصف قرن. أما الزيادات المئوية المتوقعة فهى تنبنى على تجربة الخمس الأحقاب الماضية ، حوالى ١٥٪ كل عشر سنين .

ولا يمكن القول أن التوصل إلى الأرقام المتوقعة لامتداد الفترة يحمل فى طياته معنى التحمس لهذه الأرقام ، فهذا النمو السكانى الكبير فى امتداد الفترة ليس ضروريًا للإبقاء على الرخاء، وفضلاً عن ذلك فإن هذا النمو لا يعد أمرًا حسنًا بالضرورة بالنسبة لنوع حياتنا . إذ قد يصبح سكاننا شغوفين بالمساكن والأماكن الأقل ازدحامًا بالقرب من الموطن .

متوسط النمو

وهناك ناحية أخرى من نواحى النمو الاقتصادى ، وهى مجموعة من المكاسب المترابطة فى الإنتاجية ومتوسط الناتج ومتوسط الدخل . ويدل التاريخ الاقتصادى على المكاسب التى تحققت فى الماضى :

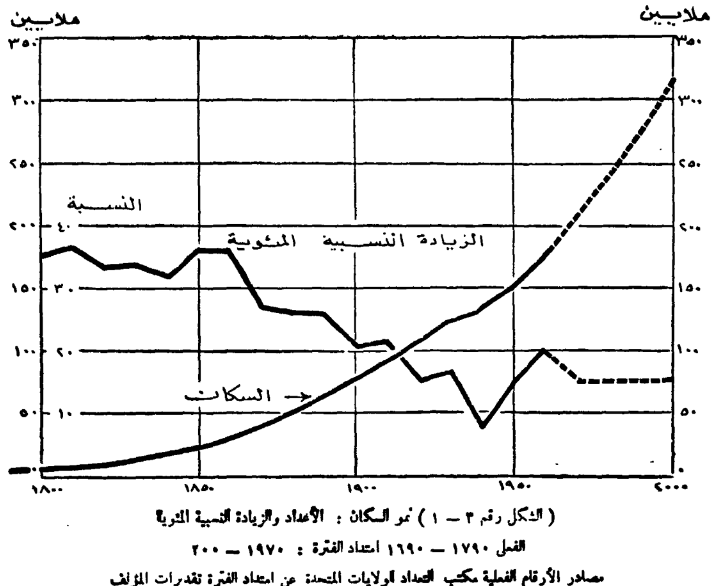
أما « الإنتاجية » فهى تعنى العلاقة بين الناتج من السلع والخدمات بين المستخدمين من الموارد الإنتاجية كالعمل ورأس المال والتنظيم. ويمكن قياس الإنتاجية بالناتج لكل رجل — ساعة، عن كل وحدة من وحدات رأس المال العينى، أو عن كل وحدة من مزيج العمل ورأس المال. وأول هذين المقياسين مرتبط ارتباطا وثيقا بمتوسط الناتج والدخول، بمستوانا المعيشى.

لغز الإنتاجية

وفيما يتعلق بمستوى الإنتاجية كعامل حيوى فى تحديد الدخول الحقيقية ومستوى المعيشة، يبدو توقعا معقولا أن يناضل كل أمرئ، فى هذا البلد وفى كل بلد آخر، من أجل رفع إنتاجيته، وأن يؤكد المواطنون والسياسيون على السواء بقوة وحماس وبصفة مستمرة أهمية البرامج الموجهة لزيادة الإنتاجية بين الناس.

ويبدو أن هذا من البساطة بمكان، لو نظرنا إلى الأمر نظرة سطحية إذ أن الزيادة فى الإنتاجية تمهد الطريق إلى المزيد من الرفاهة المادية. ولذلك يتوقع أى امرئ أن المدارس ومجتمعات العمال والمنظمات المدنية والاتحادات القومية تجعل الإنتاجية فى عداد الأمور التى تعنى بها. والواقع أن المرء لا يدهش لأن يواجه اتحاداً قومياً للانتاجية قد يكون شعاره « الزيادة فى الإنتاجية هى الطريق إلى معيشة أفضل وقوة متزايدة ».

ومع ذلك فالواقع أن هذه الظروف المواتية لا توجد بوجه عام.



(الشكل رقم ٣ — ١) نمو السكان : الأعداد والزيادة النسبية المئوية

الفعلي ١٧٩٠ — ١٦٩٠ امتداد الفترة : ١٩٧٠ — ٢٠٠

مصادر الأرقام الفعلية مكتب التعداد للولايات المتحدة عن امتداد الفترة تقديرات المؤلف

من المؤكد أن كثيراً من الأفراد يبذلون جهدهم لزيادة ناتجهم ، والبعض يحترفون مهنا لا يرأسهم فيها أحد — الفلاحون ورجال الأعمال وأصحاب المهن الحرة — ويرى هؤلاء الإرتباط بين الزيادة فى الناتج والزيادة فى الدخل الشخصى . والبعض الآخر هم فى عداد الموظفين الذين تدفعهم الرغبة إلى أداء عمل أفضـــل من أجل عائد أكبر أو الشعور بالمزيد من الرضاء الشخصى ، أوكلاهما . والبعض مديرون يحفزون الموظفين على زيادة الناتج من أجل النقص فى التكاليف. ومع ذلك فهناك رجال آخرون يتصفون بالكسل والتراخى فى العمل وعدم المبالاة والجهل ، ويتقيدون بقواعـــد العمل ، أولا يرون أى مغنم مترتب على الإنتاجية المتزايدة . والواقع أن هؤلاء قد يخيـــل إليهم أن الإنتاجية المتزايدة تغرق الأسواق أو تدعو إلى الاستغناء عن العمال وإحلال الآلات مكانهم . وإذا كان الأمر كذلك، فقد لا يكون هؤلاء مجرد محايدين إزاء الانتاجية المتزايدة ، بل يكونوان معارضين لها بصورة إيجابية .

وتتآمر العادة والعرف والقصور الذاتى والجهل والريبة والخوف للحيلولة دون التغير وكبح جماح الإنتاجية . ومن ثم فهذه الظروف هى بمثابة الأعداء الذين يجدر التغلب عليهم .

وقد يشمل الخطاب السياسى الملائم والهدف القومى والصالح العام تقوية إدراك وحسن فهم أهمية زيادة الإنتاجية .

العوامل المتحكمة فى الإنتاجية

ونظرا لأن متوسط الإنتاجية يتحكم فى متوسط الدخول الحقيقية ، فمن الأهمية بمكان أن نتعرف على العوامل التى تتحكم فى الإنتاجية .

وقد نجرى هذا التحليل بالتعبير أولا عن الأسباب الواضحة ، والتعبير ثانية عما قد يسمى « بالأسباب فيما وراء الأسباب » . أما الأسباب الواضحة فهى تتراءى لأعين المسافر الذى يزور الدول الغنية والدول الفقيرة . وهناك أربع مجموعات من هذه العوامل : —

(١) الموارد الطبيعية : الأرض والبحار والمعادن والأخشاب والماء والمناخ . ويتأثر ناتج كل عامل بنسبة الموارد الطبيعية إلى عدد العمال ، ,كمية الموارد الطبيعية لـــكل عامل أو متوسط كمية الموارد . ومع ذلك فأهمية هذا العامل مبالغ فيه فى أغلب الأحيان . إذ أن متوسط الدخول فى بعض الدول التى حبتها الطبيعة بغزارة فى الموارد الطبيعية . هو عند مستوى منخفض ، لأن شعوبها لم تطور الموارد الطبيعية والصين والبرازيل فى عداد مثل هذه الدول . أما بعض الدول الأخرى الفقيرة فى الموارد الطبيعية فقد أقامت صرح مستوياتها المعيشية المرتفعة بالحذق والمهارة الإنسانية ، ومن الأمثلة على ذلك النرويج وسويسرا . فلا غرو أن كانت الموارد الإنسانية أكثر أهمية بكثير من الموارد الطبيعية .

(٢) نوع العمال : اعتمادهم وتدريبهم وصحتهم ومثابرتهم .

(٣) نوع المديرين المهرة : الرجال الذين يتفهمون كنه التنظيم والإدارة والإنتاج والمحاسبة والإحصاء والمالية والتسويق وإدارة الأفراد، فى المزارع والمصانع والمتاجر وفى كل وجوه النشاط الإنتاجى .

(٤) نماذج وأعداد السلع الرأسمالية : بماأن العامل يستطيع بجاروف يدار بالقوة المحركة أن يزيل من القاذورات فى كل ساعة مايزيد عمايمكن أن يزيله رجل آخر يعمل بمعوله ، فالآلات المدارة بالقوة المحركة تساعد على الإنتاجية .

(٥) مستوى المعرفة الفنية : وهذا العامل يؤثر فى كل العوامل الأخرى.

التعـــــليم

ولنبحث الآن فى الأسباب التى تكمن وراء الأسباب ، فى الظروف المؤثرة فى نوع القوة العاملـــة وعدد المديرين المهرة ونوع وكمية السلع الرأسمالية .

ويسهم التعليم إسهاماً جليل الشأن فى كل هـــذه المتأثرات الثلاث : والواقع أن التعليم بالنسبة للنظام الاقتصادى والسياسى والإجتماعى فى أمريكا هو من الأهمية ، وأن دلالة صفة « الأحمر » تبعث على الغبطة ، بحيث أن الاصطلاح الرمزى للتعليم لا بد أن يتغير إلى « المبنى الصغير للمدرسة ذى اللون الأحمر والأبيض والأزرق » .

وتتوقف تنمية الموارد الإنسانية للدولة إلى حد كبير على مدى التعليم ؛ ولا يتيسر التعليم فى بعض الدول إلا لأطفال الطبقة الغنية ، وهذا الشرط

يعنى أن معظم الموارد الإنسانية مهمل ، والصبية الذين قد يصبحون علماء أو مهندسين أو مديرين أو مدرسين يضربون على غير هدى فى مسالك الحياة كسقاة أو قاطعى أخشاب . هؤلاء ضالعون فى الفقر ؛ وكذلك الدولة التى ينتمون إليها .

والمثل الأعلى الأمريكى هو تيسير التعليم لكل من لهم القدرة والعزيمة على الإفادة منه ، وهذا يعنى إعانة الدولة لتعليم أطفال الفقراء ، ومعاونتهم تبعاً لذلك على أن يصبحوا أكثر إنتاجية عند سن البلوغ ، ومساعدتهم على مساعدة أنفسهم وبلدهم . والمسألة الرئيسية هى ما إذا كنا نبذل فى هذه الناحية التعليمية ما يكفى ، أو ما إذا كان ينبغى علينا أن نبذل المزيد .

تحسين تعليمنا

وإحدى المزايا العديدة للعيش فى مجتمع حر هى ميزة أن المواطن ينظر إلى نفسه على أنه خبير فى أى موضوع محبب إليه . أما الموضوعات المستحبة بين المواطنين التى يتحدث عنها الكثيرون كما لو كانوا يعتبرون أنفسهم خبراء فيها فهى تشمل الآتى : كيف يمكن إدارة الفريق المحلى لكرة البيس بول أو فريق كرة القدم ؛ ما وجه الخطأ فى سير السياسة الخارجية الأمريكية ؛ وما وجه الخطأ فى التعليم الأمريكى .

وبعض الرجال البارزين فى مجالات أخرى خلاف التعليم يدلى بتصريحات عن التعليم لا تخرج عن مجرد آرائهم الشخصية ، ولكنهم يدلون بها على أنها حقائق . وهذا النوع من المناقشة إما أنه لا يجدى كثيرا أو أنه يعود بالضرر .

ما من شك أنه من الممكن تحسين مستوى التعليم فى أمريكا ، ومع ذلك فطريقة تحسينه هى الطريقة العلمية - أى بالعناية فى دراسة الأهداف والوسائل . وربما لانتطلع الآن إلى الأهداف الصحيحة ، وربما لانستخدم أفضل الطرق فى عملية التدريس والتعليم . وربما لا ننفق القدر الكافى من النقود على التعليم ، أو أننا ننفق البعض منه بطرق غير مناسبة . وما ينبغى القيام به هو دراسة هـــذه المشـكلات وغيرها بعناية وتحسين مستوانا فى التعليم على أساس من البحث العلمى ، وقد يفضى مثل هذا التحسين إلى زيادة مساهمة التعليم فى التقدم الشامل ، بما فى ذلك التنمية الاقتصادية .

مديرون أفاضل

وترتفع الإنتاجية فى الولايات المتحدة بفضل ما يبذله مديرونا المهرة العديدون فى ميدان الأعمال ، أولئك الذين يحتمل أن يكونوا أكثر عدداً لكل ألف من السكان مما فى أية دولة أخرى . فلماذا يتوافر لدينا عدد كبير منهم ، بينما لا يتوافر إلا القليل جدا منهم فى بعض الدول ؟

يحتمل أن يكون لوضاعة المركز الاجتماعى لرجال الأعمال فى بعض الدول أثره فى تقييد عدد المديرين المهرة ، إذ أن وضاعة هذا المركز يقف حائلاً دون ولوج الشباب المثقف من الرجال إلى ميدان الأعمال . ومع ذلك فممارسة أى امرىء لمهنة رجل الأعمـــال لا تنتقص من وضعه الإجتماعى فى الولايات المتحدة ، بل أن النجاح فى ميدان الأعمال قد يرفع من هذا الوضع . وحتى مصطلحاتنا التى ترد على كل لسان تعترف بهذه

الحالة إذ قد يقال عن الطبقة الأمريكية الرفيعة أنها تضم ملوك الصلب وأمراء التجارة وبارونات الأخشاب ونبلاء المنسوجات . وإذ تعكس الكليات الأمريكية هذا الاتجاه ، نراها تقدم فرصة تلقين علم إدارة الأعمال ، وهو شيء نادر فى الدول الأخرى .

وكنتيجة لهذه الظروف المواتية توافر لبلدنا الكثير من المديرين المهرة ، وأصبحت الإدارة العليا فى المنشئات أكثر حذقا ومهارة بصفة دائمة :

التطور الفنى

ولا مراء أن التقدم الفنى ، مضافا إليه الابتكار والاستثمار ، يرفع من الإنتاجية وذلك عن طريق إدخال طرق أكثر كفاية فى إنتاج السلع وآلات أكثر وأفضل وأكبر حجما وظروف للعمل أفضل. وتكمل هذه العوامل فى ميدان الزراعة بأفضل البذور وأفضل السلالات والمخصبات والمواد المبيدة للحشرات . أما فى المصانع فتوصف بعض الابتكارات الميكانيكية بصفة « الآلية » ، وهذه فى مجموعها ترفع من الناتج لكل رجل — ساعة ، كما ترفع من الأجور الحقيقية ، حتى ولو لم يطور العمال الابتكارات ، ولا يستثمرون رأس المال فيها .

إن تطوير الآلات الجديدة والعمليات والأساليب الإنتاجية الفضلى بما يقترن به من « حذق ومهارة أبناء الشمال » منذ أمد بعيد ، قد توسع توسعاً بالغاً بعيد المدى فى السنوات الأخيرة ، بل أن هذا التطوير يوصف وصفا موجزا جديدا بحرفى « ب ، ت » بما يعبران عنه بالبحث والتطوير.

وتبعًا للتقديرات فإن جملة الإنفاق العام والخاص على هذه الوجوه من النشاط تبلغ الآن ١٠ بلايين من الدولارات فى كل عام :

الاتجاه نحو التغير

ولا ريب أن إدخال التغيرات الفنية التى تعمل على زيادة الانتاجية يؤثر فى اتجاهات الناس إزاء مثل هذه التغيرات . إن مقاومة التغير اتجاه شائع ، « فما كان حسنًا بالنسبة لآبائنا هو حسن بالنسبة لنا » . « لقد كنا دائما نؤدى هذا العمل أو ذاك بنفس الطريقة زهاء خمسين عاما ، ثم يأتى إلينا الآن هذا المهندس أو ذاك مدعيا بأن ثمة طريقة أفضل لأداء العمل » . وقد لايكون الاتجاه فى بعض الأحيان اتجاها ممعنا إمعانا تاما فى مقاومة التغير ، إذ قد ينبئ عن مجرد التراخى إزاء التغير ، وفى أحيان أخرى قد ينبعث هذا الاتجاه من الافتقار إلى قوة الإدراك والتصور .

ومن جهة أخرى فقد تكون معارضة التغير عدائية بصورة إيجابية ، كما هو الحال عندما تعارض جماعات العمال إدخال مايسمى « بالآلات التى يمكن إحلالها مكان العمل » . قد تحل الآلات فى بعض الأحيان مكان العمل — لفترة من الوقت على الأقل — وهنا يبدو التخطيط الحكيم أمراً مرغوباً لكى يمكن التقليل من مثل هذه البطالة الفنية . غير أن مثل هذه الآلات قد توصف أيضا بأنها «آلات مفضية إلى زيادة الناتج » . فالتحسينات المتزايدة فى الناتج إنما تعبر فى الحقيقة عن جوهر الإنتاجية المتزايدة . ولا تلق مثل هـذه الابتكارات بكثير من الناس إلى جيش

المتعطلين دائماً. ولقد قدر أن الآلات المدارة بالقوة المحركة فى بلدنا تؤدى عمل بليون من العمال. وإذا كانت مثل هذه الآلات تقذف بهم إلى خارج محيط الأعمال بصفة دائمة ، فقد كان حرياً بالأمريكيين جمعاء أن يكونوا متعطلين منذ أمد طويل .

ويتسم الاتجاه المؤيد للتغير باصطلاح «الاستهجان الإلهى» وهو ذلك الاصطلاح الذى أطلقه عليه شارلز كنجزلى ، وقد يؤخذ فى هذا المقام على أنه يعنى ثلاثة أمور : (١) عدم الاقتناع والرضا بمجريات الأمور كما هى عليه الآن ، (٢) الاعتقاد بأنه من الممكن جعل هذه الأمور تسير من حسن إلى أحسن ، (٣) العزم على جعلها أحسن .

وكلما كان الاتجاه العام نحو التغير فى صالحه ، عظمت الزيادة فى الإنتاجية .

الدافع والحوافز والعوائد

إن أهمية الدافع والحوافز والعوائد التى تدفع الرجال إلى بذل الجهود الإنتاجية أهمية شاملة لكل جانب من جوانب الحياة الاقتصادية . لماذا يسعى الناس إلى تطوير الموارد الطبيعية وإلى العمل فى عزم ومثابرة وتحسين طريقة الأداء للأعمال واختراع أفضل الآلات والطرق الإنتاجية ؟ إن هؤلاء يمارسون هذه الوجوه المتعددة من النشاط الاقتصادى لأسباب عديدة : للعوائد النقدية ، وتضخم حب الذات (عن طريق السلطة والجاه والهيبة والألقاب وقسمات الشرف والتميز والشهرة وحجم المكتب)

والدوافع الإنسانية ولأغراض وعوائد أخرى : ولذلك تتوقف الإنتاجية بعض الشيء على الدافع ، وعلى الحوافز والعوائد .

ومن الأمثلة الهامة على تأثير هذه العوامل هو مايتصل بكمية السلع الرأسمالية التي تتيسر لزيادة الناتج لكل رجل - ساعة . بيد أن التوسع في كمية السلع الرأسمالية يتطلب الاستثمار ويتم الاستثمار من أجل اكتساب الأرباح . ورأس المال ، شأنه شأن العمل ، يحتاج إلى أن يدفع له ما يقابل خدماته المبذولة في العملية الانتاجية ، ولذلك فإن العائد المناسب من رأس المال ، بعد أداء الضرائب ، هو من أحد الدوافع الهامة نحو زيادة الإنتاجية .

الضرائب والإنتاجية

ويمكن لمحصل الضرائب، باستئصاله جزءاً من دخول رجال الأعمال والدخول الشخصية (والدخل هو عائد الإسهام في عملية الإنتاج) أن ينتقص من الإنتاجية بتثبيط روح الادخار والاستثمار والاختراع والابتكار وتحمل المخاطرة وتطوير التحسينات الفنية والعمل في جد ومثابرة .

وفي عام ١٩٥٧ جمع محصلو الضرائب الذين يمثلون أكثر من ١٠٠٠و٠٠٠ هيئة حكومية في بلدنا ، سواء كانت فيدرالية أو إقليمية أو محلية ، ١١٠ بليونا من الدولارات أستقطعت من دخل قومي يبلغ ٣٦٦ بليونا من الدولارات ، أو حوالي ٣٠٪ من هذا الدخل القومي . وبلغة

الحديث فإن الشخصية التخيلية المسماة « بالرجل المتوسط » كانت تعمل لحكوماته (الفدرالية والإقليمية والمحلية) شهور يناير وفبراير ومارس فقط من كل عام . وفور بدء شهر أبريل يبدأ هذا « الرجل المتوسط » فى العمل من أجل نفسه وأسرته ، بأمل أنه سيتوفر لديه القدر الكافى من النقود فى نهاية العام لدفع فواتير عيد الميلاد .

هذا عبء ثقيل للضرائب ، وليس هذا أثقل عبء فى العالم ، ولكنه جسيم حقاً . كيف تؤثر الضرائب فى الإنتاجية ؟ غالباً ماتكون الإجابة عن هذا التساؤل بالبيانات التى تتضمن أو تؤكد أن الاقتصاد الأمريكى يسحق سحقا تحت وطأة الضرائب . ولكن الواقع أن آلتنا الاقتصادية قد بلغت ارتفاعا شاهقا طوال الوقت . هذا أمرجلل — بل إنه مذهل حقاً .

كل هذا لا يعنى القول بأن الضرائب « تدفع » إلى الإنتاجية ، بل أنه يعنى أن الآثار السيئة لهذه الضرائب مبالغ فيها فى بعض الأحيان . وأكثر من هـــذا أهمية فإنه يعنى أنه لا يمكن أن نتوقع من التعديلات الضريبية أن تنتج حافزا كبيرا على الإنتاجية . لامراء أن تعديل الضرائب فى شيء من العناية أمر مرغوب ، ولكن من الخطأ أن نتوقع حافزا كبيرا منها .

ويمكن للحكومة أن تضر النمو الاقتصادى بالضرائب غير العادلة والتنظيم غيرالسليم أو التوسع المفرط فىالمؤسسات التى تمتلكها الحكومة . أما الاختبار العنيف للسلوك الحكومى فهو مايلى : هل يمثل هذا السلوك استهلاكا جماعيا مرغوبا (حدائق عامة ودفاع قومى) ومعاونة للانتاجية

فى ميدان النشاط الخاص (الاستقرار وتدعيم القانون والنظام أو كلاهما) (الطرق العامة والتعليم) ؟

المنافسة

وكلما زادت حدة المنافسة فى ميدان الأعمال (المنافسة العادلة بطبيعة الحال) ، عظم الحافز على التحسينات التى تفضى إلى زيادة الإنتاجية ونقص التكاليف . أما أن المنافسة أشد حدة فى الولايات المتحدة منها فى كثير من الدول المصنعة الأخرى فقد لاحظ ذلك الأمريكيون «وجماعات الإنتاجية » التى زارت بلدنا من الخارج .

ويعزى هذا الوضع التنافسى بعض الشىء إلى قوانيننا المضادة للاحتكارات ، وهى الفريدة من نوعها فى العالم . ولا توجد أية دولة أخرى تناظرنا فى قوة المنافسة ، بل أن بعض الدول الأخرى تتجه فى الواقع اتجاهاً مضاداً ، فتشجع المنظمات الاحتكارية وغير التنافسية ، التى يطلق عليها فى الغالب إسم « الكارتل » .

ويبدو أن هذا الوضع السائد فى أمريكا يرجع أساسا إلى الروح التنافسية العـــامة للحياة الأمريكية والاتجاه التنافسى بين رجال الأعمال الأمريكيين .

الجريمة والنمو

وتكلف الجريمة الولايات المتحدة سنويا من الموارد الإنتاجية ماقيمته بلايين الدولارات . ومعظم المجرمين غير منتجين ، وبعضهم ذوو نزعة إلى التحطيم ؛ أما المجرمون المحكوم عليهم فهم سكان السجون ويؤدون بعض الأعمال ، غير أنها ليست ذات إنتاجية مرتفعة . وفضلا عن ذلك فإن آلاف الضباط ، عامين وخاصين ، يعملون للحيلولة دون الجريمة ، بل إن هؤلاء الضباط والباحثين الإجتماعيين ينفقون وقتهم وجدهم فى تلك الناحية التى تخصهم من علم الجريمة . ولو أصبح شعبنا أكثر اتباعا لحرمة القانون ، فقد يمكن استخدام هذه الموارد فى إنتاج السلع والخدمات ويمكن الاسراع بخطى النمو الاقتصادى .

الجرائم الكبرى المقترفة بالولايات المتحدة

١٩٤٧ — ١٩٥٧

السنة	العدد الكلى للجرائم الكبرى
١٩٤٧	١ ر ٦٦٥ ر ١١٠
١٩٤٨	١ ر ٦٨٦ ر ٦٧٠
١٩٤٩	١ ر ٧٦٣ ر ٢٩٠
١٩٥٠	١ ر ٧٩٠ ر ٠٣٠
١٩٥١	١ ر ٨٨٢ ر ١٦٠
١٩٥٢	٢ ر ٠٣٦ ر ٥١٠
١٩٥٣	٢ ر ١٥٩ ر ٠٨٠
١٩٥٤	٢ ر ٢٦٧ ر ٢٥٠
١٩٥٥	٢ ر ٢٠٢ ر ٤٥٠
١٩٥٦	٢ ر ٥٦٣ ر ١٥٠
١٩٥٧	٢ ر ٧٩٦ ر ٤٠٠

المصدر : المكتب الفيدرالى للبحوث ، تقارير الجريمة ، مكتب طباعة حكومة الولايات المتحدة ، ١٩٤٨ — ١٩٥٧ .

النظرة إلى النمو الاقتصادى

ويبدو الآن أن السكان سوف يتزايدون بحوالى ١٥٪ فى الحقبة التالية ، والقوة العاملة بحوالى ٢٥٪ (إذ أن الأطفال من مواليد فترة الحرب يبلغون السن الذى يجعلهم خليقين بالدخول إلى أسواق العمل) ، والناتج لكل رجل — ساعة بحوالى ٢٥٪ . ولو أننا أخذنا فى الاعتبار النقص اليسير جدا فى أسبوع العمل ، لوضح أن الناتج القومى الكلى ، (مقاساً بمجمل الناتج القومى الحقيقى أو الدخل القومى الحقيقى) بدون إدخال أى برنامج جديد ، سيزداد بحوالى ٥٠٪ ومتوسط الدخل الحقيقى سيرتفع بحوالى ٣٠ ٪ .

وقد يكون من المتوقع أن يرتفع مجمل الناتج القومى الذى كان قد بلغ ٤٨٠ بليون دولار فى عام ١٩٥٩ إلى أرقام خيالية فى نصف القرن التالى :

امتداد مجمل الناتج القومى

السنة	بلايين الدولارات
١٩٥٩	٤٨٠
١٩٦٩	٧٥٠
١٩٧٩	١٠٥٠
١٩٨٩	١٤٥٠
١٩٩٩	٢٠٢٥

هل هذا الإمتداد فى النمو سريع بالقدر الكافى ؟ وهل يمكن زيادة الاسراع بهذا النمو ؟ إن كلا من هذين السؤالين موضوعان مناسبان للمزيد من الدراسة . كما أن معنى عبارة «سريع بالقدر الكافى» تحتاج إلى البحث والتقصى : هل تعنى مجرد البقاء فى طليعة الروسيين أم النمو بمعدل أسرع مما يفعلونه ؟ أو هل تعنى شيئا لا يرتبط من قريب أو بعيد بما يفعل أو لا يفعله الروسيون ؟

وإذا كان يبـــدو من الأمور المرغوبة أن يتزايد الإسراع بالنمو الاقتصادى ، فسيشتمل برنامج النمو على السياسات والتصرفات التى تهدف إلى :

(١) تشجيع البحث فى كل الموضوعات المرتبطة بالإنتاجية .
(٢) تنشيط روح الابتكار .
(٣) تشجيع الاتجاه نحو الاستجابة إلى التحسينات النافعة .
(٤) تقديم تعليم أوسع نطاقا وأفضل نوعا .
(٥) زيادة الفرص الاقتصادية لجميع أفراد شعبنا .
(٦) تشجيع الاستثمار .
(٧) تشجيع أداء الأعمال بصورة فعالة .
(٨) تدعيم العلاقات الطيبة بين العمال ورجال الإدارة .
(٩) الإبقاء على المنافسة العادلة وتدعيمها .
(١٠) تقوية الحوافز على الإنتاجية .

ويمكن للقطاعات العامة والخاصة أن تسهم فى تحقيق الأهداف ،

ويحتاج الدور الصحيح للحكومة إلى العناية فى البحث . بل ويمكن بسهولة استخدام البرنامج كترشيد للزيادة الهائلة فى وجوه النشاط الحكومى فى صدد الإنفاق وفرض الضرائب والتنظيم . ومع ذلك فأى اقتراحات من هذا القبيل لابد أن توضع بعناية على بساط البحث . ويمكن تبرير مثل هذه الزيادات — زيادة الإنفاق على التعليم مثلا : ومع ذلك فقد يضار النمو فى المجالات الأخرى بالتوسع فى الإنفاق وفرض الضرائب أو التنظيم .

وليس هناك بطبيعة الحال أى ضمان بأن تزايد الرفاهة المادية ستجعل شعبنا أسعد وأفضل حالا ، إذ يبدو أنه من الصحيح أنه كلما زاد مايتوافر لدينا ، زاد مانرغب فيه (كما يقول المثل القديم) . ومع ذلك فالإنتاجية المتزايدة يمكن أن ترفع من مستوى معيشة ملايين الأسر التى يبعد وضعها الحالى عن علائم الثراء والعيش الرغد ويمكن للرفاهة المادية المتزايدة بمعدلات ثابتة أن تقدم أساسا قويا لذلك « المجتمع الفاضل » الذى طالما تحدث عنه المفكرون لقرون عديدة .

الفصل الرابع

مشكلة التضخم

طالما نوقش التضخم فى الكتب والمقالات والخطب وافتتاحيات الصحف ، بل إنه كثيرا ما عبر عنه بالصور الكاريكاتورية ؛ ولقد كانت للمناقشة تأثيرها فى التعبير عنها كميا ؛ ومع ذلك لم يكن التعبير عنها نوعيا على نفس المستوى ؛ ولذلك تعظم الحاجة إلى البحث الواقعى الدقيق للمسائل الرئيسية :

ما الحقائق حول التضخم ؟ وما الذى يسبب التضخم ؟ وهل يحل بنا المزيد من التضخم؟ ما الضرر الذى يلحقه؟ كيف يمكن إحكام الرقابة عليه ؟ هل التضخم يساعد أو يعوق الرخاء والنمو ؟

ما الذى يسبب التضخم ؟

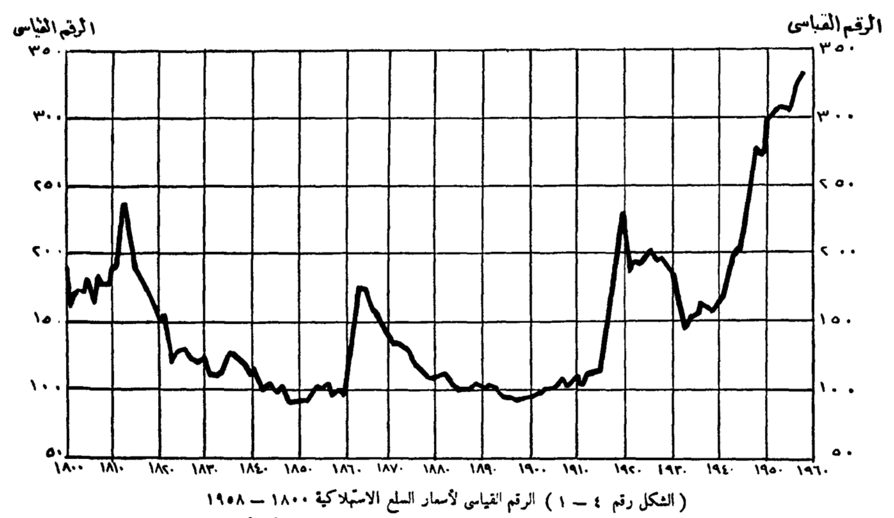
إن السبب الكلاسيكى للتضخم هو زيادة فى الكمية المعروضة من النقود فى الدولة ، ويرجع هذا بدوره فى الغالب إلى احتياجات تمويل حرب عارمة ، وهنا إما أن تطبع الحكومة نقودا لتدفع بها نفقات الحرب ، أو تقترض من البنوك التجارية فتخلق بذلك ودائع مصرفية جديدة . وفى نفس الوقت تنقص كمية السلع المدنية ، فتشتد حدة الوضع الذى يوصف بالعبارة المألوفة « كمية كبيرة جدا من النقود تطارد كمية قليلة جدا من السلع . . . . » . هذا هو الوضع الذى يسمى فى بعض الأحيان « التضخم الذى يدفع إليه الطلب » تمييزا له عن « التضخم الذى يدفع إليه العرض » .

ولقد ظهرت فى كثير من الدول العلاقة بين الزيادة فى عرض النقود وبين الزيادة فى مستوى أسعار السلع ، بما فى ذلك ولاياتنا المتحدة خلال وبعد كل من الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية (أنظر الشكل رقم ٤ ـ ١) وفى كلا هاتين الفترتين ينجم التضخم ـ كما ينجم دائما ـ عن الزيادة الكبيرة فى كمية النقود . أما الظروف التى تثير اضطراب أحوال الناس فى الوقت الحاضر فهى حدوث التضخم فى وقت السلم والخوف من أننا سنشاهد مزيدا من خفض قيمة الدولار .

النظرة إلى التضخم الكبير

مافرص الولايات المتحدة فى المرور بتجربة تضخم كبير (وليكن مثلا مضاعفة مستوى الأسعار) فى السنوات القليلة القادمة ؟ مامن شك أن الإجابة عن هذا التساؤل من الوضوح بمكان . سوف لانمر بتجربة تضخم كبير وشيكا ، مالم نتدخل فى حرب عارمة ، وفى هذا الحدث المحزن فإن التضخم سيكون أدنى بواعث قلقنا .

مافرص البلاد فى المرور بتجربة التضخم الجامح فى المستقبل القريب؟ لن يحدث ذلك، حتى إذا وقعت الحرب العارمة . والتضخم الجامح (أى الذى يرتفع فيه مستوى الأسعار إلى مائة أو ألف مثل مستواها الأصلى ، أو مايزيد عن ذلك) يقترن بنظم ضريبية غير ملائمة ، بالهزيمة فى الحروب الكبيرة ، بالحكومات الجديدة ، بالحكومات المستضعفة ، بالشعوب التى لم تتلقن بعد الفن العسير للحكم الذاتى ـ هذه الظروف تدفع الحكومات إلى الهروع لطبع أوراق البنكوت ، إما لأنها لاحول لها ولا قوة ، أو لأنها تتخذ هذا الاجراء دون ماشعور بالمسئولية . إن حكمنا الذاتى ليس كاملا ، ولكنه حكم يصل فى ملاءمته إلى الحد الذى يكفى للافاة مثل هذه الإدارة المالية السيئة المؤسفة :



(الشكل رقم ٤ ــ ١) الرقم القياسى لأسعار السلع الاستهلاكية ١٨٠٠ ــ ١٩٥٨

المصدر : جورج روجرز تايلور وايثيل هوفر فى التوظف والنمو ومستويات الأسعار : حديث ألقى أمام اللجنة الاقتصادية المشتركة كونجرس الولايات المتحدة : الجزء ٢ ــ المعدلات التاريخية والنسبية للإنتاج والانتاجية والأسعار (واشنطون د . س . دار الطباعة الحكومية ١٩٥٩) ص ٢٩٧ ــ ٢٩٨

النظرة إلى التضخم الطفيف

لقد أثارت تجربة حديثة مسألة ما إذا كان التضخم الطفيف (ويسمى فى بعض الأحيان التضخم « الزاحف ») خاصية لامفر منها من خصائص الاقتصاد الأمريكى . ويمكن لهذا الأسلوب فى التفكير أن يعبّر عنه بما يتأكد من عدم التوافق بين « ظروف ثلاثة » أعنى : —

١ — التوظف الكامل . هذا الاصطلاح ينم عن الرخاء والمستوى المرتفع للتوظف والدخول الوفيرة .

٢ — الحرية . وتشتمل هذه الكلمة على حرية العمال فى تنظيم النقابات وحرية النقابات ورجال الإدارة بالمنشئات فى الدخول فى المساومة الجماعية وحرية رجال الإدارة فى تقرير أسعار السلع التى تبيعها المنشئات. كل هذه الوجوه من النشاط تكون طليقة من قيود لرقابة الحكومة المعينة فيما عدا التنظيمات العامة كالقوانين المضادة للاحتكار وضروب الرقابة الخاصة على المرافق العامة .

٣ — اللاتضخم . وهذه الكلمة التى يبدو أنها من نسج الخيال إنما تعنى غيبة كل من التضخم والانكماش ، أما فى استعمالها الحاضر فإنها تعنى بصفة خاصه غيبة التضخم . وقد يؤخذ اللاتضخم على أنه يعنى المستوى الأفقى لأسعار السلع (أو ربما هبوطه بدرجة طفيفة) .

وهناك مسالك عديدة مترابطة من التفكير توحى بأنه من السهل أن يتوافر أى ظرفين من الظروف الثلاثة المرغوبة ، ولكن من المتعذر أن

تتوافر كل الظروف الثلاثة . ماهذه القسمات من التحليل ؟ إن أحدها ينطوى على أن الحكومة تدعى للاحتفاظ بالتوظف المرتفع فى مستواه وتلا فى ضروب الكساد فى ميدان الأعمال . فإذا نشأ الكساد، وسارعت الحكومة إلى إمداد المجتمع الاقتصادى بالوسائل المنشطة، فسوف لا يتاح للأسعار الوقت لأن تهبط ، وستندفع إلى أعلى قليلا عن طريق برنامج الانعاش. ومن ثم، وهكذا يمضى الجدل، لا يسمح سلوك الحكومه للأسعار أن تهبط قط ، بل أنها تدفع الأسعار عرضاً إلى اعلى .

ويقال إن القوة التى فى متناول الأيدى العاملة التى يضمها تنظيم موحد تتيح للنقابات أن تضمن لأعضائها زيادات فى الأجور تفوق على الزيادات فى الإنتاجية، عندما يكون ميدان الأعمال رائجا ومستوى التوظف مرتفعا. وهذا يؤدى إلى زيادة نفقات العمل عن كل وحدة من الناتج ، ويحفز أرباب الأعمال على رفع أسعار المنتجات التى يقوم بصنعها العمال . وقد يسمى هذا الوضع بالتضخم الذى يدفع إليه البائعون، إذ يقال إن أرباب الأعمال تحدوهم الرغبة فى زيادة الأسعار لأن ميدان الأعمال رائج والطلب مرتفع ، ومن ثم سيرغب العملاء فى دفع أسعار أكثر ارتفاعا . ويؤكد بعض المراقبين أيضا أن بعض المنشئات تستغل وضعها شبه الاحتكارى بفرض أسعار أكثر أرتفاعا مما يجب أن يكون عليه الحال .

وإذا كان من الصحيح أن الدولة لايمكن أن تنعم بالظروف الثلاثة جميعها ، فأى ظرفين دون الثالث هما أفضل مجموعة أو أقلها بعثا على عدم الرضاء والاقتناع ؟

١ — إن الحرية زائدا التضخم ، وبدون التوظف الكامل ، وليكن مثلا بخمسة أو ستة ملايين متعطل فى نفس الوقت ، قلما تكون صورة جذابة ، حتى ولو أنه قد يفترض أنها تحل مشكلة التضخم .

٢ — أما اللاتضخم زائدا التوظف الكامل ، وبدون الحرية ، أى بالتنظيم الحكومى للمساومة الجماعية ومعدلات الأجور والأسعار ، إنما يوحى بالقدر المرغوب من الرقابة الحكومية ، وإن كان هذا الإجراء سيضع حدا للتضخم .

٣ — أما المجموعة الثالثة فهى التوظف الكامل زائدا الحرية ، ومع التضخم : وقبل أن نمضى فى تقييم هذه المجموعة ، فلابد أن نلاحظ أن بعض الخبراء يجادل بأنها ليست فى الواقع بديلا ممكنا : ويشير تحليل هؤلاء بأن الدولة لايمكن أن تنعم بالحرية « وتستمر » فى التوظف الكامل ، إذا قبلت السياسة العامة بعض التضخم .

ومع ذلك فإذا كانت المجموعة الثالثة ممكنة فى الواقع ، فإن رأى أى امرىء حول مدعى الرغبة فيها — بالقياس إلى المجموعتين الأخريتين — يتوقف إلى أبعد الحدود على تقييمه للضرر الذى يلحقه التضخم :

ما الضرر الذى يوقعه التضخم ؟

ويختلف الخبراء فى الرأى حول مقدار الضرر الذى يوقعه التضخم ، وينبعث بعض الاختلاف فى الرأى من الاختلافات فى المعنى الذى ينسحب إلى كلمة « التضخم » : والحق أن بعض من يصفون الآثار السيئة للتضخم

إنما يفكرون فى التضخم الجامح ونتائجه الوخيمة ، ويعتقد هؤلاء أيضا ، أنه لا يمكن التحكم فى أى تضخم خفيف ، وأنه سوف ينفلت من عقاله لا محالة ويتحول إلى تضخم كبير ، ومن ثم إلى تضخم جامح. ويكشف تاريخ العالم عن أنواع من التضخم الصغير والمتوسط الحجم ، وعن قلة من التضخم الجامح . ولم يكن التضخم الجامح بأية حال النتيجة النهائية المعتادة للتضخم الصغير . وكما ألمعنا آنفا فمن خصائص التضخم الجامح أنه يقع خلال فترات الحروب ومابعدها ، حينما تلجأ الحكومات تحت ضغط الظروف إلى آلات الطباعة لإصدار أوراق البنكنوت (النقود الورقية) فى محاولات يائسة للتوفيق بين الجوانب المختلفة للوضع الاقتصادى القائم . أما التأكيد بأن مثل هـذا الوضع يمكن أن تمر به الولايات المتحدة فلا يمكن أن يكون مقنعا جدا دون تدعيمه بالدليل الواضح المؤيد له .

وإذ ننتقل من التضخم الجامح إلى التضخم الصغير ، فقد نلاحظ أن الثقاة المبرزين يؤكدون أن التضخم حتى لو كان خفيفا :ـ

١ ـــ يضر بالإنتاج .

٢ ـــ ويشجع على المضاربة .

٣ ـــ ويقلب عملية إصدار القرارات الإدارية رأسا على عقب .

٤ ـــ ولا يشجع على الارتفاع بمستوى الكفاية .

٥ ـــ ويحفز على الضياع الاقتصادى .

٦ ـــ ولا يشجع على الادخار ، ومن ثم ينتقص من الاستثمار ويؤخر النمو .

٧ — ويهبط بالمستوى المعيشى للشعب :

٨ — ويسلب المـــال من بعض الأفراد ، ويعطى مكاسب قدرية إلى الآخرين :

٩ — ولا يمكن أن يمكث على ماهو عليه من ضآلة ، بل إنه سيمضى قدما بمعدل أسرع دائما ، ويرجع ذلك بعض الشيء إلى إقدام الناس على الشراء توقعا منهم لارتفاع الأسعار .

١٠ — ويفضى ، عاجلاً أو آجلاً إلى الانهيار عن طريق «الرخاء» .

هذه قائمة مزدحمة بآثار التضخم ، فلا عجب أن صور الرسامون الكاريكاتوريون التضخم كما لو كان وحشا من عصر ماقبل التاريخ يتهدد الناس بالأخطار أو حيوانا مفترسا مصاصا للدماء ، ومن المفروض أنهم إذ يصورون التضخم على هذا النحو يستوحون هذا التعبير التصويرى مما يدلى به الخبراء من بيانات ومعلومات عن التضخم :

الجدول المؤيد والمعارض للتضخم

ومع ذلك فهناك بعض المحللين الاقتصاديين ممن يؤكدون أن الضرر الذى يوقعه التضخم أمر مبالغ فيه ، ويسير الجدول كالآتى :—

عندما يدرك المرء أن الولايات المتحدة خلال العشرين عاما من ١٩٤٠ إلى ١٩٦٠ قد مرت بتجربة التضخم الذى يرقى إلى مضاعفة مستوى أسعار السلع ، فقد يفترض أن بلادنا قد أضيرت ضررا بالغا ،

بطريقة أو بأكثر من الطرق التى سبقت الإشارة إليها . والواقع أن تنميتنا الاقتصادية فى السنوات العشرين الماضية قد حملتنا إلى أرفع مستوى من الرفاهة المادية فى تاريخنا . أما بعض نواحى الاقتصاد الأمريكى التى ارتفعت طوال الوقت عند نهاية الفترة التضخمية أو بالقرب منها فهى تشمل : الناتج القومى ، والناتج لكل رجل ساعة — والادخار والاستثمار فى فترة السلم ، والقوة الشرائية « لجملة » الودائع المدخرة ، ومستوانا المعيشى — كما يقاس بمتوسط الدخول الحقيقية . ويبدو أن إصدار القرارات الإدارية قد غدا عملية مقنعة معقولة ، وينطبق ذلك على مستوى الكفاية والضياع الاقتصادى . ولقد اكتشف مركز البحوث بجامعة متشجان أن المستهلكين فى جملتهم ينطوى رد فعلهم لتوقع الارتفاع فى الأسعار ، لا على الشراء مقدما ، بل على الانتقاص أو تأجيل مشتريات السلع ، لأنهم يتصورون أن الأسعار المرتفعة تعمل على انخفاض القوة الشرائية للدخول .

ومع ذلك لا يقتنع بعض من تضمهم المجموعة الأولى من الخبراء — أولئك الذين يجزعون من توقع استمرار التضخم — بذكر الحقائق السابقة عن الرخاء الذى نعمنا به فى السنوات العشرين الماضية ، ولذلك فإنهم يقدمون هذا المنطق فى التفكير :

« لقد حدث رخاء بلدنا رغم التضخم ، لا بسببه . والحقيقة المنطوية على أننا عشنا واجتزنا عشرين عاما من التضخم ليست نذيرا بأننا سنحتمل استمراره . وفضلا عن ذلك ، فنحن ، كدولة ، قد حاربنا التضخم طوال تلك

العشرين عاما، وأن ذلك — والمعركة نفسها — من الأهمية بمكان . ومهادنة التضخم — أو قبول التضخم كسياسة عامة وطريقة فى الحياة بصورة ضمنية أو صريحة — قد يزيد من حدة مخاطر آفة التضخم إلى حد بعيد ، ويسرع بوقوع ماقد يتولد عنه انهيار ممكن » .

والملخص السابق هو عرض مركز للكثير من ضروب الجدل المعقد الذى يمكن أن نجريه فيما يرتبط بكيفية مايكون عليه حال التضخم الرذل. ولكن سيتحتم علينا ألا نحدد على وجه الدقة كم يكون التضخم رذلا، مالم نجد فى نهاية المطاف أننا مضطرون للاختيار بين شر التضخم وشر آخر . ولنعترف ببساطة عند هذه النقطة أن التضخم ، حتى التضخم المعتدل ، سيىء ، ولننتقل إلى الاحتمال القوى بأننا كدولة قد لا نلتزم بالاختيار بين التضخم وبين أى شر آخر .

هل الاختيار ضرورى حقًا ؟

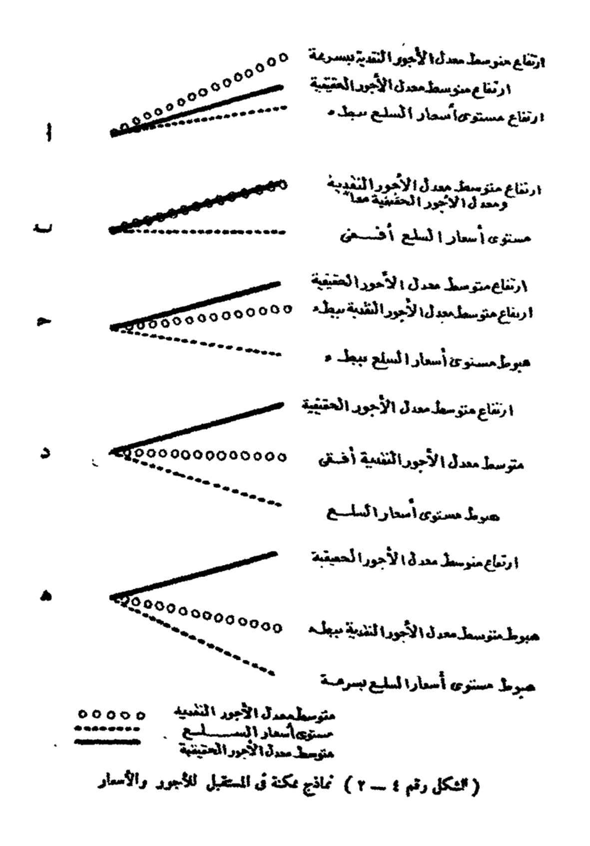
أهل يمكن أن تتوافر لدينا المجموعة الكاملة من النمو الإقتصادى والتوظف الكامل والحرية دون التضخم؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل هى من الوضوح بمكان: إذا لم نستطع الحصول على هذه المجموعة ، فإن هذا لايعزى إلى سريان « القانون العظيم لعلم الاقتصاد » الذى يتحكم فى مثل هذه الأمور ، بل إن النتيجة الوخيمة قد تكون من فعل الإنسان نفسه ، وهى ليست ضرورية أو لا مفر منها . ولذلك فقد يمكن أن تتوافر

لدينا المجموعة كاملة بعناصرها الثلاثة ، إذا كان الإنسان سيبدى معاونته الصادقة .

أما إن العومل الاقتصادية الأساسية لاتتطلب أية موجه من التضخم ، فهذا ماتدل عليه الحقيقة المنطوية على أن النماذج غير التضخمية المتعددة للأسعار ومعدلات الأجور قد تكون ممكنة فى الاقتصاد النامى .

النماذج الممكنة للأسعار والأجور فى المستقبل

وبسبب المكاسب المتوقعة فى الناتج لكل رجل — ساعة ، فقد يكون من المتوقع أن تزيد المعدلات الحقيقية لأجر الساعة فى المستقبل ؛ وهناك خمس مجموعات رياضية ممكنة «للمعدلات المتوسطة للأجور النقدية» و«مستوى أسعار السلع الاستهلاكية (نفقة المعيشة)» وهما اللذان قد يمكن أن يكونا انعكاسا للتزايد فى متوسط معدلات الأجور الحقيقية . ويوضح الشكل رقم ٤ — ٢ هذه المجموعات الخمس ، وفى كل من هذه النماذج تنشأ فجوة بين متوسط معدل الأجور النقدية وبين نفقة المعيشة ، ولذلك فإن معدلات الأجور الحقيقية تأخذ فى الارتفاع . أما الزاوية التى تقع بين الخطين فهى ترمز للزيادة فى معدلات الأجور الحقيقية وفى الناتج لكل رجل — ساعة :



(الشكل رقم ٤ ــ ٢) نماذج ممكنة فى المستقبل للأجور والأسعار

١ — نموذج أ : ترتفع نفقة المعيشة وترتفع معدلات الأجور النقدية بأسرع من نفقة المعيشة ، وهذا هو نموذج التضخم ؛

٢ — نموذج هـ : تأخذ معدلات الأجور فى التناقص أما نفقة المعيشة فتأخذ فى الهبوط بأسرع من معدلات الأجور ، وهذا يعبّر عن أوضاع يفترض عدم إمكان حدوثها إلا فى حالة الكساد .

وإذا وضعنا كلا من هذين النموذجين غير المرغوبين فى جانب ، فلا يتبقى لدينا سوى ثلاثة نماذج لا تتفادى التضخم والكساد فحسب ، بل إنها تتمشى أيضا مع مقتضيات النمو والاستقرار :

٣ — نموذج ب : إن اتجاه نفقة المعيشة أفقى ، وكل المكاسب فى الإنتاجية تتحقق فى شكل زيادة فى متوسط الأجر النقدى .

٤ — نموذج د : يبقى متوسط الأجر النقدى (لجميع العمال وليس لكل عامل على حدة) أفقيا ، وتتخذ الزيادة فى الدخول الحقيقية شكل هبوط تدريجى فى نفقة المعيشة ، كما يسمح بذلك تناقص نفقة الوحدة من العمل فى إنتاج السلع .

٥ — نموذج جـ : هذا النموذج عبارة عن مجموعة : زيادة فى متوسط الأجر النقدى أصغر من الزيادة المحققة فى النموذج ب ، وانخفاض فى نفقة المعيشة أقل من نموذج د ؛

ولا مراء أن الفضائل النسبية للنماذج ب ، جـ ، د جديرة بأن يوليها الأمريكيون عناية كبيرة . ومع ذلك فأهم شىء هنا بالذات هو ملاحظة أن — النموذج أ ، وهو التضخم ، ليس هو النموذج الممكن الوحيد . وهناك

نماذج ثلاثة أصيلة فى منطقها ونتائجها الطيبة ولكنها لا تنم عن التضخم أو الكساد .

الإنتاجية تعوق التضخم

وبما أن مستوى أسعار السلع ، كما رأينا فى الفصل الثانى ، هو نسبة بين الانفاق وبين الإنتاج ، فيمكن مقاومة التضخم بتقييد الانفاق وتشجيع الإنتاج .

وقد ناقشنا فى الفصل السابق الظروف التى تؤثر فى الإنتاجية وفى الأساليب التى يمكن بموجبها أن تزداد . إن أى مكسب فى الإنتاجية هو مكسب مزدوج : إذ أنه يقود أولا إلى مستوى معيشى أكثر ارتفاعا ويعوق ثانيا وقوع أية موجة من التضخم . وعندما يزداد الناتج لكل رجل — ساعة — تتناقص نفقة الوحدة من العمل فى عملية الإنتاج (مالم تزد معدلات الأجور بنفس النسبة ، عندما تبقى نفقة الوحدة من العمل على ماهى عليه دون تغيير) .

ولذلك فلا مندوحة من اعتبار الجهود المبذولة فى سبيل زيادة الإنتاجية وفقاً للاتجاهات التى ناقشناها فى الفصل السابق جهوداً ذات أهمية مزدوجة .

تعاون الموظفين فى خفض النفقات

ولقد حث المرحوم الأستاذ سومنر ه . سلتشر — فى بيان ألقاه على اللجنة الاقتصادية المشتركة بالكونجرس — رجال الإدارة على التطلع إلى تعاون الموظفين فى صدد خفض النفقات ، إذ قال :

« من أهم الخطوات العديدة التى يمكن لرجال الإدارة أن يتخذوها فى ميدان النشاط الخاص للتقليل من ميل النمو الاقتصادى إلى رفع مستوى الأسعار ، أن يتعاون جميع الموظفين من رجال الإدارة العليا إلى الكناسين ، بصورة فعالة فى سبيل خفض النسبة بين نفقات الأجور والهايا والمرتبات وبين المبيعات . ولم يفلح فى الوقت الحاضر إلا القليل من المنشئات فى أن تحظى بالتعاون الفعال من جانب عمالها .

وهذه المنشئات توظف الرجال للقيام بالمهام الروتينية التى لاتتطلب أى تفكير وذلك بطرق تحددها الإدارة . ونجد فى الوقت الحاضر أنه قلما تستخدم أهم قدرات العمال الأمريكيين ، أو سعة أفقهم وخصب خيالهم ، أو حذقهم أو قدرتهم على الاختراع والاكتشاف ، لا لشىء إلا لأن الأساليب التى تتبعها الإدارة العليا فى معظم الوحدات الانتاجية بالمنشئات لاتستهدف أن تنطلق هذه الصفات من عقالها . والواقع أن المديرين فى معظمهم قلما يدركون إلى أى مدى يضيع الكثير من هذه القدرات هباء نتيجة للعزوف عن استغلالها .

ومنذ عشرين عاما بدأت تتطور الأساليب الإدارية الجديدة الموجهة إلى الافادة من قدرات العمال غير المستغلة ؛ ولقدكان الرائد الأول فى هذا العمل هو المرحوم جوزيف سكانلون .

وتدل التجارب على أنه عندما تتاح الفرصة أمام العمال لكسب مكافأة عن طريق تنمية روح العمل الجماعى وتحسين الأساليب الفنية فى الإنتاج ، تقع من النتائج الطيبة ما يذهل العقول . إذ يكشف العمال عن تنمية رائعة لقدراتهم على تقديم الاقتراحات الفنية ، ويصبحون ذا عين فاحصة ناقدة لنقائص الإدارة العليا بالمنشأة ، وقدكانوا من قبل لايكترثون بها ،أما آراؤهم عمن يكون مشرفا حسنا فتتغير تغيرا جوهريا.

وقد تكون الأساليب الجديدة فى الإدارة ، وقد لاتكون ، ملائمة للحيلولة دون انعدام التناسب بين الأجور وبين الإنتاجية ، ولكن هذه الأساليب تبعث أملا فى كبح جماح تزايد نفقات العمل أكبر من أية أساليب أخرى ابتدعتها وطورتها الإدارة من قبل ، وذلك لأنها (أى الأساليب الجديدة) تضم إليها معاونة جميع الموظفين معاونة فعالة فى مناهضة النفقات المتزايدة » .

تقييد الإنفاق

أما الوجه الآخر من التشخيص الأساسى لمكافحة التضخم فهو تقييد الإنفاق ، وهذا سيساعد فى الحد من التضخم بالحيلولة دون الطلب الحاذب وارتفاع الأسعار الذى ينجم عن الطلب المتزايد. ومع ذلك فهذا

التقييد سوف لا يؤثر مباشرة فى التضخم الذى يدفع إليه البائعون ، أى الارتفاع فى الأسعار أو معدلات الأجور دون الزيادة فى الطلب . وسنعالج توا مشكلة التضخم الذى يدفع إليه البائعون .

ويمكن للسياسات السليمة أن تساعد على تقييد الزيادة التى لا مبرر لها فى الإنفاق الخاص والعام — السياسات الضريبية وإدارة الدين العام والاحتياطى الفيدرالى —وهى التى توجه إلى فرض الرقابة على كمية النقود والإنفاق . ولهذه الأساليب المقدرة الفنية على تقييد الطلب الجاذب .

ولسوء الحظ فإن هذه الأنواع المناسبة والملائمة من الرقابة لا تضمن بالضرورة أنها ستستخدم بحكمة وشجاعة . ليس من السهل مثلا خفض الإنفاق الحكومى ، فقد يستحسن الناس « الاقتصاد فى الصورة العامة » غير أن الفرد يميل إلى الإصرار على أن الجماعة التى « ينتمى إليها » مختلفة ووضعها « خاص » ، وجديرة بنقود الحكومة « كاستثناء » من قاعدة الوفر والاقتصاد عامة . ومنذ زمن مضى أوضحت إحدى الصحف فى بوسطن ، ربما دون تعمد ، هذا الوضع فى أعمدة صفحاتها الأولى بعناوين بارزة وفى قصص الأنباء ، وقد وصفت إحداها « حفلة شاى فى بوسطن » كان قد نبذ فيها أهالى بوسطن الإنفاق الحكومى ، أما الأخرى فقد قررت أن عمدة بوسطن كان فى ذلك الحين فى واشنطن للسعى للحصول على أموال من الحكومة الفيدرالية .

الكونجرس والإنفاق العام

والكونجرس الذى يعير اهتمامه حقا بخفض الإنفاق الفيدرالى يمكن أن يكشف عن هذا الإهتمام بوسائل عديدة :

١ — أن يفحص كل وجوه الإنفاق ، حتى تلك البنود الحساسة منها كالدفاع الوطنى وإعانات المزارعين وإعانات قدامى المحاربين ومشروعات الإنفاق على الأنهار والموانىء :

٢ — أن يساعد فى الرقابة على مجموع الإنفاق الحكومى بابتكار وسيلة يمكن بمقتضاها للكونجرس أن يصدر موافقته على هذا المجموع. وفى الوقت الحاضر تصدر المشروعات العديدة لقوانين المخصصات المالية ، وكل منها منفصلة عن الأخرى ، دون النظر إلى ماتصل إليه فى جملتها . وبعبارة أخرى فإن المخصصات المالية الفردية تلقى اهتماما كبيرا من جانب الكونجرس ،أما المجموع الكلى لهذه المخصصات فإنه لا يلقى إلا القليل من الاهتمام أو ربما لا يلقى أدنى اهتمام. ولا مندوحة من أن لإهتمام الكونجرس بالمجموع الكلى للمخصصات المالية بوجه خاص أثره فى الحد بعض الشىء من هذه المخصصات .

٣ — أن يمنح رئيس الولايات المتحدة سلطة «الفيتو» (الاعتراض) على وجوه الإنفاق بدلا من النظام الحالى الذى يسمح بالموافقة أوالاعتراض على مشروع المخصصات برمته ، كل بنود الإنفاق أولا : وقد قرر

جورج جالوب (مدير معهد جالوب) فى ١٦ يوليو ١٩٥٧ أن استفتاءه دل على أن الناخبين الأمريكيين حبذوا هذا الاقتراح بأكثر من اثنين إلى واحد ، كما أنه اقتبس ملاحظة جورج همفرى المنطوية على أن جميع الولايات — فيما عدا ثمانية منها — تخول للمحافظين أن يعترضوا على بنود المخصصات المالية ، كل على حدة . وهذا أمر حيوى إلى حد أنه إذا اعترض سبيله أى عضو من أعضاء الكونجرس فإنه يسم نفسه بهذا التصرف — مهما بلغت كلماته من الشجاعة على أنه ليس حقا فى جانب الوفر والاقتصاد فى الإنفاق .

السياسة الزراعية والتضخم

ولو أننا تخيلنا زائرا يهبط من المريخ على الولايات المتحدة ، فإنه سيجد فيها كثيرا من الأشياء الطريفة ، بعضها مؤثر والبعض الآخر مذهل . وفى أية دولة ترتفع فيها الضرائب ويحدث التضخم ، فسيصيبه الذهول لا محالة إذ يجد الحكومة تنفق بلايين الدولارات لرفع أسعار بعض المنتجات الزراعية . ولابد أن يتزايد ذهوله عندما يكتشف أن البرنامج لا يفعل إلا القليل من أجل المزارعين الفقراء فى حين أنه يفعل الكثير من أجل المزارعين الأغنياء .

وإذا ترامى إلى سمع زائر المريخ أن البرنامج المذهل لتدعيم الأسعار استمر « بسبب القوة السياسية للمزارعين » فقد تكتمل دهشته عندما يعلم أن البرنامج يدعم أسعار عدد قليل جداً من المنتجات الزراعية ، وأن

معظم الأربعة ملايين من المزارعين بالبلاد لا يفيدون من البرنامج وإنما (كغيرهم من المواطنين) يتحملون أيضا من أجله عبئا ماليا مضاعفا ، مرة فى صورة ضرائب مرتفعة ومرة أخرى فى صورة أسعار مرتفعة عن تلك المنتجات الزراعية . وقد يستنتج رجل المريخ أن إنهاء البرنامج قد لا يضير إلا عددا قليلا من الأفراد ، ويساعد عددا كبيرا منهم ، فضلا عن المساعدة فى مكافحة التضخم .

التعريفة الجمركية والتضخم

وعادة ماتقضى القيود المفروضة على الواردات من السلع إلى ارتفاع الأسعار فى الولايات المتحدة، ولذلك فإن خفض التعريفة الجمركية وحصص الواردات والقيود الأخرى على السلع المستوردة قد يساعد على الهبوط بمستوى أسعار السلع . ومع ذلك فهذا ليس بالأمر الهين ، ومرد ذلك إلى مطالبة بعض الصناعات للحماية من العمال الأجانب الذين تدفع إليهم أجور منخفضة . وقد قيل منذ زمن طويل أن «التعريفة هى مسألة محلية» ولطا لما كان الضغط على أعضاء الكونجرس عنيفا من أجل المحافظة على الحماية من المنافسة الأجنبية أو من أجل زيادة قدر هذه الحماية .

أما دور المواطنين الذين يعارضون التضخم حق المعارضة ، وينحازون إلى جانب المنافسة حقا ، حتى ولو كانت المنافسة من الأجانب ، فهو مقاومة الزيادات فى التعريفة الجمركية والحث على خفضها .

تعديل قانون التوظف

ويضع قانون التوظف لعام ١٩٤٦ أهدافا معينة كالحد الأقصى للتوظف والإنتاج والقوة الشرائية . ولايشير القانون إلى مستوى أسعار السلع ، ولذلك فإذا عدل القانون بإضافة الاستقرار المعقول لمستوى أسعار السلع كهدف من أهدافه ، فإن هذا التصرف يغدو بمثابة إفصاح عن السياسة العامة على الأقل. أما أثر هذا التعديل على «سيكولوجية التضخم» فقد يكون جوهريا بفضل وجود بيان مفصح عن السياسة العامة المضادة للتضخم .

مشكلة اندفاع البائعين نحو التضخم

والمشكلة السابقة تعالج أساسا ظاهرة التضخم الذى يدفع إليه الطلب كسبب من أسبابه . ومع ذلك فإذا لم يكن السبب الأساسى الدائم للتضخم هو الطلب الجاذب إليه بل اندفاع البائعين نحوه ، فإن الرقابة المالية قلما تجدى فتيلا كسلاح مدافع . فإذا دفعت النقابات العمالية القوية معدلات الأجور إلى أعلى بمعدل سريع جدا ، فيفضى هـذا بدوره إلى الزيادة فى تكاليف الإنتاج ومستويات الأسعار ، أو إذا عمدت المنشئات إلى رفع « الأسعار المدارة » رفعا لا مبرر له ، فإن السياسة التى ترمى إلى تثبيت الطلب النقدى الكلى قد تؤدى إلى خفض عدد الوحدات المباعة من السلع فضلا عن ارتفاع حجم البطالة : وقلما تكون هذه النتيجة حلا باعثا على

الغبطة ، إذا كانت تعد حلا فى الواقع ، ذلك أن الحالة التى ترنو السياسة لمعالجتها ، وهى الارتفاع التضخمى فى الأسعار ، ستستمر ، دون أن يكبح جماحها ، بالرغم من هبوط رقم المبيعات والارتفاع المطرد فى حجم التوظف ، ما لم تعمل هذه الظروف نفسها على التخفيف من التطرف فى المطالبة بدفع معدلات الأجور إلى أعلى والتطرف فى سلوك الأسعار . والتجربة العملية ، وخاصـــة خلال كساد ١٩٥٧ — ١٩٥٨ تشكك فى إمكان الوصول إلى هذه النتيجة .

الأسعار المدارة

وينعى بعض المحللين الاقتصاديين فى الآونة الآخيرة على « الأسعار المدارة » أنها مدعاة للتضخم. ويبدو أن هذا التفكير يستند إلى أن المنشئات قد رفعت أسعار السلع التى تبيعها دون اعتبار لظروف السوق .

ولنحاول بحث هذه الظاهرة المسماة « بالأسعار المدارة » والتى ينحو عليها البعض باللائمة على أنها مبعث مأساة التضخم :

وهناك الكثير من البلبلة الفكرية حول معنى هـذا الاصطلاح إلى الحد الذى قلما يتسنى لنا معـــه أن نمضى فى بحث العلاقة بين الأســـعار المتحكم فيها والتضخم دون أن نزيل أولا غشاوة هذه البلبلة الفكرية .

ولذلك فكخطوة أولى فى تفهم ماذا تعنيه حقاً « الأسعار المدارة » دعنا نكون واضحين حول مالا يعنيه هذا الاصطلاح .

هذه الأسعار ليست بتلك التى تضعها «المنشئات الكبرى» ، وليست هى بالأسعار التى يفرضها رجال الصناعة على تجار التجزئة ، وهى ليست بالضرورة مرتفعة أو منخفضة ، كما أنها ليست نادرة الوقوع أو مصطنعة أو جديدة .

فماذا يعنيه السعر المدار ؟ هو سعر يقدم أى منتج للبيع على أساسه ، فمثلا إذا اشتريت حاجياتك من مخزن بدالة سميث ، فإنك تدفع أسعارا مدارة ، وعلى الرف تحت كل بند من بنود البدالة توجد بطاقة بسعره . كيف وضع كل سعر من أسعار هذه البنود ؟ لم يكن ليوضع السعر عن طريق ذلك الشىء المسمى « بالسوق » . كلا ، لقد وضعه مستر سميث ، إذ وضع بطاقات السعر على البطاطس وأنواع اللحوم والخبز ومئات أخرى عديدة من البنود الأخرى . ومن المؤكد أن مستر سميث لا يقرر هذه الأسعار عشوائيا أو دون إعمال الفكر . لقد أخذ فى الاعتبار نفقات السلع ، وسير عمليات المتاجرة فيها ، وأسعار المنافسين ، واتجاهات عملائه ، وبعض الاعتبارات الأخرى .

وإذا اشتريت الملابس أو الأثاث أو الجازولين أو ورنيش الأحذية أو أى شىء آخر فى مخزن لتجارة التجزئة أو بيت من بيوت الخدمة ، فإنك تكون قد دفعت سعرا مدارا لأى بند من هذه البنود . إنك تدفع سعرا مقررا يعلن عنه البائع :

وتاجر التجزئة بدوره قد ابتاع عشرات الآلاف من المنتجات من تجار الجملة أو رجال الصناعة بأسعار مدارة — الأسعار المقررة المعلن عنها التى يقدم تجار الجملة أو رجال الصناعة السلع للبيع على أساسها :

وقصارى القول فإن السعر المدار هو سعر مقرر مفروض ، يقدم أى شىء للبيع على أساسه :

أسعار السلع النمطية فى الأسواق المنظمة

وعند هذه النقطة قد نبدأ فى التساؤل عما إذا كانت الأسعار المدارة أسعارا شائعة الاستعمال فى كل مكان ، وعما إذا كانت هناك فى الواقع أى أنواع أخرى من الأسعار : وقد تبدأ من جانبك فى الشعور كما لوكنت تلك الشخصية الخيالية التى ما إن ترن فى أذنها كلمة « نثر » حتى تتساءل عما تعنيه هذه الكلمة ، ثم تعلم لفرط دهشتها أنها كانت تتحدث بالنثر طوال حياتها ! .

وقد تكون أنت على صواب ، فالشعر نادر ، إذا ماقورن بالنثر . وأى أسعار فيما عدا الأسعار المدارة ، هى نادرة أيضا . فماذا هى ؟ هى أسعار السلع النمطية القليلة العدد التى تباع وتشترى فى أسواق السلع المنظمة وتشتمل السلع على القمح والذرة والشعير والقطن والسكر والصوف والنحاس والزنك وغيرها .

وقد تسمى هذه الأسعار بأسعار السلع النمطية فى الأسواق المنظمة ، وهى ليست بأسعار للتجزئة ، وليست بأسعار الجملة تماماً : هذه الأسعار تتغير بصورة متكررة ، ربما عدة مرات فى كل ساعة ، خلال الساعات التى يكون فيها السوق مفتوحاً للتعامل . ولذلك تسمى هذه الأسعار فى بعض الأحيان بالأسعار « الحساسة » ، وهى تستجيب بسرعة لقوى

السوق بل حتى بتصرفات المضاربين . وفى فترة التقلبات العامة للأسعار ، فإنها قد تتأرجح بمعدل أسرع وإلى مدى أبعد من الأسعار المدارة .

وعلى النقيض من ذلك تتحرك الأسعار المدارة فى فترات متباعدة لأسباب عديدة . وأبسط سبب هو أن البائع المثالى لايتوافر لديه الوقت ، ولا يقوى على تحمل النفقة التى يتضمنها تغيير الأسعار بصورة كثيرة الكلفة للغاية . ولنبحث فى حالة مستر سميث ، فهو يخزن ١٥٠٠ بند من بنود البدالة فى مخزنه . فكم يكون مقدار المعونة الإضافية التى قد يحتاج إليها مستر سميث لتحليل هذه السلع التى تصل فى عددها إلى ١٥٠٠ سلعة ولتغيير أسعارها تجاوبا مع كل قوة طفيفة من قوى السوق ؟ أما بيت الجملة الذى يخدم سميث فى إمداده ببنود البدالة فإنه يضم ١٠ر٠٠٠ بند وهنا قد تكون مشكلاتها أكبر بكثير .

ولذلك فلا عجب إذا رأينا أن الأسعار المثالية للسلع والخدمات فى تجارة التجزئة وتجارة الجملة لاتتغير إلا نادرا ، والتغيرات النادرة الوقوع توفر فى النفقات ، ولذلك فهى تعد ميزة للمشترين فضلا عن البائعين .

الأسعار المدارة والتضخم

وجملة القول فإن السعر المدار ترمز إليه بطاقة السعر الموضوعة على أية سلعة ، ويكتب البائع السعر على البطاقة . فإذا وضع السعر عند مستوى منخفض جداً ، فسيخسر النقود ، وإذا وضعه عند مستوى

مرتفع جداً فسيفقد عملاءه . ولكل بائع بائعون منافسون يتعاملون فى نفس المنتجات أو المنتجات المماثلة ، ولكل منتج منتجات منافسة . فالصلب والنحاس والألمنيوم والخشب والبلاستيك تتنافس فيما بينها فى استعمالات عديدة . وحتى المنتجات غير المتماثلة — كالسيارات وحمامات السباحة — تتنافس فيم بينها على دولار المستهلك .

وفضلا عن ذلك فلم تنقص المنافسة فى الولايات المتحدة ، بل إنها تزايدت لأسباب عديدة . والسببان الرئيسيان لذلك هما : (١) النقل الأسرع الأرخص الذى أدى إلى زيادة المنافسة المسافية . (٢) وتطوير المنتجات الجديدة (البلاستيك مثلا) والاستعمالات الجديدة للمنتجات القديمة (الأثاث الصلب مثلا) .

والأسعار المدارة ليست جديدة ، وهى تصل فى قدم عهدها ماتصل إليه بطاقات الأسعار . لقد تزايدت المنافسة بين البائعين . فكيف يمكن إذن التأكد من أن للبائعين الآن قوة جديدة على دفع الأسعار إلى أعلى والتسبب فى التضخم ؟ وتوحى الحقائق بالعكس ، إذ أن سلطة البائعين فى التحكم فى أسعار السلع قد تدهورت :

ورغم أن ثمة اضطرابا فى التفكير حول الكثير من الجدل عن الأسعار المدارة ، فإن السياسة السعرية فى ميدان الأعمال هى من الأهمية بمكان . ويمكن للمديرين فى ميدان الأعمال أن يعاونوا الاقتصاد القومى بتخفيض أسعار السلع أينما أدت التغيرات التكنولوجية والتحسينات الأخرى فى الإنتاج إلى خفض نفقات إنتاج الوحدة من السلع : والإخفاق

فى تخفيض الأسعار فى مثل هذه المناسبات قد يحرم الشركة نفسها من المكاسب التى قد تتدفق من الارتكان إلى الطلب المرن على منتجاتها .

ويمكن للإدارة العامة فى المنشئات أن تمضى فى كفاحها ضد التضخم عن طريق البراعة فى المساومة الجماعية الموجهة لمقاومة مطالب الزيادات المفرطة فى معدلات الأجور وإعانات العمال . ولكن النجاح فى هذا الاتجاه أمر غير مضمون . وفى المجتمع الحر الذى يحمى حق العمال فى تنظيم النقابات العمالية ، فإن النتيجة ستتوقف على القــوى النسبية للمساومين . وتوحى التجربة الحديثة بأن النقابات أكثر قوة من أصحاب الأعمال .

معدلات الأجور

ومعدلات الأجور – بالساعة وأسبوعيا وشهريا ، والأجور بالقطعة أو بالعمولة ، هى نوع خاص من الأسعار . وقد تسمى بعض المعدلات «بالأجور المدارة» ، كما لو أن صاحب العمل يعلن فى الصحف كالآتى : «معاونة مطلوبة ، ٥ر١ دولارا عن كل ساعة » . وليس هناك معدلات أجور من الطراز الذى يتحدد فى الأسواق المنظمة للسلع النمطية . كثير من الأجور هى من الطراز الذى يتحدد عن طريق المساومة . وقد يتراءى معدل الأجور من ثنايا مساومة تتم بين رجلين ، كما هو الحال عند مايناقش فارمر جونز والرجل الذى يستأجر عمله شروط عقد العمل ، ويتفقان عليه . وهناك معدلات أخرى تغطى ملايين العمال ، وتتقرر عن طريق

المساومة الجماعية بين النقابات والإدارة . ويعد هذا النموذج للأجور سببا في التضخم ، عند ما تربو الزيادات في معدلات الأجور على المكاسب في الإنتاجية .

وإذا كان الفائض ينم عن اللحاق بزيادة سابقة في نفقة المعيشة دفعت إليها الزيادة في الطلب ، فإن هذا القدر من الزيادة في الأجور لا يعد قوة تدفع أصلا إلى الزيادة في نفقة المعيشة . ومع ذلك فإذا كانت الزيادة في الأجور المترتبة على قوة النقابات تفوق المجموع الكلي لمثل هذه الزيادة السابقة مضافا إليها المكسب في الإنتاجية ، فإن هذه الزيادة سبب حقيقي للمزيد من التضخم .

والوضع معقد متشابك . ومع ذلك فمن الواضح ومن البساطة بمكان أن النقابات تستطيع مكافحة التضخم والمساهمة في رفع المعدلات الحقيقية للأجور بطريقتين : (١) بتلافي المطالبة بالزيادات المفرطة في الأجور والإعانات (٢) وبالمساعدة في زيادة الناتج عن كل رجل — ساعة ، المصدر « الوحيد » للارتفاع بمتوسط الدخول الحقيقية للناس عامة .

وإذ نأخذ في الاعتبار الحقائق السياسية للنقابات والأوضاع التنافسية للقادة النقابيين ، فهل من الواقعي أن نتوقع هذه التصرفات ؟ ولا يبدو أن ثمة دليلا قويا يوحي بالإجابة عن هذا السؤال بالإيجاب ، على الأقل حتى الآن .

إداريو النقابات ومعدلات الأجور

ويطلب إداريو النقابات العمالية الزيادات فى معدلات الأجور على موائد المساومة : ويظن بعض المراقبين أن إدارى النقابات فى نوع من المنافسة على جلب المكاسب فى الأجور والإعانات لأعضائهم . وتبعا لهذه الفكرة فإن مايدفع إدارى النقابات ويحثهم على هذا التنافس بعض الشىء هو الشعور الأخوى ، كما يحثهم بعض الشىء الاعتقاد بأنهم سيفقدون وظائفهم كإداريين، إن لم يسجلو الهدف جيدا فى سباق الزيادة فى الأجور. وإذا كان هؤلاء المراقبون على صواب ، فمن الواضح أن هذا الوضع هو عامل مساعد على التضخم إلى أبعد الحدود :

قصف الأجنحة يساعد على التضخم ويؤخر النمو

أما وجوه النشاط العديدة للنقابات العمالية التى تساعد على التضخم فهى تندرج تحت عنوان « قصف الأجنحة » ، وهى تشتمل على تحديد مقدار الناتج الذى يسمح للعامل أن ينتجه ، بما يقتضيه ذلك من توظيف عدد من الموظفين لا ضرورة لهم ولا يبذلون إلا القليل ، وقد لا يبذلون شيئا ، وبما يقتضيه ذلك من أداء عمل غير ضرورى أو غير نافع . وهذه القواعد المضيعة للموارد عادة ماتكون راسخة الدعائم ، وقد يساعد استئصالها فى مكافحة التضخم ورفع المستوى المعيشى وزيادة قوتنا القومية .

والواقع أنه يمكن تحقيق هذه المكاسب الثلاثة على نطاق أوسع بكثير ، عن طريق بذل الجهد الإيجابى فى كل مكان — من جانب الموظفين والنقابات والمديرين — لزيادة الناتج :

حالة أرباح المنشئات

وينكر موظفو النقابات فى بعض الأحيان أن الزيادات فى معدلات الأجور تدعو إلى الزيادات فى الأسعار . ويؤكدون أن فى وسع صاحب العمل بسهولة أن يدفع الزيادة فى الأجور من « الأرباح الغزيرة » فما الدليل الواقعى على هذه النقطة هنا ؟ .

الواقع أن المنشئات الأمريكية بوجه عام لم تحقق أرباحا « غزيرة » فى السنوات الأخيرة : حقيقة أن المجموع الكلى للأرباح يبلغ مبلغا كبيرا ، ولكنه إذا قيست أرباح الشركات كنسبة مئوية من الاستثمار أو من المبيعات أو من مجمل الناتج القومى ، فإنها تغدو منخفضة نسبيا (وذلك بعد أداء الضريبة المفروضة على الشركات ، وقبل ضريبة الدخل الشخصية على الأرباح الموزعة) .

الأرباح كنسبة من مجمل الناتج القومى

١٩٤٩ — ١٩٥٩

السنة	مجمل الناتج القومى (بلايين الدولارات)	أرباح الشركات بعد أداء الضرائب (بلايين الدولارات)	الأرباح كنسبة من مجمل الناتج القومى
١٩٤٩	٢٥٨	١٦	٦ ر ٢
١٩٥٠	٢٨٥	٢٣	٨ ر ١
١٩٥١	٣٢٩	٢٠	٦ ر ١
١٩٥٢	٣٤٧	١٧	٤ ر ٩
١٩٥٣	٣٦٥	١٨	٤ ر ٩
١٩٥٤	٣٦٣	١٧	٤ ر ٧
١٩٥٥	٣٩٨	٢٣	٥ ر ٨
١٩٥٦	٤١٩	٢٤	٥ ر ٧
١٩٥٧	٤٤٢	٢٢	٥ ر ٠
١٩٥٨	٤٤٢	١٩	٤ ر ٣
١٩٥٩	٤٨٠	٢٤	٥ ر ٠

المصدر : مصلحة التجارة

أرباح شركات الصناعة التحويلية

١٩٥٦ — ١٩٥٩

	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩
نسبة الأرباح إلى أسهم رأس المال فى ٪	١٢	١١	٩	١١
الأرباح عن كل دولار (من المبيعات بالسنتيم)	٥	٥	٤	٥

المصدر : التقرير الاقتصادى للرئيس (١٩٥٩) صفحة ٢٠٤ ، (١٩٦٠) صفحة ٢٢٢

وتزداد أهمية هذا الوضع بالحقيقة المنطوية على أن كثيرا من المواطنين يعتقدون بأن أرباح المنشئات أكثر ارتفاعا مما هى عليه فعلا . وتدل الدراسة التى قام بها معهد جالوب — وهى التى أجريت بين خريجى المدارس العليا وخريجى الكليات ونشرت فى سبتمبر ١٩٥٨ — على أن الغالبية العظمى من أولئك الذين عبروا عن أى رأى تظن أن الأرباح كانت أكثر ارتفاعا مما هى عليه فى واقع الأمر .

إن بعض المنشئات أحسن أداء من غيرها ، ومع ذلك فالأسس الاقتصادية السليمة تقضى بأن معدلات الأجور لا يجب أن تتكيف

وضع أكثر المنشئات تحقيقا للربح ، إذ أن هذا يحتمل معه أن يدفع أصحاب الأعمال الذين يحققون أرباحا أقل إلى هاوية الإفلاس .

تشريع العمل

لقد كان التغير كبيرا فى وضع النقابات العمالية فى نظر القانون ، وبحكم الأمر الواقع ، إلى الحد الذى قد يتعذر معه إدراك أن النقابات العمالية كانت خارجة فعلا عن القانون حتى عام ١٨٤٢ . وحتى هذا التاريخ ، فقد كان مجرد تنظيم إحدى النقابات - بدون الإضراب أو أى مسلك آخر - يعد بمثابة مؤامرة إجرامية .

وحتى بعد أن أصبحت الحركة النقابية معترفا بها قانونا ، فقد مرت أحقاب من السنين عند ما كانت نقابات كثيرة يعتورها الضعف والوهن ، كما أن البعض منها قد تلاشى من الوجود فعلا ، وفى بعض الصناعات كان أصحاب الأعمال ومنظماتهم أكثر قوة من النقابات ، واستخدم البعض منهم هذه القوة بلا رحمة أو هوادة بتأييد من القانون فى بعض المناسبات .

وفى نهاية الأمر سنت التشريعات الجديدة لحماية النقابات . وفى الوقت الحاضر فإن كثيرا من النقابات قد بلغ مبلغا كبيرا من الضخامة أو الثراء والقوة . والواقع أن النقابات قد أصبحت من القوة بحيث أن البعض يعتقد أن عجلة الزمن قد دارت دورة كاملة ، وأن الأمر يدعو الآن إلى الانتقاص من قوة النقابات .

ولنلاحظ أن التشريع الصادر فى سبتمبر ١٩٥٩ كان موجها أساساً إلى إزالة مساوىء النقابات ، ولكنه لم ينتقص من قوة النقابات إلا فى رفق وبطريقة غير مباشرة .

إن قوة النقابات مسألة يثور حولها الجدل والنقاش ، ولكنها من الأهمية الكبرى بحيث أن الصالح العام لايتحقق إلا بدراسة دقيقة علمية شاملة للنقابات ودورها فى الاقتصاد الأمريكى .أما أحد موضوعات مثل هذه الدراسة فلابد أن ينطوى على هذا التساؤل : أية تغيرات أخرى فى تشريع العمال — إذا كانت ثمة تغيرات — قد تتفق مع الصالح القومى ؟ .

ما النظرة العامة ؟

هل من المعقول أن نتوقع أن لدى الإدارة أو النقابات والحكومة وهيئة الموظفين من الحكمة والشخصية مايجعلها تعزف عن مظاهر السلوك الفردى المنطوى على الفائدة الذاتية التى تسبب التضخم ، وتضع أهواء السياسة فى المقام الأول ؟

وتوحى تجارب السنوات الأخيرة أن الإجابة « بالنفى » عن هذا السؤال الحيوى ، أو على الأقل أن « الوقت لم يحن بعد » .

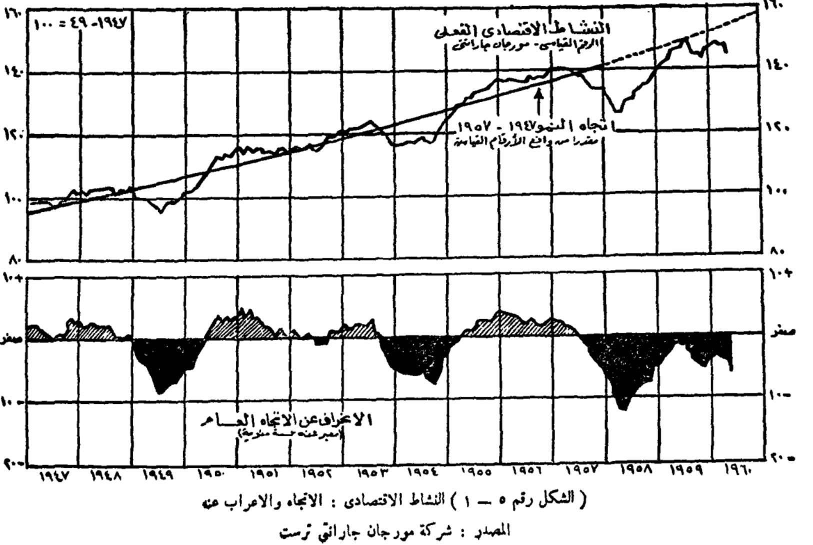
ويشير هذا التحليل أيضا إلى الحاجة إلى برنامج لتعريف الناس بالوضع ، وإثارتهم إلى انتهاج المسلك الحكيم الذى يتمشى مع الصالح القومى ، وتعبئة الرأى العام لتأييد مثل هذا المسلك .

الفصل الخامس

الدورة الاقتصادية

ولنوجه الاهتمام الآن إلى دراسة أكثر تفضيلا لطبيعة التقلبات الاقتصادية العامة ولإيجاد أساس لمناقشة السياسات الموجهة لتخفيف حدة الدورة الاقتصادية والاحتفاظ بحالة من الرخاء المرتفع فى مستواه المتزايد فى نطاقه ، المستقر عند وضع معين . وتحقيق هذا الشرط سوف يقتضى أن الطلب الكلى (المجموع الكلى للإنفاق على السلع والخدمات) يتزايد بمعدل ملائم متئد بشكل معقول. وهذا النوع من سلوك الطلب هو شرط جوهرى لتلافى كل من التضخم والكساد الانكماشى .

ونستدل من الشكل رقم ٥ ــ ١ على كل من النمو الطويل الأجل للنشاط فى ميدان الأعمال الأمريكى والتقلبات الدورية قصيرة الأجل فى السنوات الأخيرة .



(الشكل رقم ٥ — ١) النشاط الاقتصادي : الاتجاه والاعراب عنه

المصدر : شركة مورجان جارانتي ترست

النمو الطويل الأجل فى الطلب

تؤكد المناقشة السابقة عن التضخم الحاجة إلى عدم السماح للطلب الكلى — الإنفاق الكلى ، التيار المتدفق من النقود فى الاقتصاد القومى — أن يتزايد بمعدل أسرع من الزيادة فى الطاقة الإنتاجية القومية :

كيف ينمو الطلب بسرعة ؟ من المرغوب فى الاقتصاد المتوسع أن يتزايد الإنفاق الكلى بنفس معدل زيادة الطاقة الإنتاجية أو بالقرب منه. فإذا لم توجد أية زيادة فى الطلب الكلى ، وإذا تضاعفت الطاقة الإنتاجية القومية فى مدى ٢٥ عاما أو أقل من ذلك ، فإما أن مستوى أسعار السلع يهبط بنسبة ٥٠ ٪ (إذا سادت حالة التوظف الكامل وتضاعف الإنتاج الفعلى) ، أو يتعطل حوالى النصف من العمال (إذا لم يهبط المستوى العام لأسعار السلع على الإطلاق) أو قد يكون الوضع السائد هو مزيج من هذين الاحتمالين . كل هذا غير مرغوب لا محالة .

أما أن يكون هناك مزيج من الهبوط « الطفيف » فى الأسعار والاحتفاظ بالتوظف الكامل فهو أمر قد يبدو معقولا . وقد يتطلب هذا المزيج زيادة فى الإنفاق يصل فى مداه إلى ماتصل إليه الزيادة فى الطاقة الإنتاجية والإنتاج الفعلى . فمثلا الزيادة فى الإنتاج بنسبة ١٠٠٪ زائدا زيادة بمقدار ٨٠ ٪ فى صافى الإنفاق قد تكون متمشية مع النقص فى مستوى أسعار السلع بنسبة ١٠ ٪ .

ومثل هذه الزيادة فى الإنفاق تتطلب زيادة فى مقدار النقود أو

فى متوسط سرعة تداولها ، أو البعض من هذا وذاك . ولما كان الاتجاه التاريخى يوحى بأن سرعة التداول تميل إلى التناقص أو البقاء على ماهى عليه أكثر مما تميل إلى الارتفاع ، فيبدو أن عرض النقود فى الاقتصاد القومى سيتزايد فى المستقبل بنفس سرعة زيادة الطاقة الإنتاجية لكى يمده بسوق متوسع يمكن أن يستوعب التيار المتزايد من السلع والخدمات التى سيكون فى وسع الاقتصاد الأمريكى المتوسع أن ينتجها .

هل سيتوسع الإنفاق توسعا متئدا ، دون حدوث التقلبات ، توسعا من تلقاء نفسه دون المضى فى برنامج رسمى لتثبيت مستوى الأسعار ؟ إن مانعرفه عن المنفقين والإنفاق سيساعد على الإجابة عن هذا التساؤل : لماذا يتقلب الإنفاق ؟ من هم المنفقون ، ولماذا ينفقون فى بعض الأحيان أكثر ، وينفقون فى أحيان أخرى أقل ؟ ولماذا يعلو ويهبط مستوى النشاط فى ميدان الأعمال ؟ إن تفهم هذه المسائل يساعد فى تخطيط وتقييم برنامج تثبيت الأسعار .

نماذج التغيرات فى الإنفاق

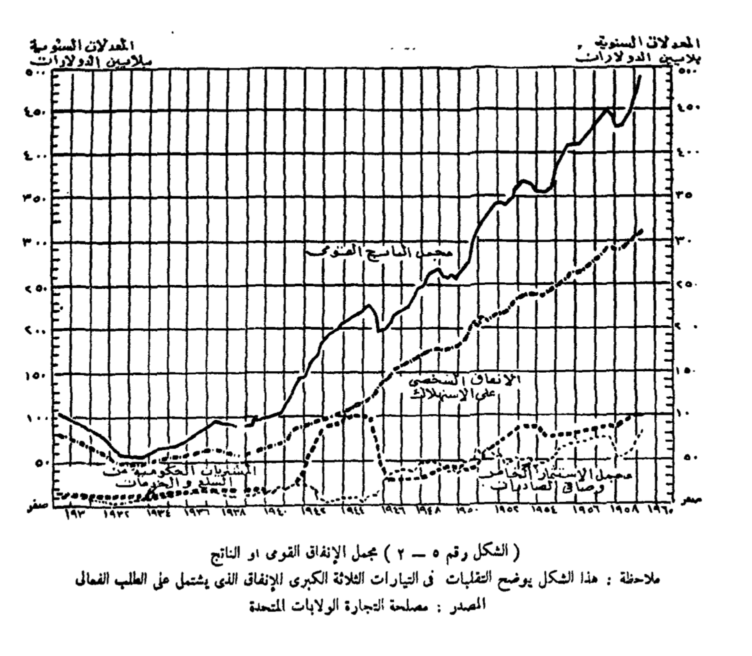
هناك ثلاث مجموعات كبرى من المنفقين : (١) المستهلكون ، ومنهم عشرات الملاين ، (٢) المستثمرون (بما فى ذلك المنشئات التى تعيد استثمار أرباحها المتراكمة) ومنهم الملايين ، (٣) والهيئات الحكومية ، وعددها أكثر من مائة ألف — هيئات فيدرالية وإقليمية ومحلية . وفضلا عن ذلك فهناك مجموعة أصغر عددا ولكنها ذات أهمية ، وهى

المشترون الأجانب ، إذ أن صافى فائض الصادرات على الواردات يكمل مجمل الناتج القومى ، أو مجمل الإنفاق القومى (انظر الشكل ٥ — ٢) .

ويدل الجدول التالى على مقارنة بين كيفية إنفاق هذه المجموعات الثلاث الكبرى على السلع والخدمات فى ثلاث سنوات هامة ، إنفاق مرتفع ، وآخر منخفض ، وثالث مرتفع :

	« بلايين الدولارات »		
	١٩٢٩	١٩٣٣	١٩٥٧
الإنفاق الشخصى على الاستهلاك	٧٩ر٠	٤٦ر٤	٢٨٤ر٨
الإنفاقات الاستثمارية	١٦ر٢	١ر٤	٦٦ر٦
المشتريات الحكومية	٨ر٥	٨ر٠	٨٦ر٢
صافى صادرات السلع والخدمات	٠ر٨	٠ر٢	٤ر٩
المجموع	١٠٤ر٥	٥٦ر٠	٤٤٢ر٥

والمجموع الكلى للإنفاقات هى الطلب القومى الفعال ، أما تقلباته فهى تدخل فى صميم الدورات الاقتصادية ، وقد تسمى لذلك « بالعوامل المساعدة على عدم الاستقرار » . لماذا تحدث هذه التقلبات ، وماذا يمكن عمله للانتقاص من وطأة العوامل المساعدة على عدم الاستقرار أو التلاشى وطأتها ؟ .



(الشكل رقم ٥ ـــ ٢) مجمل الإنفاق القومى او الناتج

ملاحظة : هذا الشكل يوضح التقلبات فى التيارات الثلاثة الكبرى الإنفاق الذى يشتمل على الطلب الفعالى

المصدر : مصلحة التجارة الولايات المتحدة

كلما كان شعب دولة ما أكثر ثراء ، أمكن له أن يرفع أو يخفض من حجم الإنفاق . أما الشعب الفقير الذى يعيش على الكفاف ، ولا يجد ما يقتات به إلا من يوم لآخر ، فلابد أن ينفق نقوده حالما يتسلمها لكى يشترى الضروريات الملحة للحياة ، كالطعام والملابس التى لاتكلف كثيرا . وليس لدى مثل هذا الشعب أى مجال للاختيار إذ بينما ينتقص من الإنفاق على هذا البند أو ذاك ، إذ مصاريفهم تتعادل دائما مع دخوله أو قد تتجاوزها . ومع ذلك فالشعب الأمريكى يستطيع ، بمستواه المعيشى المرتفع ، أن ينقص أو يؤجل المشتريات من السلع الترفيهية والكمالية ، إذا رغب فى ذلك . إن مجال الإنفاقات الاختيارية فسيح ، إذ يمكن للشعب أن يزيد أو ينقص من إنفاقه على الأطعمة الفاخرة والفراء والزوارق وحمامات السباحة وأجهزة التليفزيون والسيارات .

وبالنسبة للإنفاق الاستثمارى ، فالقاعدة هى أنه كلما توافر لدى الدولة المزيد من السلع الرأسمالية ، عظم مجال التغير الممكن فى الإنفاق عليها : وقد يغير المستثمرون من الإنفاق على السلع الرأسمالية بطرق مختلفة .

١ – قد تعمد المنشئات إلى الزيادة فى أرصدتها من المواد الخام والإمدادات والسلع التامة الصنع ، أو قد يعمدون إلى التقليل من هذه الأرصدة :

٢ – وقد تستثمر المنشئات قدرا أكثر أو أقل فى الطاقة الإنتاجية لمصانعها ومعداتها الرأسمالية .

٣ — قد يبتاع المشترون المحليون عددا أقل أو أكثر من المنازل .

وتحدث الدورة الاقتصادية أساسا فى الدول التى تبلغ مبلغا كبيرا من التقدم ، وإن كانت الدول الأقل تقدما التى تصدر السلع إلى الدول الأولى تستشعر الآثار الخطيرة للدورة . وكلما كانت الدولة أكثر ثراء ، وعظم مالديها من أرصدة السلع الرأسمالية ، تفاقم ما يمكن أن تكون عليه حدة التقلبات الاقتصادية العامة .

أسباب التغيرات فى الإنفاق

لقد كان ، ولا يزال ، الإنفاق الاستهلاكى ، فى جملته ، ثابتا بشكل واضح فى السنوات الأخيرة ، رغم أن الإنفاق على السلع المعمرة (فى تمييزها عن السلع غير المعمرة والخدمات) قد تقلب فى اعتدال .

أما الإنفاق من جانب المنشئات فقد تقلب على نطاق أوسع ، وتتوقف تغيراته على عوامل عديدة بما فيها ذلك الوضع الهام المسمى « بالثقة » : ويقرر رجال الأعمال دائما ما إذا كانوا يشيدون الوحدات الإنتاجية أو يشترون الآلات الجديدة ، أو يتوسعون فى أرصدة المواد الخام والسلع أو يقللون منها . وإذ يصدر هؤلاء قراراتهم ، فإنهم يأخذون فى الاعتبار الاتجاه العام للمبيعات والأسعار والضرائب والأرباح والعوامل الأخرى . وإذا كان الاتجاه العام فى ميدان الأعمال يبدو مشرقا ، فإنهم يسيرون قدما فى توسعهم الاستثمارى ، أما إذا كانت الصورة قاتمة ، فإنهم يقللون من إنفاقهم على الوجوه المختلفة للاستثمار .

أما الوضع الثانى الذى يعمل عمله فى إحداث التقلبات فى الإنفاق من جانب المنشئات — وخاصة خلال الفترات الطويلة — فهو عدم الانتظام الذى يصاحب ظهور فرص الاستثمار الكبرى . ففى الاقتصاد المتقدم المتوسع تظهر من حين إلى حين المنشئات الجديدة وفرص الاستثمار الجديدة ، كلما تطورت المناطق الجديدة وابتكرت السلع الجديدة ، وبلغت الأساليب الجديدة فى إنتاج السلع القديمة حد الكمال . أما الأمثلة البارزة على مثل هذه الفرص فى التاريخ الأمريكى فهى تشمل تطوير الشبكة الكبرى للسكك الحديدية الأهلية فى القرن التاسع عشر ، والتوسع فى صناعة الكهرباء ، ونمو صناعتى السيارات والطيارات ، وتطوير صناعة المذياع والتليفزيون والطاقة الذرية (فى الأونة الآخيرة) . وتتيح مثل هذه الابتكارات فرصا كبرى للاستثمار المربح . فعندما يتاح الكثير منها ينشط ميدان الأعمال ، وعندما تقل يتعثر ويتخلف هذا الميدان ، غير أن هذه الفرص لا تتأتى بصورة متتدة منتظمة .

العامل السيكولوجى

وتساعد التغيرات فى الاتجاهات السيكولوجية للشعب على تفسير الدورة الاقتصادية . فكما لاحظ الأستاذ توماس نيكسون كارفر ذات مرة ، فإن « النقود إذ لا تتوافر لديها الأجهزة التى تدفعها إلى الحركة ، لا تتحرك من تلقاء نفسها » . إن بنى الإنسان يتسلمون النقود ، وينفقونها ويدخرونها ويحتفظون بها . أما القرارات التى تتعلق بالإدخار أو الإنفاق

بالاحتفاظ بالنقود أو استثمارها ، بالاقتراض أو وفاء الديون ، فهى تتضمن سيكولوجية الإنسان ، كما تتأثر بالمنطق وبالعاطفة ، بالجهل وبالمعرفة .

وهذا يعنى أنه من الأهمية بمكان حسبان العوامل السيكولوجية فى تخطيط برنامج استقرار الاحوال الاقتصادية . ويتوقف نجاح مثل هذا البرنامج إلى حد ما ، على الثقة التى يضعها الشعب فيه ، وعلى رأيه فيما إذا كان برنامجا حسنا ، وأنه سيؤتى ثماره فعلا . ولذلك فإن أى برنامج مقنع لاستقرار الأحوال الاقتصادية يتطلب خاصتين : —

١ — لابد أن يوضع البرنامج فى جوهره على أسس سليمة .

٢ — ولا بد أن يستحوذ على ثقة الناس عامة .

مشكلة الاستقرار

ويميل أى تغير فى الإنفاق — بالزيادة أو النقصان — إلى الانتشار ، ويصبح أضعافا مضاعفة . لنفترض أن بعض المستهلكين أو المستثمرين أو الوحدات الحكومية تعمد إلى زيادة إنفاقاتها . هذه الإنفاقات إن هى إلا دخول لمن يتسلمون النقود . وبما أن دخول هؤلاء قد ارتفعت ، فإنهم بدورهم يزيدون من إنفاقاتهم — جزئيا على الأقل . وهكذا تتسع دائرة التوسع فى الإنفاق . وعلى النقيض فإن أى نقص فى الإنفاق يميل إلى توليد سلسلة متصلة من النقص الثانوى فى الإنفاق من جانب الأفراد الآخرين . ويطلق على هذه السلسلة الهامة من رد فعل

النقص الأولى فى الإنفاق اسم « الأثر المضاعف للتغيرات فى الإنفاق » أو « المضاعف » .

وقد يتزايد الرواج الاقتصادى ببطء وفى رفق ، أو أنه قد يبدأ بداية ملحوظة . ومن ثم فإن زيادة النشاط الاقتصادى الذى كان قد بدأ فى فى عام ١٩٤٩ قد تلقت حافزا قويا على مضاعفتها ، عندما بدأت الحرب الكورية فى منتصف عام ١٩٥٠ ، وولدت اندفاعا نحو الشراء توقعا للنقص فى السلع ، وقد كان هذا هو العامل الرئيسى فى زيادة الأسعار فى الفترة ١٩٥٠ ـــ ١٩٥١ :

وقد يبدأ الكساد بأحد أسباب متنوعة ، فشل مصرف كبير (كما حدث فى عام ١٩٠٧) ، تدهور مستوى أسعار المضاربة (١٩٢٠) ، أو تصدع فى سوق الأوراق المالية (١٩٢٩) . ومع ذلك فالسبب الأولى قد يكون على جانب قليل من الأهمية فى مقارنته بالتحرك التراكمى الصاعد أو الهابط الذى يعقب ذلك :

ولذلك فمشكلة الاستقرار تنطوى على الحد من التحرك التراكمى الصاعد أو الهابط عن طريق الحيلولة دون أن يلقى التوسع الاقتصادى رواجا تضخميا ، أو عن طريق منع الانهيار الاقتصادى من أن تتسع رقعته إلى أن يصبح كسادا كبيرا .

الطلب وسرعة التداول والنقود

والتغير فى الطلب ، أو فى الإنفاق إنما يعنى (١) أن مقدار النقود قد تغير أو (٢) أن النقود تتحرك حوالى معدل مختلف (٣) أو أن كلا من مقدار ومعدل التحرك فى تغير مطرد ؛

وقد لا يتضمن التغير الطفيف فى الطلب الكلى إلا تغيرا فى سرعة التداول ، ومع ذلك فمن المؤكد أن التغير الكبير يتوقف على التغير فى مقدار النقود . ومن ثم فقد شاهد الكساد العظيم نقصا جوهريا فى عرض النقود ، فى حين أن تضخم الحرب العالمية الثانية كان متأثرا إلى حد بعيد بالزيادة الكبيرة فى عرض النقود ؛ وفضلا عن ذلك فقد يتعرض مقدار النقود للرقابة الرشيدة من جانب الدولة — وهذا ذو مغزى خاص بالنسبة لبرنامج الاستقرار الاقتصادى .

مساهمة الاحتياطى الفيديرالى فى الكساد العظيم

لقد كان طول وعمق الكساد العظيم مثار دهشة الكثيرين من العارفين ببواطن الأمور بوجه خاص ؛ وهم الذين اعتقدوا بأن نظام الاحتياطى الفيديرالى يمكن أن يحول دون حدوث حالات الكساد العظيم . ومع ذلك فالواقع أن تدابير الاحتياطى الفيديرالى أفضت إلى

أثر عكسى ، إذ أنها عمقت وأطالت الكساد . ولم تخطط السلطات المسئولة هذه التدابير على مثل هذا النهج ، لقد كانت غلطة .

ولقد تضمنت الغلطة تصرف البنك المركزى فى الانتقاص من حجم الأصول السائلة فى البنوك . وكانت لدى الاحتياطى الفيدير الى وقتذاك (ولا يزال) السلطة الكافية — عن طريق مشترياته ومبيعاته من السندات ، لملافاة كل العوامل الأخرى التى تؤثر على الاحتياطى النقدى للبنوك التجارية فى البلاد . وقصارى القول فإن الاحتياطى الفيدير الى يتحكم فى النهاية فى المركز النقدى لبنوكنا .

لماذا يكون المركز النقدى لهذه البنوك من الأهمية بمكان ؟ إنه لكذلك نظرا لأنه عندما تزخر البنوك التجارية بأرصدة نقدية كبيرة ، فإنها تصبح فى وضع يسمح لها بالتوسع فى منح قروضها واستثماراتها ، مما يفضى تبعا لذلك إلى زيادة الانفاق وتوسع النشاط الاقتصادى . ومع ذلك فإذا نضب معين الأرصدة النقدية من البنوك ، فلا مناص لها من أن تقلل من حجم الائتمان ، بما يجر فى أذياله من آثار عكسية على النشاط الاقتصادى .

كيف كان الاحتياطى الفيدير الى يؤثر على ما كان فى حوزة البنوك من أرصدة نقدية قبل الكساد العظيم وفى أثنائه ؟

وإذ أصاب الاحتياطى الفيدير الى بعض التقلقل نتيجة للمضاربات فى سوق الأوراق المالية فى عام ١٩٢٨ ، فقد عمد إلى اتخاذ التدابير الملتوية

للانتقاص من الاحتياطيات النقدية لدى البنوك إلى حد أنها اضطرت إلى أن تلجأ للاحتياطى الفيدرالى لاقتراض مبالغ طائلة من النقود السائلة .

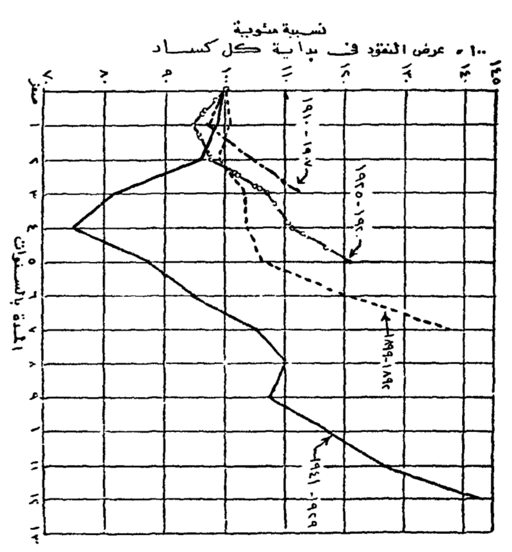
وفى عام ١٩٢٩ بدأ النشاط الاقتصادى فى التدهور ، وبعدها كان للنكسة العنيفة التى أصابت سوق الأوراق المالية فى أكتوبر أثرها فى دفع هذا التدهور إلى أسفل . وعلى ذلك فقد أسرع الاحتياطى الفيدرالى فى تخفيف الضغط على البنوك ، ولكنه كان لا يزال يبقى لديها قليل من الأرصدة السائلة ، ويجعلها تغرق فى الديون مما دفع البنوك إلى تقليل الائتمان .

الانكماش الحاد فى عرض النقود

وفى أواخر عام ١٩٣١ بدأت البنوك تفقد مقادير كبيرة من النقود السائلة فى اتجاهين : عن طريق (١) نزوح الذهب دوليا إلى الخارج (٢) وسحب العملة المحلية . وقد تسببت هذه الخسائر فى أن يصبح مركز الاحتياطى الذى كان قد تناقص من قبل فى حالة ميئوس منها : كانت البنوك لاتزال تمضى قدما فى التقليل من الائتمان ، وقد أغلق الكثير منها أبوابه ، وهبط عرض النقود ، وتحول التدهور فى النشاط الاقتصادى إلى انهيار حاد ، وكان الاحتياطى الفيدرالى لايزال يشدد من الضغط على البنوك .

ويدل الشكل ٥ — ٣ بيانيا على مدى ما كان عليه الانكماش فى عرض النقود خلال الكساد العظيم من حدة واستطالة أكبر بكثير مما كان عليه

فى حالات الـكساد الثلاث السابقة . وفى هذا الشكل فقد أعطى مقدار النقود التى توافرت فى بداية كل كساد قيمة ١٠٠ ٪ ويدل كل منحنى — بادىء من ١٠٠ — على التغير النسبى فى مقدار النقود فى خلال الـكساد الذى ينتمى إليه .



(الشكل رقم ٥ — ٣) عرض النقود فى أربع حالات من الكساد

المصدر : جون فيليب ويرنيت مستقبل الرخاء الأمريكى (نيويورك ما كيلان وشركاه ١٩٥٥) ص ١٦٤

وانحط النشاط الاقتصادى عام ١٩٣٢ ، وبلغت المأساة نهايتها فى « عطلة البنوك » عام ١٩٣٣ وما أعقبها من الإغلاق الدائم لمئات البنوك ، وبتقلص آخر فى حجم الائتمان من جانب تلك البنوك التى وقفت فى المكوث داخل النظام المصرفى .

ومن ثم أخيرا فى منتصف عام ١٩٣٣ أخرج الاحتياطى الفيدرالى البنوك فى النهاية من حمأة الدين وجعل فى حيازتها بعض الأرصدة النقدية الإضافية . وهذا الدفع العلوى الطفيف الأولى أعقبته دفعة أكبر فى عام ١٩٣٤ ، بيد أن الميل إلى زيادة عرض النقود جاء متأخرا جداً ، وكان أن سبق وقوع الأضرار .

كان النشاط الاقتصادى فى حالة من التدهور والاضطراب ، وكان عرض النقود بالبلاد قد هبط بمقدار الربع فى الفترة مابين عام ١٩٢٩ وعام ١٩٣٣ — هبوط لم يسبق له مثيل — عند مادلت مقتضيات اقتصادنا المتوسع زائدا الكساد الدورى على الرغبة الملحة فى زيادة عرض النقود بنفس المقدار . فلا عجب أن أدى هذا النزيف من دماء الحياة النقدية إلى إصابة اقتصادنا « الفتى النامى » بالعلل ، ووجه الغرابة هو أنه لم يكن فى هذا النزيف القضاء المبرم على اقتصادنا هذا .

ماذا تلقيناه من دروس وعبر

استمر النقص فى كمية النقود لسنوات عديدة . وبعد عام ١٩٤١ لم يفض الاقتراض الحكومى من البنوك ، بما صحبه من عجز فى الميزانية

لأغراض الحرب ، إلى سد النقص فى كمية النقود فحسب ، بل إنه أدى أيضا إلى الإفراط فى التوسع فى عرض النقود ، ومن ثم حل التضخم مكان الكساد كمشكلة قومية .

وليس الغرض من هذا العرض السريع لكيفية عجز الاحتياطى الفيدرالى عن إيقاف كساد مابعد عام ١٩٢٩ — لا بل عمله فى الواقع على زيادة حدته — هو البحث عن الأخطاء التاريخية التى تردى فيها ؛ بل إن القصد من هذا التحليل هو الإيحاء بالنتيجة الهامة المنطوية على أنه إذا كان البنك المركزى قد تصرف تصرفا « صحيحا » ، وليس خاطئا ، فما كان للكساد العظيم أن يحدث قط : فلو أن الاحتياطى الفيدرالى كان قد اشترى كميات كبيرة من السندات فى عامى ١٩٣٠ و ١٩٣١ ، لأمكن القول بأن الاتجاه العلوى المتعثر الذى حدث فى صيف عام ١٩٣١ كان إيذانا بنهاية التدهور وبدء الانتعاش .

ومنذ تلك الأيام العصيبة تلقن الاحتياطى الفيدرالى — كما تلقنا جميعنا — الكثير عن سلطاته وعن الاقتصاد القومى . وكما سنرى فى الفصل الثامن فمن المعقول أن نتوقع أن الاحتياطى الفيدرالى فى المستقبل سيتحرك عادة فى الاتجاه الصحيح ، ومن المؤكد أنه سوف لا يستمر قط فى السير فى الاتجاه الخاطىء .

هل يتوافق النمو مع الرخاء ؟

ومناقشتنا حول طبيعة وأسباب الدورات الاقتصادية إنما تقدم أساسا للبحث فى أحد الأسئلة التى ألقيت فى الفصل الأول : هل النمو الأقصى يتمشى مع الرخاء الكبير المستقر ؟ إن نمو السكان يلائم الرخاء على شريطة أن تزداد إنتاجية الفرد فى المتوسط ، كما تزداد كمية النقود . وهذا فى أساسه يرجع إلى أن النمو السكانى يحفز على بعض عناصر الازدهار فى الاقتصاد القومى .

وتتطلب زيادة الإنتاجية حدوث التغيرات فى أساليب الإنتاج . ويحتمل أن تتطلب التغيرات إعادة توزيع العمال بين مختلف فروع الصناعة . ومن هنا فإن البطالة الفنية هى الثمن الذى يدفع دواما لكل تغير فنى . ومع ذلك فهذا النوع من البطالة طفيف ، وربما يصل فى حجمه إلى ١ أو ٢ فى المائة من القوة العاملة . ورغم أن هذه البطالة خطيرة فى آثارها على المتعطلين وأسرهم ، فإن الزيادة السنوية بمقدار ٢٪ فى متوسط الناتج والدخل ، وهى الزيادة المترتبة على التغيرات الفنية ، تلاشى من وجهة نظر الدولة فى مجموعها تلك الآثار الخطيرة ، بل ويتبقى فائض من صافى المكسب الاجتماعى .

برنامج إيجابى للاستقرار الاقتصادى

لدينا الآن صورة ، صورة متحركة للاقتصاد الأمريكى ، تدل على أنباء تاريخية وواقعية ، وأساس لتفهم أسباب حـدوث التقلبات الاقتصادية ، وبخاصة الأسباب التى دعت إلى أن يكون الكساد العظيم غاية فى السوء .

ولقد توافرنا على دراسة العوامل المساعدة على الاضطراب الاقتصادى وهى تلك التى توجد فى المجتمع الحر . وعلينا الآن أن ننتقل إلى الفصل السادس لمناقشة الخصائص الجوهرية لأى برنامج إيجابى يستهدف الاستقرار الاقتصادى :

الفصل السادس

نحو استقرار أكبر

غالبا ماتكون المعتقدات الخاطئة أو المهوشة عقبة كؤوداً أو حاجزا يحول دون المضى فى طريق تفهم أى موضوع . وهناك من الفروض العديدة التى تبحث فى طبيعة عدم الاستقرار ، أو الخطط التى توجّه لتحقيق استقرار أكبر ، مايستحق الدراسة والتقصى كى لاتسوقنا هذه الفروض إلى السير فى الاتجاه الخاطىء .

وهاك البعض منها :

١ – « الكساد مؤكد » لأن كارل ماركس ذكر ذلك ، وهذا خطأ آخر من الأخطاء العديدة التى وقع فيها ذلك المحلل الاقتصادى الذى لايستقيم تفكيره مع المنطق السليم .

٢ – « الرخاء مؤكد » لا لشىء إلا لمجرد الزيادة فى السكان : فإذا اقترن نمو السكان فى الولايات المتحدة بالإنتاجية المتزايدة والقوة الشرائية

المتزايدة ، فإنه يساعد قليلا على الإبقاء على الرخاء ، ولكن هذا النمو لا يكفى لضمانه . ففى كثير من الدول يعد نمو السكان عاملا غير ملائم .

٣ - « الكساد مؤكد » عندما يتوقف الإنفاق على الدفاع ، غير أنه لا النظرية ولا التاريخ يؤيد هذا الفرض الخاطئ .

٤ - « وحالما يحل بنا الكساد ، فليس هناك من شيء يمكن القيام به » نظرا لأن تطرف الرواج السابق وسوء تعديلاته هو الذى أفضى إلى الكساد . وفى كتاب سابق(١) ، أطلق المؤلف على هذا الغرض اسم « نظرية التعليق فى الكساد » فقد يحل الكساد لأن الاستثمار يتدهور ، وقد يكون الاستثمار « مفرطا » : ومع ذلك فلا يمكن علاج مثل هذا الوضع بالكساد ، بل على العكس فالكساد يؤخر العلاج ، لأنه يقلل من الطلب على السلع التى ينتجها رأس المال الزائد عن الحد .

٥ - « ما طار طير وارتفع إلا كما طار وقع » .

«الفعل ورد الفعل يتعادلان» . «العودة إلى الوضع العادى أمر لا مفر منه» : وتوحى هذه الافتراضات بأنه لابد ولا مفر من تكرار التقلبات الاقتصادية فى المستقبل ، وهى تستند إلى مايقرب من منطق تفكير الرجل البدائى الذى يذكر « أن كوخنا بارد دائما فى الشتاء وحار فى الصيف ، ولذلك فإن منزلنا سيكون باردا دائما فى الشتاء وحاراً فى الصيف » : وإذا أمكن للرجل البدائى أن يرسم شكلا يدل على التقلبات فى درجة الحرارة ، فقد يقرر أنه

---

(١) جون فيليب ورنيت ، الرقابة على الدورات الاقتصادية نيويورك ، ١٩٤٠ ، ص ٢١ .

لا يمكن تحقيق الثبات فى درجة الحرارة عند مستوى من الدفء المريح إلا على طول الخط الأوسط المائل إلى البرودة والذى يسمى الخط « العادى » فى الشكل رقم ٥ — ٢ .

٦ — « ترويض النفس ومواجهة الواقع هما الطريقتان للتخلص من الكساد » ، فمن المؤكد أنهما جديرتان بالنصح بهما إلى حد بعيد ، شأنهما أيضا شأن الطيبة والأمانة والجمال . ومع ذلك فلا دخل لأية صفة من هذه الصفات بموضوع البطالة من قريب . والواقع أنه إذا كان « ترويض النفس » يعنى الوفر والاقتصاد والحذر فى الإنفاق ، فتطبيق هذه الروح فى الكساد سيجعل الأمور تسير من سيىء إلى أسوأ .

٧ — وتدفع أهمية الطلب ، أو الإنفاق ، للرخاء القادة النقابيين فى بعض الأحيان إلى أن يؤكدوا أن أية زيادة فى معدلات الأجور سترفع الطلب وتعود بالفائدة على البلاد . ومع ذلك فأية زيادة فى الأجور النقدية سوف لا تكون مكسبا صافيا فى القوة الشرائية للنقود ، إذا كانت تتأتى من القوة الشرائية لأفراد آخرين ، أى من الأرباح الموزعة أو الدخول المكتسبة المعاد استثمارها ، أو من الزيادة فى سعر المنتَج . وعلى أية حال فهذه الزيادة فى الأجور النقدية تنم عن مكسب صاف فى القوة الشرائية إلى الحد الذى لا تتأتى عنده من الدخول الأخرى . ولكن قد تكون هناك فى هذه الحالة نتائج أخرى غير ملائمة .

٨ — « وكلما زاد عدد النقاط التى يتضمنها أى برنامج لاستقرار الوضع الاقتصادى ، كان هذا البرنامج أفضل » . ويتراءى ظاهريا أن هذا

المنطق فى التفكير يحث الناس على انتهاج السياسات التالية كجزء من البرنامج المضاد للدورة الاقتصادية :

(أ) رقابة أفضل على الاحتكار .

(ب) الحيلولة دون المنافسة غير العادلة .

(ج) تشريع عمالى أفضل .

(د) خفض التعريفة الجمركية .

(هـ) صيانة الموارد الطبيعية .

(و) تقييد الهجرة من الخارج .

(ز) تنظيم حكومى أقل لميدان الأعمال .

وكثير من المقترحات السابقة ذو أثر طيب على الاقتصاد الأمريكى ، ولكن من المناسب أن نتساءل عن كل منها : ماقوة هذا الإجراء وحده فى توطيد الاستقرار أو القضاء على الدورة الاقتصادية .

ومع ذلك فهناك تشخيص عام نافع : لابد للحكومة أن تبذل كل مايفضى إلى مساعدة شعبنا لتحقيق التقدم والاستقرار ، ولا بد أن تعزف عن القيام بأى شيء يقعد عن التفوق الفردى .

هل يمكن التقليل من حدة العوامل الباعثة على انعدام الاستقرار ؟

لقد نوقشت العوامل الباعثة على انعدام الاستقرار فى الفصل السابق ، وهى نماذج للإنفاق الذى يتقلب صعودا وهبوطا ، وتصاحبه التقلبات الاقتصادية العامة . وكلما زادت العوامل الباعثة على انعدام الاستقرار فى أى اقتصاد قومى ، عظمت المشكلة .

والتيارات غير المستقرة للإنفاق تنبع أساسا من القطاعات الخاصة من الاقتصاد القومى كبعض وجوه الإنفاق الاستهلاكى ، والإنفاق على الإنشاءات والاستثمار فى الطاقة الإنتاجية والمعدات وأرصدة السلع . ولذلك فالطريقة الملائمة لبدء مناقشة برنامج الاستقرار هو التساؤل عما إذا كان فى وسع القطاعات الخاصة أن تقلل من تقلب إنفاقها . هل يمكن للقطاعات الخاصة أن تسهم فى المزيد من الاستقرار الاقتصادى .

إسهام القطاع الخاص فى الاستقرار

لنبدأ بالمستهلكين . هل يمكن أن يفعلوا شيئا؟ إن إحدى وجهات النظر هى أن المستهلك لا يستطيع أن يفعل شيئا لتثبيت الدورة الاقتصادية ،وأن إنفاق المستهلكين يتوقف ببساطة على دخول المستهلكين ، ولا يتأثر بأية تغيرات فى اتجاه المستهلكين . ومع ذلك فهناك وجهة نظر أخرى ، وهى أن إنفاق المستهلكين يتأثر بالاتجاهات فضلا عن التغيرات فى الدخول . وتدل الدراسات التى قام بها مركز البحوث بجامعة متشجان على أن وجهة النظر الأخيرة هى الصحيحة. ولذلك يمكن للمستهلكين أن يعاونوا من جانبهم على تثبيت الأحوال الاقتصادية بعدم الاندفاع إلى الشراء فى وقت الرخاء (والغرق فى بحر خضم من الديون) وبعدم الانتقاص من إنفاقهم عندما يتدهور النشاط الاقتصادى ويتقلص حجم التوظف. والواقع أن هذا النوع من السلوك المتئد هو بعينه ما كشف عنه المستهلكون بالبلاد فى السنوات الأخيرة :

ويمكن للمنشئات أن تسهم فى تحقيق الاستقرار عن طريق تج . للتقلبات الواسعة فى حجم أرصدة السلع لديها ، وعن طريق الإبقاء = إنفاقها المتئد على الطاقة الإنتاجية والمعدات الرأسمالية . ويمـــكن تسهي تنفيذ الإجراء الثانى باستخدام ميزانية طويلة الأجل للإنفاق الرأسمالى أما الإجراء الأول فيتطلب سياسة متئدة لأرصدة السلع المخزونة .

أما التطبيق الأوسع نطاقا للخطط الموجهة لإعانة البطالة التكميلية ، فقد يعد بمثابة خفض آخر فى حدة تقلبات دخول العمال ، فضلا عن حفز فريق الإدارة العامة بالمنشئات على تحسين تخطيط الإنتاج بغرض تفادى التعطل .

ويمكن للصيرفيين أن يثبتوا كمية النقود والطلب الكلى بتفادى كل من التوسع المفرط فى القروض التى تمنحها خلال أوقات الرخاء ومن الانكماش الذى لا مبرر له خلال أوقات الكساد .

حدود القطاعات الخاصة

وقد يمـــكن إجمال التصرفات الباعثة على الاستقرار الممكن بالقطاعات الخاصة فى هذه القاعدة التالية : أقدم على فرض القيود فى حالة الرخاء وتجنب الانكماش فى فترة الكساد — ومع ذلك فقد تتعارض هذه القاعدة مع المصالح الفردية الحصيفة إذ أن فرض القيود فى الرخاء قد يعنى التخلى عن فرص تحقيق الأرباح ، بينما يجنى المنافسون مغانم كبيرة . وقد يعنى تجنب الانكماش فى الكساد فقدان النقود ، وقد يقود إلى الإفلاس .

وبعبارة أخرى فالمصلحة الفردية قد تكون عاملا باعثا على انعدام الاستقرار ، ولا يجب توقع الكثير من التحسينات اللحظية فى العوامل الباعثة على انعدام الاستقرار .

ومع ذلك فالحكومة الفديرالية ،على خلاف الأفراد والمنشئات وحتى الحكومات الإقليمية ، يمكن أن تعمل من وجهة نظر الاقتصاد القومى كوحدة ، وهى فى مركز يسمح لها بالتأثير على تطويره ، وبخاصة عن طريق العوامل الباعثة على التثبيت والاستقرار .

العوامل المساعدة على التثبيت والاستقرار

إن « العامل المساعد على التثبيت » هو تيار من النقود أو تأثير على تيار النقود الذى لايتقلب دوريا . ما الأمثلة على ذلك ؟ كثير من وجوه الإنفاق الحكومى ، بل إن معظمها يقع فى داخل هذه المجموعة . وغالبا ما تذكر مدفوعات الضمان الاجتماعى كمثال على مفردات هذه المجموعة التى تدخل ضمنها أيضا الخطط المتندة للاستثمار الخاص . ، وكلما زادت العوامل المساعدة على التثبيت فى الاقتصاد القومى ، تضاءلت مشكلة تحقيق الاستقرار . ولكن هذه العوامل لا تحل المشكلة حلا تاماً .

فطالما أن ثمة عوامل مساعدة على انعدام الاستقرار ، فللعوامل المساعدة على الاستقرار نفعها حقا . والعامل المساعد على الاستقرار هو تيار نقدى يتحرك بطريقة مضادة للدورة الاقتصادية : ولذلك فإنه يعمل على موازنة أو ملافاة تحرك العوامل المساعدة على انعدام الاستقرار ،

على الأقل جزئيا ؛ وقد يوصف العامل المساعد على الاستقرار ، بالعامل المضاد لانعدام الاستقرار ، وهناك عاملان هامان مساعدان على الاستقرار وهما تأمين البطالة والإعانات التكميلية للمتعطلين .

تأمين البطالة

إن نظام تأمين البطالة هو عامل نافع مساعد على الاستقرار بعض الشيء فى الآونة الحاضرة ، بل ويمكن أن يكون نظاماً أفضل . وتتدفق المدفوعات لتكون هذه الاحتياطيات لصالح الأيدى العاملة الموظفة ، ومنها إلى المتعطلين تعطلا إجباريا . وهذا النظام تلقائى ، ولا يتطلب أى تشريع : ففى أوقات الرخاء عندما يرتفع مستوى التوظف ، تزيد المدفوعات الداخلة على المدفوعات الخارجة ، ومن ثم تحد هذه العملية من الاندفاع العلوى . وعند ماتكسد الأحوال الاقتصادية ويرتفع رقم البطالة ، تزيد المدفوعات الخارجة على المدفوعات الداخلة ، فتعوق بذلك التدهور .

وعند مايهبط مستوى النشاط الاقتصادى ، ويتعطل الناس فليس أمامهم من سبيل إلا التقليل من إنفاقهم ، وعلى ذلك فإنهم يشاركون فى الدورة الخبيثة للبطالة التى تجر فى أذيالها البطالة . ومع ذلك فإذا أمكن للعمال المتعطلين أن يتسلموا مدفوعات التعويض عن البطالة ، فإن دخولهم تتناقص ، ولكنها لا تهبط إلى الصفر ، ولذلك يمكن لإنفاقهم أن يستمر عند مستوى أكثر ارتفاعا مما يكون عليه ، لو لم يتسلموا هذه المدفوعات .

وإلى هنا فكل شيء على مايرام ، ولكن الأمر يقف عند حد . إذ أن مدفوعات التعويض عن البطالة إن هي إلا نسبة من الأجر المنتظم للعامل . كذلك فإن هذه المدفوعات لاتستمر إلى ما لا نهاية ، إذ هي لاتستمر إلا لعدد محدود من الأسابيع . وإذا ظل العامل بعد هذه المهلة متعطلا ، فإنه يكون قد استنفد إعانته : وهناك نقطة ثالثة وهي أن الملايين العديدة من الموظفين لا يدخلون ضمن المجموعات التي يغطيها تأمين البطالة .

والنتيجة الصافية لهذه القيود التي ترد على النظام التأميني للبطالة هي أنه عند ما يتعطل العمال ، فإن مدفوعات التعويض عن البطالة لاتصل في مقدارها إلا إلى ٢٠ إلى ٢٥ ٪ من جملة الدخول المكتسبة في العمل ؛ ومن ثم فإن هذا النظام لا يقدم سوى تكأة صغيرة يمكن الركون إليها في مقاومة الانتشار المتضاعف للبطالة .

وهذا المنطق في التفكير يدفع إلى توجيه سؤال طبيعي : كيف يمكن تقوية هذا العامل الهام المساعد على الاستقرار ؟ يمكن تقويته بطرق ثلاث : (١) بزيادة مقادير المدفوعات . (٢) وبإطالة مدة المدفوعات ؛ (٣) وبتوسيع نطاق هذا النظام ليشمل ملايين العمال الذين لايشملهم الآن :

من المؤكد أن اتباع هذه الطرق قد يثير المشكلات ، فهناك انقسام في الرأي حول أي نسبة من الأجر المدفوع للعامل لابد أن يحل محلها تأمين البطالة ؛ وهناك صعوبات عملية يتضمنها التوسع في النظام بحيث يشمل مجموعات العمال الذين لايشملهم الآن : وهناك مسائل متعلقة

بالرغبة الاقتصادية (على ضوء بعض الاعتبارات الفنية التى أغفلت بالضرورة فى هذه المناقشة) فى مدى المساهمة المتطلبة للإبقاء على مقادير أكبر من إعانات البطالة ، وفترات أطول لإجراء مدفوعات الإعانة .

الإعانات التكميلية للبطالة

ولقد أصبحت مشروعات الإعانة الخاصة للبطالة مكملة الآن للنظام الحكومى للتأمين ضد البطالة ، وقد طبق فى صناعة السيارات وبعض الصناعات الأخرى . وينص أى مشروع نموذجى للإعانات التكميلية على إجراء مدفوعات إلى صندوق ما لكل عامل موظف ، ومدفوعات من الصندوق للعمال الذين يتعطلون . ويفضى هذا النظام الخاص إلى نقص آخر فى حدة التقلبات فى دخول العمال ، وإن كان لا يمحو كلية مثل هذه التقلبات . كما أن إدخال مشروع الإعانة التكميلية للبطالة يولد أيضا لدى الإدارة العامة بالمنشئات حافزا إضافيا إلى العمل على ثبات حجم التوظف .

كيف تعمل العوامل المساعدة على الاستقرار

وتجدر ملاحظة أن العوامل المساعدة على الاستقرار - بخلاف العوامل المساعدة على التثبيت - عوامل متغيرة فى تصرفها ، منشطة فى أوقات الكساد ، ومقيدة فى أوقات الرخاء :

إن فكرة العوامل « الاقتصادية » المساعدة على الاستقرار فكرة طريفة نوعا ، غير أن هناك نماذج أخرى معروفة من العوامل المساعدة على الاستقرار ، ولطالما كان يستخدم البعض منها لسنوات عديدة . والمثل المألوف هو نظام تكييف الهواء الذى يمكن أن ينتج الهواء الدافئ أو البارد . ويمكن إحكام الرقابة على هذا النظام بوساطة « الثرموستات » وينطوى جوهر تشغيل الجهاز على أنه « يتحرك فى الاتجاه المضاد للقوى الخارجية » لتلافى أثرها واستقرار درجة الحرارة الداخلية . وعندما يصبح الجو باردا فى الخارج تخرج الآلة هواء ساخنا ، وعندما يكون الجو حارا فى الخارج ، فإنها تنتج الهواء البارد . ولحركة الآلة خاصيتان هامتان : (١) أنها متغيرة (٢) وأنها تنقلب من حالة إلى أخرى فتكون حارة أو باردة حسب الحاجة .

وهكذا هو الحال بالنسبة للعوامل الاقتصادية المساعدة على الاستقرار . ووظيفتها هى التحرك فى اتجاه معارض لذبذبات الطلب ، فنى بعض الأحيان تعمل على الحد من الطلب المفرط ، وفى أحيان أخرى تعمل على إيقاف الهبوط فى الإنفاق وعلى تشجيع التوسع .

وبما أن معظم العوامل المساعدة على الاستقرار هى تدابير تتخذها الحكومة الفيديرالية أو وكالاتها ، فمن الملائم أن نفكر قليلا فى الموضوع الأساسى للدور الصحيح للحكومة فى المحافظة على الاستقرار الاقتصادى.

الدور الحقيقى للحكومة

ما الدور الحقيقى للحكومة فى المساهمة فى الاستقرار ؟ هذا السؤال جزء هام جداً من سؤال أكبر : ما الدور الحقيقى للحكومة فى المسائل الاقتصادية والتجارية فى نظام اقتصادى حر ؟

هذه أسئلة صعبة فى الإجابة عنها ، إذ يختلف الناس فى الإجابة عنها إجابة تقوم على الأسس العلمية البحتة . وفضلا عن ذلك فإن المصالح الاقتصادية للناس ونزعاتهم السياسية قد تؤثر فى إجاباتهم : ولذلك فالحاجة تمس إلى الدراسة الدقيقة والتفكير الواضح المحايد الذى يوجه أساسا إلى المصلحة المشتركة فى تدعيم الرفاهة القومية .

ولابد للحكومة فى الاقتصاد الحر أن تبذل كل ما من شأنه أن يشجع النشاط الاقتصادى الخاص السليم . ولا بد أن تعزف عن بذل كل مايعوق هذا النشاط . ولذلك ينبغى على الحكومة أن تشجع قيام الظروف ووجوه النشاط التى تتلاءم مع الإنتاجية وثبات الإنفاق ، كالابتكار والتطور والمثابرة على العمل والمنافسة والاستثمار .

وماذا يجدر بالحكومة أن تفعله أكثر من ذلك ؟ ما الضوء الذى يلقيه التاريخ الاقتصادى لأمريكا على هذا السؤال ؟

السياسة الماضية للحكومة

وتدل سجلات التاريخ على أن حالات الكساد الاقتصادى التى سبقت عام ١٩٢٩ كانت معتدلة نوعا فى العادة ، كما أن الانتعاش كان يحدث وشيكا دون التجاء الحكومة إلى « برامج خاصة للإنعاش » . بيد أنه لما كان الكساد العظيم غاية فى الطول والعمق ، فقد شذ عن القاعدة ، وأوحى بالفكرة القائلة بأنه من المتعين على الحكومة الفيدرالية أن تحول دون البطالة الكبيرة .

ولقد أدى الانكماش غير المتوقع فى عرض النقود ، من عام ١٩٢٩ إلى عام ١٩٣٣ ، إلى زيادة حدة الكساد العظيم وطول مداه : ومنذ ذلك الحين قويت شوكة المركز المالى للبلاد إلى حد أن بدا من المعتذر إمكان حدوث مثل هذا الانهيار النقدى مرة أخرى . وعلى أية حال فالولايات المتحدةسوف لاتعانى من كساد على هذه الدرجة من الخطورة فى المستقبل القريب . والواقع أن المشكلة التى تعانى منها البلاد والحكومة فى السنوات الأخيرة إنما تتمثل فى التضخم ، لا فى الانكماش .

لقد خرج إلى حيز الوجود بعض التدابير الحكومية العديدة التى يفترض أنها فى عداد العوامل المساعدة على الاستقرار : ويحق لنا أن نتساءل : كيف تعمل هذه عملها ؟ كيف يمكن تحسين طريقتها فى الأداء ؟ أية تغيرات — إن وجدت — يمكن إحداثها ؟ .

من الأهمية بمكان أن تتطور وتتحسن هذه التدابير الحكومية قبلما تقع الواقعة : فإذا لم تتحدد السياسة العامة ، وتتخذ التدابير قبلما تبدأ المتاعب ، فقد يصبح الجو متوترا أو ربما أصبح باعثا على الذعر ، وقد تتعقد الأمور تحت تأثير الأهواء السياسة ، بما يستتبعه من أن يكون التصرف الحكومى قد جاء سابقا لأوانه أو متأخرا ، أو قد جاء فى قلة أو فى إفراط ، أوجاء خاطئا فى نواح أخرى .

وللتخطيط المقدم ميزة أخرى ، وهى أنه يمكن النظر فى جعل التصرفات الحكومية آلية وليست تحكمية (وسننظر فى ميزات هاتين الطريقتين كلما تقدمنا فى البحث) .

دور حكومات الولايات والحكومات المحلية

إن مناقشة دور الحكومة فى مساعدة النمو والاستقرار تؤكد عادة دور الحكومة « الفدرالية » . ومع ذلك فلا ينبغى أن نغفل وجوه نشاط الحكومات الإقليمية والمحلية .

وتسهم هذه الوحدات الحكومية فى النمو عن طريق فرض حماية الأفراد والممتلكات ، وعن طريق إلزام الناس بالعقود ، وتقديم التعليم وما إلى ذلك من طرق أخرى .

وتسهم الحكومات الإقليمية فى الاستقرار عن طريق الإشراف على سير الأنظمة التأمينية ضد البطالة.ويمكن للحكومات الإقليمية والمحلية ،

شأنها شأن القطاعات الخاصة ، أن تسهم فى الاستقرار (أو بالأحرى فى تجنب المساهمة فى انعدام الاستقرار) عن طريق الاتصاف بالثبات فى تسيير عملياتها المالية . ومع ذلك فلا يمكن أن نتوقع منها أن تتخذ من التدابير والتصرفات ما يعمل على الاستقرار ، إذ أن كل ولاية من الولايات الأمريكية هى بمفردها صغيرة جداً ، وكل منها يهيمن على الأدوات اللازمة لعملية الاستقرار . ومع ذلك فدور حكومات الولايات والحكومات المحلية مسألة هامة جديرة بدراسة أوفى مما تم حتى الآن .

دور الحكومة الفيدرالية

أما سياسة الرخاء الأساسية التى تنتهجها الحكومة الفيدرالية ، فهى ترد فى قانون التوظف لعام ١٩٤٦ :

« ويعلن الكونجرس أن من السياسة الدائمة للحكومة الفيدرالية ومن مسئوليتها أن تستخدم كل الوسائل العملية التى تتمشى مع احتياجاتها والتزاماتها والإعتبارات الجوهرية الأخرى للسياسة القومية ، وتتمشى مع مساعدة الصناعة والعمل وحكومات الولايات والحكومات المحلية والتعاون معها ، فى تنسيق واستخدام كل خططها ووظائفها ومواردها ، لغرض خلق الظروف التى يمكن فى ظلها أن تقدم فرص التوظف النافعة ، والإبقاء عليها — بطريقة تدعم وتنهض بالنشاط التنافسى والرفاهة العامة — للقادرين الراغبين الباحثين عن العمل ، بما فى

ذلك أولئك الذين يعملون لحسابهم الخاص ، ومن أجل بلوغ أقصى قدر من التوظف والإنتاج والقوة الشرائية » :

ويتطلب القانون أيضا من الرئيس أن يتقدم سنويا بتقرير اقتصادى ، ويكون مجلسا من المستشارين الاقتصاديين للرئيس :

وسنلاحظ أن البيان المقتبس آنفا هو إعلان عن السياسة ، ويمكن وصفه بأنه بيان بالنوايا والرغبات أو قائمة بالأهداف . ولا يخلق هذا البيان أية أجهزة لتحقيق الأهداف ، وهو — بخلاف كثير من القوانين الأخرى ، لا يجعل أى سلوك « قانونيا » أو « غير قانونى » .

ولو جاء قانون التوظف لعام ١٩٤٦ مشتملا على البرنامج الفيدرالى بأسره ، لما كانت له هذه الأهمية القصوى ، ولكنه ليس كذلك : وللحكومة الفيدرالية أجهزة عديدة ووكالات تؤثر فى عملية النمو والاستقرار :

ومن بين الأدوات الحكومية العديدة ، هناك ثلاث منها ذات أهمية خاصة (١) السياسة المالية (٢) السياسة الائتمانية (وغالبا مانسمى السياسة النقدية) ويديرها نظام الاحتياطى الفيدرالى (٣) وإدارة الدين التى تشرف عليها الخزانة . وهذه السياسات الثلاث معا تضم السياسة المالية للدولة ، وسنناقشها فى الفصول التالية .

الفصل السابع

السياسة المالية

لقد كانت السياسة المالية ، ولا تزال ، موضع مناقشة حامية الوطيس بين الناس ؛ والواقع أن هذه الحيوية قد بدت فى بعض الأوقات كما لو كانت تولد حرارة فضلا عن الضوء ؛ فماذا يمكن أن يطلع علينا به التحليل الهادئ غير العاطفى للجوانب المؤيدة والمعارضة للموضوع ؟ .

إن العمليات المالية للحكومة الفيدرالية هى جزء هام من الصورة الاقتصادية القومية ؛ فنى عام ١٩٥٩ مثلا عندما بلغ الدخل القومى المتصرف فيه (الدخل الذى يُترك للناس بعد أداء الضرائب الشخصية) ٣٣٧٫٣ بليون دولار ، بلغت الإيرادات النقدية للحكومة ٨٧٫٦ بليون دولار ، أما مدفوعاتها النقدية فقد بلغت ٩٥٫٦ بليون دولار — نسبة كبيرة من المجموع الكلى . وهذه العمليات المالية تؤثر فى الدخل المتصرف فيه بطريقتين كالآتى :

١ — تصبح مدفوعات الحكومة النقدية دخلا لأولئك الذين يتسلمون النقود . فمثلا إذا اشترت الحكومة مزيدا من الطائرات فسيحصل المزيد من العمال على أعمال ودخول . وبالعكس إذا اشترت الحكومة طائرات أقل ، فإن بعض الناس يفقدون الدخول .

٢ — ومن جهة أخرى فإن إيرادات الحكومة تأتى من دخول الناس : فالعامل الذى يلتزم صاحب العمل قانونا بأن يحتجز منه بعض النقود فى صورة ضريبة دخل إنما يرى أن دخله المتصرف فيه ينخفض بمقدار الضريبة .

وبما أن العمليات المالية للحكومة تؤثر فى الدخل المتصرف فيه بهذه الطرق، فمن الممكن للحكومة أن تستخدم العمليات المالية كعامل مساعد على الاستقرار ، فتحد من الدخول المتصرف فيها فى سنوات الرواج ، وتتوسع فى هذه الدخول فى السنوات العجاف . وإذا حققت الحكومة فائضا فى الميزانية العامة ، عندما تزيد الإيرادات على المصروفات ، فإنها تحد من الدخول المتصرف فيها . وعلى العكس إذا حققت الحكومة عجزا فى الميزانية العامة ، عندما تزيد المصروفات على الإيرادات، فإنها تزيد من الدخل المتصرف فيه .

السياسة المالية كعامل مساعد على الاستقرار

واستخدام السياسة المالية كأداة للاستقرار موضوع يثور حوله الجدل ، إذ يجادل بعض المعارضين حول ما إذا كان ينبغي استخدامها على الإطلاق ، بينما نجد أشخاصا آخرين ، ممن يقبلون مبدأ استخدام هذه السياسة ، يختلفون فيما بينهم حول الوقت الذى يجدر استخدامها فيه وكيفيته :

ولقد كانت معارضة هذا المبدأ حامية الوطيس فى السنوات الثلاثينية عندما أصبح « الانفاق عن طريق عجز الميزانية » جزءا من « التعامل الجديد » (برنامج روزفلت لإنعاش الاقتصاد الأمريكى) . ومع ذلك فى السنوات الأخيرة لقى المبدأ قبولا وصادق عليه — إلى حد ما على الأقل — أعضاء كل من الحزبين السياسيين الكبيرين فضلا عن بعض المستقلين عن الأحزاب .

ولفترة من الزمن كانت الحكومة الفيدرالية (أو ربما يتعين على المرء أن يذكر الإدارات والمجالس النيابية الأمريكية المتعاقبة) تبذل المحاولات ، حسب التقليد الشائع ، لاستخدام السياسة المالية كعامل مساعد على الاستقرار . ولم تكن المحاولة الأولى فى السنوات الثلاثينية ناجحة جداً لأسباب عديدة متنوعة ، بما تشمله من طرافة الفكرة والانهيار المصرفى والنقدى والجدل المحتدم حول نظام « التعامل الجديد »

والعداء المستحكم الذى نشب بين واشنطن وبين دوائر الأعمال . وطالما أزيلت هذه الظروف ، جزئيا أو كليا ، منذ ذلك الوقت .

وخلال الحرب العالمية الثانية ، كانت الحرب هى المهيمنة على السياسة المالية ، وليست مبادىء الاقتصاد . وقد تولد عن العمليات المالية الحكومية نشاط اقتصادى رفيع المستوى ، غير أن هذه العمليات قد تسببت أيضا فى التضخم .

ومنذ عام ١٩٥٠ كان جوادان يجران عربة السياسة المالية : أحدهما « الدفاع » وثانيهما « العامل المساعد على الاستقرار » . غير أن التآلف بين هذا الزوج من الجياد لم يكن محققا دائما ، وفضلا عن ذلك فلم يكن التعامل مع أى منهما على درجة ملحوظة من الحذق والمهارة .

هذه الظروف المترابطة — السجل الحافل للسياسة المالية والاختلاف حول مدى الحاجة إليها وحول قدرة الحكومة على السير بها على أسس سليمة — تنعكس فى ثلاث مجموعات عامة من الآراء :

١ — يعارض بعض الأفراد فى الفكرة بأسرها .

٢ — يعتقد بعض الأفراد أن القوة العاملة على الاستقرار « والمبنية » الآن على دعائم ضرائب الدخل قوة ملائمة ، وأن أى تصرف مضاد للدورة وأوسع مدى أمر غير ضرورى .

٣ — يحبذ بعض الأفراد دراسة المقترحات الهادفة إلى زيادة قوة العمليات المالية العاملة على الاستقرار .

هذه الآراء المتباينة جديرة بالتحليل الوافى .

الميزانية المتوازنة سنويا

لقد اقترح تعديل فى الدستور من شأنه أن يتطلب من الميزانية الفيدرالية أن تتوازن كل سنة ، فيما عدا حالات الطوارئ . كيف يمكن أن يؤثر ذلك فى الدورة الاقتصادية ؟ .

تتوقف الإجابة على مستوى التوازن . فإذا كانت الميزانية « تمعن فى التوازن » دائما ، حتى فى سنوات الكساد ، فقد يكون فائض الميزانية كبيرا فى السنوات الطيبة وصغيرا (ولكنه لا يزال فائضا) فى السنوات العجاف . وقد تكون مثل هذه السياسة مضادة للدورة الاقتصادية ، ومع ذلك فقد يتطلب تنفيذها معدلات للضريبة مرتفعة نسبيا وإنفاقا قليلا .

ومع ذلك فلو أديرت الميزانية بحيث تظهر توازنا دقيقا فى كل عام ، فقد تكون النتائج جد مختلفة ، وفى ظل هذا الإجراء فقد تزيد الإنفاقات الفيدرالية فى السنة الطيبة ، أو قد تنخفض معدلات الضريبة (بما أن إيرادات الضريبة قد تكون مرتفعة) : وعلى العكس فإذا تدهورت الأحوال الاقتصادية فقد تنخفض الانفاقات الحكومية أو ترتفع معدلات الضريبة لكى يمكن الاحتفاظ بموازنة الميزانية : ومع ذلك ففى كلا الحالتين قد يكون لهذه التدابير التى وصفناها أثرها فى « زيادة حدة الدورة الاقتصادية » . ومن ثم فقد تعمل الحكومة من جانبها على جعل التقلبات الاقتصادية أكبر ، وليس أصغر :

وعلى ذلك فنتائج الميزانية المتوازنة سنويا قد تكون إما زيادة حدة الدورة الاقتصادية وإما تحقيق نسبة من حصيلة الضريبة إلى الإنفاق قد تبلغ فى ارتفاعها حد التحريم من وجهة النظر السياسية العملية. وعلى ذلك فالميزانية المرنة ، ذات الفوائض فيها أو العجز هى السياسة العملية الوحيدة . كيف يمكن أن تؤثر فى الاستقرار الاقتصادى ؟

الميزانية المرنة كأداة

مضادة للدورة الاقتصادية .

أما إطار السياسة المالية المضادة الذى للدورة ينبنى على ميزانية مرنة ، فيمكن أن يتراءى كالآتى :

١ — فى السنوات الحسنة .

(أ) خفض الإنفاق الحكومى أو

(ب) زيادة الدخل الحكومى

(ج) وتحقيق فائض نقدى

٢ — فى السنوات الرديئة .

(أ) زيادة الإنفاق الحكومى أو .

(ب) خفض الايرادات الحكومية

(ج) والعجز النقدى

وأى الطريقتين أفضل فى تنفيذ هذه الخطة ؟ هل يتغير الإنفاق الحكومى أو تتغير الإيرادات الحكومية ؟

التغيرات فى الإنفاق الحكومى

وقد يبدو من الواضح أن الحكومة قد تثبت الإنفاق الكلى بتقليل الإنفاق عندما تزيد القطاعات الخاصة من إنفاقها ، وعلى العكس بزيادة الإنفاق عند ماتقلل القطاعات الخاصة من إنفاقها . ومع ذلك فالواقع أن هناك صعوبات مرتبطة بخطة كهذه فى صدد التغير فى الإنفاق الحكومى .

فمن ناحية ، يستغرق التغير فى مقدار المشتريات الحكومية بعض الوقت . لنفرض أن الكساد يبدأ ، وأن لدى الحكومة من قبل « قائمة احتياطية » من المشروعات العامة . فقد يستغرق البدء فى هذه المشروعات العامة بضعة شهور ، وبضعة شهور أخرى للسير بها وبضعة سنوات للانتهاء منها . وقد تكون النتيجة إذن هذا التسلسل غير الملائم : مساعدة ضئيلة للاقتصاد القومى فى المراحل الأولى من الكساد ، بما يستتبعه من دفع علوى قوى يصل إلى ذروته عندما تطأ البلاد أعتاب الرخاء التالى : وقصارى القول فلا يمكن للمشروعات العامة أن تبدأ أو تتوقف بسرعة ، ولذلك فقد لاتعود بأية فائدة ، بل ربما تعود بالضرر : وفضلا عن ذلك فبرنامج كهذا للمشروعات العامة قد يتركز حول الانفاق الحكومى المتزايد على صناعة واحدة ، هى صناعة الإنشاءات ، فلا يقدم هذا الإنفاق أية مساعدة مباشرة للصناعات الأخرى . وبالإضافة إلى ذلك فقد يكون من المتعذر لأسباب سياسية ، الانتقاص من وجوه الإنفاق الحكومى الذى كان قد

تزايد ، وقد يصبح الإنفاق « المؤقت » المرتفع إنفاقا دائما عند نفس المستوى .

ولهذه الأسباب فقد تكون سياسة التقلبات المضادة للدورة فى الإنفاق العام سياسة فجة ، وقد تكون ضارة . ولو كانت هذه السياسة هى الوحيدة التى يمكن للحكومة أن تنتهجها ، فقد تكون مع ذلك جديرة بمحاولة انتهاجها ، ولكنها ليست الحل الوحيد . إذ يمكن للحكومة أن تركن إلى الجانب الآخر من العملية المالية ، وهو جانب الإيرادات . وهنا يكون فى متناول الحكومة خيط أفضل آخر يمكن الإمساك بتلابيبه .

التغيرات فى إيرادات الضريبة

إن كثيرا من البحوث القديمة عن المالية العامة يتضمن الافتراض بأن الخاصية المرغوبة فى الضريبة هى أن تكون حصيلتها ثابتة نسبيا ، أى أنها لاتتقلب كثيرا مع تقلب النشاط الاقتصادى . فمثلا يحتمل أن تنتج ضريبة الإنتاج المفروضة على سلعة ضرورية (ولتكن الملح) إيراد أثبت من الضريبة المفروضة على بند من بنود الكماليات (وليكن اللؤلؤ) . ووفقا لهذا التفكير فأية حكومة تفرض ضرائب ذات حصيلة ثابتة سوف لاتعانى من العجز المضنى فى السنوات الرديئة ، ولا تحاول تحقيق الفوائض فى السنوات الحسنة .

ومع ذلك توحى السياسة المالية الحديثة بمبدأ تقدمى أكثر — بالنسبة للحكومة الفيدرالية على الأقل . هذا المبدأ هو أن الضرائب المضادة

للدورة هى تلك التى ترتفع حصيلتها وتنخفض مع كل ارتفاع أو انخفاض فى مستوى النشاط الاقتصادى .

ويعنى مثل هذا النظام الضريبى المرن لدى التطبيق أن مستحقات الضريبة أبان الكساد التجارى قد تنخفض بدرجة كبيرة ، لتترك للناس أجزاء أكبر من دخولهم التى تنخفض بفعل الكساد . ومن جهة أخرى ففى أوقات الرخاء تأخذ الحكومة — فى صورة ضرائب — أجزاء أكبر من دخولهم المتزايدة ، ومن ثم فلا يتبقى لديهم سوى نفس المقادير للإنفاق فى أوقات الرخاء والكساد معا . وبزيادة ثبات الدخل المتصرف فيه ، قد تكون الإيرادات المرنة للضريبة أكثر إقرارا للاستقرار من الإيرادات غير المتغيرة للضريبة .

وإذا حكمنا على الموقف وفقا لهذا المعيار ، فما مدى حسن النظام الحالى للضرائب الذى تفرضه حكومتنا الفيدرالية ؟ إنه حسن جدا ! إن الضرائب على الدخول الشخصية وعلى الشركات تنتج حوالى ٧٠ ٪ من إيراد الحكومة . وبما أن معدلات ضريبة الدخول الشخصية معدلات تصاعدية ، وأن دخل الشركات يتقلب عادة بمعدل أكبر من تقلب المستوى العام للنشاط الاقتصادى ، فإن حصيلة هذه الضرائب تتجاوب إلى حد بعيد مع الظروف السائدة فى ميدان الأعمال . ومن ثم قد يبدو أن الدولة قد أخذت بضريبتين هامتين يتفاوت قدرهما دوريا ، ولذلك فهما مضادتان فى تأثيرهما للدورات الاقتصادية . وهاتان الضريبتان تلاشيان بعض الشيء التغيرات فى الدخول قبل أداء الضريبة ، وتعملان فى اتجاه تثبيت الدخول المتصرف فيها .

هل يجب زيادة تأثير المالية الفيدرالية

وحتى إذا لم تختلف الإنفاقات الحكومية كأداة مضادة للدورة (أى إذا كانت ثابتة ولا تتغير مع الدورة) فإن العمليات المالية الفيديرالية تكوّن عاملا مساعدا على الاستقرار ، نظرا لأن الحصيلة الكلية للضريبة تتغير آليا مع الدورة .

إلى أى مدى يكون العامل المالى المساعد على الاستقرار ملائما ؟ من الممكن جداً أن تقدم التدابير المالية الحاضرة ذلك القـــدر الصحيح من التصرف المضاد للدورة . ومن جهة أخرى فقديحدث أنالأداة الموجودة حاليا ليستمنالقوة الكافية بحيث تلعب دورها الملائم فى تثبيت اقتصادنا ؛ وسوف تلقىالتجارب العملية الأخرى والتحليل المستمرالأضواء على هذا التساؤل .

وفى نفس الوقت فلكى ننعم بمزايا الدراسة الوافية والتصرف التقدمى المقصود بدلا من الدراسة العابرة السريعة ، فمن المعقول أن نبحث طرق زيادة قوتنا المالية المضادة للدورة . ولنبحث فى خطتين القيام بذلك .

وهاتان الخطتان طريفتان نوعا ما ، وإذا كانت طرافتهما تجعل الأمر يختلط على القارئ ، فليتذكر أن التقدم ينبع دائما من الابتكار : فإذا كانت لديه أفكار أفضل فليتقدم بها ، فنحن نحتاج إليها .

إن مشكلة الاســـتقرار هى مشكلة تتعلق بما نسميه « الاختراع

الاجتماعى» . وكما اقترحنا فى صدد مناقشة العوامل المساعدة على الاستقرار فى الفصل السادس ، فقد كشفت الشعوب الحديثة عن موهبة كبرى فى الاختراع لدى تطويرها لأنواع عديدة من العوامل الآلية المساعدة على الاستقرار (آلات تكييف الهواء مثلا) . ومن المؤكد أنه ليس من المبالغة فى شىء الافتراض بأنه يمكن لنفس القوة الذهنية التى أنتجت كل هذه العجائب الآلية أن تنتج عوامل مساعدة على الاستقرار فى ميدان الأعمال . وبهذه الروح بعينها نطرح هنا هاتين الخطتين على بساط البحث — المعدلات الضريبية المرنة ومدفوعات الرخاء .

المعدلات الضريبية المرنة

وكلما كانت التقلبات الدورية كبيرة فى الحصيلة الإجمالية للضريبة ، عظم أثرها فى تحقيق الاستقرار . ويمكن زيادة التقلبات الدورية لحصيلة الضريبة برفع أو خفض هيكل معدلات الضرائب على الدخول الشخصية بأسره بما يتمشى مع مستوى النشاط الاقتصادى ، وإما أن تكون التغيرات تحكمية أو تلقائية ، قد ترتفع أو تنخفض ، مع التغير فى مقدار الضريبة ؛

ويمكن إيصال التغيرات فى معدلات الضريبة إلى أصحاب الأعمال على الفور ، وهم بدورهم يعمدون إلى زيادة أو إنقاص النسب التى يستقطعونها من رواتب الموظفين . وعلى ذلك فإذا حدث تدهور فى النشاط الاقتصادى ، وارتفع حجم البطالة ، يهبط هيكل معدلات ضرائب الدخل بأسره، وتنخفض حوصيلة الضرائب المستقطعة ، ويجد

عشرات الملايين من الموظفين أن رواتبهم التى يحملونها معهم إلى منازلهم قد تزايد مقدارها . وإلى الحد الذى تؤدى معه هذه الزيادة فى الرواتب (نتيجة خفض معدلات الضرائب) إلى الزيادة فى إنفاقات الموظفين (زيادة الطلب الكلى) يمكن أن يقدم هذا الإجراء الضريبى على أنه دعامة من دعائم مناهضة الكساد .

وقد يعمل كل هذا الإجراء الضريبى عمله فى الاتجاه الآخر فى فترة الرخاء ، إذ قد ترتفع معدلات الضرائب ، فيجد ذلك من الزيادة فى الدخل المتصرف فيه ، بل وقد يوقف هذه الزيادة ، لما يستبعد من كبح جماح الموجة التضخمية .

وإذا اتخذت هذه التدابير فى دقة وعناية ، فيمكن أن تنطوى النتيجة النهائية على ظاهرة اقتصـــادية قد تسمى « الدخل القومى المثبت المتصرف فيه» .

وإذا ارتفع أو انخفض المجموع الكلى لحصائل ضرائب الدخل الشخصية ، عند ما يرتفع أو ينخفض المجموع الكلى للدخول الشخصية قبل أداء الضرائب (بنفس المقدار) فقد يبقى الدخل القومى المتصرف فيه على حاله دون تغيير . لنفترض مثلا أن الدخول الشخصية قبل أداء الضرائب فى سنة من سنوات الرخاء قد بلغت فى مجموعها ٣٥٠ بليونا من الدولارات ، وأن الضرائب الشخصية بلغت ٥٠ بليونا من الدولارات ومن ثم كان الدخل المتصرف فيه ٣٠٠ بليون من الدولارات . ولنفترض الآن أن الانكماش فى ميدان الأعمال كان مصحوبا بالنقص فى الدخول

الشخصية قبل أداء الضرائب من ٣٥٠ بليونا إلى ٣٤٠ بليونا . والنقص فى الضرائب الشخصية من ٥٠ بليونا إلى ٤٠ بليونا قد يترك الدخل المتصرف فيه ثابتا عند ٣٠٠ بليون ، وهو بهذه المثابة دخل قومى مثبت متصرف فيه : ويوحى النمو المتوقع للاقتصاد الأمريكى بأن الرقم يجب أن يرتفع تدريجاً على مدار السنين .

ولا بد أن تضمن هذه الخطة لرجل الأعمال أن مجموع مشتريات المستهلكين قد لا ينقص بصورة حادة ، ومن ثم فقد يشجعهم ذلك على ألا ينتقصوا من برامج التوسع ، أو يقللوا من أرصدة السلع المخزونة .

وقد يثور الجدل بأن خطة الضريبة المرنة آنفة الذكر قد لا تفعل شيئا من أجل المتعطلين الذين يحتاجون للمعونة . وليس هذا بالجدل السليم فى منطقه ، لأن الخطة قد تزود « المتعطلين » بالمزيد من الدخل المتصرف فيه ، مما يجعل فى وسعهم شراء المزيد من السلع ، وهذه بدورها تشجع أصحاب الأعمال لإعادة العمال المتعطلين إلى أعمالهم . وفضلا عن ذلك فهذه النتيجة غير المباشرة قد لا تكون المساعدة الوحيدة للمتعطلين ، إذ أن كثيرا من العمال يتسلم رواتبه من المشروعات الخاصة أو مشروعات حكومات الولايات ،

مدفوعات الرخاء

وهنا نحن إزاء العامل الثانى المساعد على الاستقرار ، وهو الذى نعرضه على بساط البحث .

ويمكن وضع مبدأ الدخل القومى المثبت المتصرف فيه موضع التنفيذ بطريقة أخرى يمكن أن نطلق عليها اسم « مدفوعات الرخاء » . وقد يتكون هذا النظام من سياستين أساسيتين : (١) دع معدلات الضرائب دون تغيير على مدار الدورة الاقتصادية (٢) ولتقدم الحكومة فى فترة الكساد المدفوعات إلى دافعى الضرائب بنسبة مدفوعاتهم عن ضرائب الدخل فى السنة السابقة . ويمكن تهيئة الظروف ، وتقديم مقادير المدفوعات وفقا لجداول يسرى نفاذها بمقتضى القانون ، بحيث أن أى امرىء قد يعرف مقدما كل مايدور حول هذا الإجراء المناهض للدورة .

يمكن للقانون مثلا أن ينص ، على أنه بعد مضى ثلاثة شهور من بدء أى كساد اقتصادى ، يجوز لأى شخص يكون قد دفع ضريبة دخل فى السنة السابقة ، أن يتسلم على الفور شيكا من خزانة الولايات المتحدة بواقع ١٠ ٪ من الضريبة التى دفعها عن السنة السابقة ، وقد ترفق معه رسالة تحثه على إنفاق مبلغ الشيك أو استثماره . وإذا كان النشاط الاقتصادى لايزال فى مستوى أدنى من العادى فى الثلاثة الشهور التالية ، فقد تتكرر

مدفوعات الرخاء . وقد تستمر هذه الموفوعات ، طالما أن النشاط الاقتصادى يبقى دون مستوى الرخاء الكامل .

وقد لا يكون من الصعب سير مشروع مدفوعات الرخاء ، وقد يكون التصرف الوحيد فى هذا الصدد هو الذى تتخذه الخزانة فى إرسالها للشيكات .

إن مجرد وجود هذا المشروع بموجب القانون قبل حدوث الكساد لابد أن يحد من موجة الخوف ، لأن الناس يعرفون مقدما أن الحافز على النشاط سيقـــدم تلقائيا ، إذا كسدت الأحوال الاقتصادية ، حتى ولو كان ذلك بدرجة معتدلة ، وقد يستمر ذلك حتى يحدث الانتعاش .

تعليقات عن المشروعات المقترحة :

لقد قدم المشروعان السابقان — وهما مشروع المعدلات المرنة للضريبة ومشروع مدفوعات الرخاء — كأمثلة على المقترحات الموجهة لزيادة قوة مالية الحكومة فى تدعيم الاستقرار .

وقد يتساءل القراء : هل من المرغوب أن تـكون هناك مرونة فى المالية الفيدرالية أكبر مما لدينا الآن ؟ ليس من السهل التوصل إلى الإجابة عن هذا التساؤل ، ومن الواضح أن الإجابة لن تـكون بالإيجاب . وقد تزودنا التجربة القومية المستمرة بالإجابة عنه .

وإذا كان يظن بأن المرونة الأكبر فى المالية الفيديرالية مرغوبة حقا فـكيف يمـكن تنظيم الأداة المالية للحكومة لتحقيق هذه الرغبة ؟ هل بنوع من القاعدة التلقائية ، كالتصرف البسيط الرائع الذى تنطوى عليه

حاليا مرونة ضرائب الدخل ؟ أو بترك الأمر إلى التحكم الإدارى ؟ ومثل هذه المشكلات لا تخص هذين المشروعين وحدهما ، فهى متأصلة فى أى جهاز تنظيمى ، فهى مثلا تعمل على تعقيد التصرفات الحالية للاحتياطى الفيدرالى بشأن السياسة الائتمانية وتصرف الخزانة فى إدارة الدين العام . ولذلك سنناقش هذه المشكلات فى علاقتها بكل هذه الأشكال من الإدارة المالية .

الفصل الثامن

سياسة الاحتياطى الفيدرالى
وادارة الدين الأهلى

هناك أداتان حكوميتان تؤثران فى الأحوال الاقتصادية ، وهما نظام الاحتياطى الفيدرالى الذى يهيمن على السياسة الائتمانية وإدارة الدين العام .

وأى مواطن نموذجى يعرف بعض الشىء عن العمليات المالية والدين الأهلى ، على ضوء التجربة الشخصية مباشرة ، فهو يدفع الضرائب إلى الحكومة ، وقد يتسلم الشيكات من الحكومة . وقد يمتلك بعض السندات الحكومية ، وهذه المسائل أبعد ما تكون عن الأحاجى ؟

ولكن المواطن العارف ببواطن الأمور قد لايعرف إلا القليل عن البنوك الاحتياطية الفيديرالية ، أو قد لايعرف عنها شيئا ، بما أنه ليس على صلة شخصية بها . والسبب فى ذلك أنها « بنوك للبنوك » وهى من

الناحية النموذجية لا تتعامل مباشرة مع الأفراد والمنشآت . ويضم النظام بأسره « البنك المركزى » للولايات المتحدة .

هيكل الاحتياطى الفيدرالى

ولقد خرج الاحتياطى الفيدرالى إلى حيز الوجود بموجب قانون أصدره الكونجرس فى عام ١٩١٣ ، وبدأ عملياته فى عام ١٩١٤ . والقانون كما ورد فى تعديلاته يحدد هيكل وسلطات وواجبات البنوك الاحتياطية الفيديرالية ومجلس المحافظين فى واشنطن ، وينص أيضا على بعض القواعد التى تطبق على البنوك الأعضاء .

ويضم نظام الاحتياطى الفيدرالى اثنى عشر بنكا احتياطيا فيديراليا ، فى اثنتى عشرة مدينة كبيرة ، من الساحل الغربى إلى الساحل الشرقى ، ويشرف عليها مجلس الاحتياطى الفيديرالى ، وهو وكالة حكومية فى واشنطن . وتدل الميزانية العمومية للبنوك الإقليمية الاثنى عشر (وقد تكون من الناحية الرسمية أضخم ميزانية عمومية محاسبية فى العالم) على أصول كلية (والتزامات) تبلغ قيمتها ما يزيد عن ٥٠ بليونا من الدولارات . وحوالى ٦٠٠٠ بنك من بنوك بلادنا البالغ عددها ١٤٠٠٠ بنك هى بنوك أعضاء فى النظام الاحتياطى الفيديرالى ، ولديها أكثر من ٧٠ ٪ من الموارد المصرفية فى البلاد . وقد تنطوى المصادفة على أن يكون البنك الذى تتعامل معه عضوا فى النظام الاحتياطى الفيديرالى :

أهداف الاحتياطى الفيدرالى

لقد تغيرت فكرة واجبات وأهداف هذا التنظيم المالى الكبير تغيرا كبيرا منذ أن صدر قانون الاحتياطى الفيدرالى فى صورته الأصلية عام ١٩١٣ .

إن القانون الأصلى عدد هذه الأهداف : « . . . . لتوفير عملة مرنة ، لتقديم وسيلة لإعادة خصم الورقة التجارية ، لإقامة إشراف مصرفى أكثر فاعلية بالولايات المتحدة ، ولأغراض أخرى » .

ومنذ ذلك الحين أصبح القدح المعلى لمجموعة « الأغراض الأخرى » ، أما فى الوقت الحاضر فالهدف الرئيسى المقرر للاحتياطى الفيدرالى هو ذلك الهدف العريض الذى يتضمن تدعيم التقدم الاقتصادى والاستقرار .

السلطات الاحتياطية الفيدرالية

وفى المضى فى سبيل تحقيق هذه الأهداف فللاحتياطى الفيدرالى أنواع متعددة من الرقابة أو أدوات للسياسة المصرفية ، وهى تشمل :

١ – إقراض النقود للبنوك الأعضاء (خصم) .

٢ – تقرير سعر الخصم (سعر الفائدة) على مثل هذه القروض ،

٣ — المضى فى عمليات السوق المفتوح ، أى شراء وبيع السندات الحكومية .

٤ — تقرير مقتضيات الحد الأدنى للاحتياطى القانونى للبنوك الأعضاء .

٥ — تقرير مقتضيات هامش الأوراق المالية .

٦ — فرض النفوذ الأدبى .

وبواسطة هذه الوجوه من النشاط يمكن للاحتياطى الفيديرالى أن يعمل على زيادة أو نقص مقدار النقود السائلة المتيسرة لدى البنوك لأغراض الإقراض والاستثمار ، ومن ثم تؤثر فى عرض الائتمان المصرفى والنقود . وكما أن لدى البنوك التجارية « السحر » — إذ يمكنها خلق النقود للناس — فلدى البنوك الاحتياطية الفيديرالية «السحر الفذ» ، إذ يمكنها خلق الاحتياطات النقدية للبنوك . ومن ثم يمكن للنظام أن يؤثر فى مقادير الأموال لدى البنوك والائتمان المصرفى والنقود والإنفاق والنشاط الاقتصادى :

تقييم الاحتياطى الفيديرالى

وتتوقف مساهمة نظام الاحتياطى الفيديرالى فى النمو والاستقرار على كفاية سلطاته وأنواع الرقابة التى يفرضها ، فضلا عن الحكمة التى تستخدم بموجبها هذه السلطات وأنواع الرقابة .

ولن يحاول أى امرئ — اللهم إلا أكثر المتحمسين فى الإيمان برقابة البنك المركزى على الائتمان — أن يقول بأن لدى الاحتياطى الفيدرالى ، فى حد ذاته ، السلطة الكافية لضمان الاستقرار . والاحتياطى الفيدرالى هو أحد الأجهزة العديدة التى يمكن أن تسهم فى الاستقرار ، إذا أدير إدارة حكيمة .

كم تكون إدارة هذا النظام حكيمة ؟

إنه لمن بواعث الغبطة إلى حد بعيد أنه يمكن لنا أن نقرر بأن كل امرئ يوافق على أن حكمة وتوقيت تصرفات الاحتياطى الفيدرالى كانا دائما فى الماضى على أكمل وجه ، وقد نتوقع أن تكون كذلك دائما فى المستقبل : وإذ يلاحظ أنه بدلا من الإعجاب الرقيق العام بمثل هذا النظام فقد وجه نقد كبير للتصرفات الماضية ، فلن يعد ذلك انعكاسا على قدرة وصلابة عود أولئك الرجال الذين يسيرون الاحتياطى الفيدرالى (ولا يبعث هذا على دهشتهم كذلك) .

ومنذ منتصف عام ١٩٥٥ إلى نهاية عام ١٩٥٧ احتفظ الاحتياطى الفيدرالى « بالاحتياطيات الحرة » للبنوك الأعضاء (الاحتياطيات الفائضة ناقصا اقتراض البنوك الأعضاء) ككمية « سالبة » ورفع أسعار الخصم ، بل ولم يبدأ فى خفض هذه الأسعار حتى نوفبر ١٩٥٧ . وبهذه الطرق كان الاحتياطى الفيدرالى يتبع سياسة تقييدية («نقود محصورة») موجهة لتقييد سلطة البنوك فى منح القروض ، وفرض تأثير تصاعدى على

مستوى أسعار الفائدة ، والحد من الاقتراض ومن الإنفاق من جانب المقترضين تبعا لذلك :

لماذا كان الاحتياطى الفيدرالى يتبع هذه السياسات التقييدية ؟ إن هدفها هو كبح جماح التضخم ، نظرا لأنه يعد سيئا فى حد ذاته ، كما أنه مقدمة للانكماش :

ويحاول نقاد هذه السياسات القول بأن الاحتياطى الفيدرالى كان معنيا جداً بالتضخم ، وكان يتخذ الخطوات التى تجر فى طياتها كسادا اقتصاديا وارتفع مستوى النشاط الاقتصادى ، وبلغ ذروته فى منتصف عام ١٩٥٧ ، ومن ثم تدهور حتى ربيع ١٩٥٨ ، عندما بدأ الانتعاش . وزعم النقاد أن الاحتياطى الفيدرالى لم يجر الكساد فى طياته فحسب ، بل إن السلطات المعنية كانت تحتفظ بالقيود المفروضة على الاقتصاد القومى حتى بعد أن بدأت العجلة الاقتصادية فى السير ببطء ، وانتظرت طويلا جدا قبل أن تدفع بالمعجل . وخلال عام ١٩٥٨ ، عندما بدأت بوادر الانتعاش تلوح فى الأفق ، أكد النقاد أن الاحتياطى الفيدرالى كان يضع القيود فى وقت مبكر جدا ، وقد يكبح جماح الانتعاش الكامل . وقد أيد التدهور الاقتصادى عام ١٩٦٠ وجهة النظر هذه .

ومع ذلك فإزاء هؤلاء النقاد كان هناك محللون اقتصاديون آخرون ممن أكدوا أن الاحتياطى الفيدرالى كان ينتهج فى شجاعة المسلك غير الشعبى فى مكافحة التضخم بمحاولة منع الائتمان المصرفى من التوسع

بسرعة كبيرة ، وكان يتخذ التدابير المضادة للكساد ، عندما تدعو الحاجة إلى ذلك :

وهذا النوع من الاختلاف فى الرأى مسألة خطيرة ، وهى خطيرة لأن الجدل لايحتدم بين خبراء مبرزين من جهة وبين إمعات أعمت الجهالة أبصارهم من جهة أخرى ، بل لأن الاختلاف فى الرأى يقوم فيما بين الخبراء .

والقدر المحتوم للاحتياطى الفيدرالى ليس بالقدر السعيد دائما ، شأنه شأن رجل البوليس ، جلبرت سوليفان . ولا ريب أن من الامتيازات المستحبة فى هذا النظام (نظام الاحتياطى الفيدرالى) فى بعض الأحيان هو أنه يحفز على التوسع فى النشاط الاقتصادى ، وهذا تصرف له شعبيته لا محالة : ومع ذلك ففى أوقات أخرى يعمل النظام على الحد من الرخاء ، وسواء كان هذا التصرف حكيما أو غير حكيم ، فيحتمل أنه يثير احتجاجا قويا : ويبدو أن نظام الاحتياطى الفيدرالى يلعب دور الشخص الصارم العابس الوجه الذى يقتل روح البهجة ، فيفسد مرح المحتفلين بليلة رأس السنة ، وينذر المرحين المبتهجين بأنه إذا لم يتخلوا عن الاحتفال ويتوجهوا إلى منازلهم ، فسيصبحون فى اليوم التالى وقد علاهم الإعياء والكآبة . وحتى لو كانت نصيحته هذه صحيحة ، فمن المحتمل ألا يتقبلها المحتفلون بحرارة . وفضلا عن ذلك فإذا اتبع الناس النصيحة ، فذهبوا إلى منازلهم وصحوا من نومهم ورؤسهم غير مثقلة ، فقد يخامرهم الشك حول صحة هذه النصيحة ،

وقد يستنتجوا أن رؤوسهم قد لاتكون مثقلة ، إذا لم يتوجهوا إلى منازلهم مبكرين فى الليلة السابقة .

وهذا يتجمع فى فكرة واحدة ، وهى ضرورة وضع الشجاعة جنبا إلى جنب مع الحكمة كفضيلة من فضائل مديرى البنوك المركزية .

ورغم أن النقاد سوف لايوافقون على اتسام مديرى بنوكنا المركزية بالكثير من الفضيلة الثانية (فضيلة الحكمة) فيبدو أن هؤلاء النقاد لايجدون الدلائل القوية على افتقار مديرينا إلى الشجاعة .

مشكلات للدراسة

وتتضمن مناقشة الاحتياطى الفيدرالى مشكلات ومسائل مرتبطة بثلاثة موضوعات عريضة : (١) أهداف (٢) وسلطات (٣) ومهارة .

ما الأهداف الصحيحة ؟ كان أحد وجوه النقد خلال أعوام ١٩٥٧ و١٩٥٨ و ١٩٥٩ هو أن الاحتياطى الفيدرالى كان يحاول أن يفعل الشيء الخاطيء ، أى يحاول تثبيت الأسعار ، وليس تشجيع الإنتاج .

وفى خطاب ألقى بنادى المديرين التنفيذيين فى شيكاغو فى ١٢ ديسمبر ١٩٥٨ ، ذكر وليام ماك مارتن الصغير ، رئيس مجلس محافظى نظام الاحتياطى الفيدرالى عن الأهداف مايلى :

« لقد كان لدينا فى العام الماضى كل من الانتكاس والانتعاش ، والآن فإننا نخشى من التضخم ثانية ، ورغم أن نظام الاحتياطى الفيدرالى

قد بذل قصارى جهده فى تفسير أهدافه ووجهة نظره للرأى العام، يثور التساؤل ثانية حول الأغراض الرئيسية للسلطات النقدية : هـذه الاستيضاحات مشروعة ، ولـكن طالما تـكررت الإجابات عنها . ونظام الاحتياطى الفيدرالى موجه لتنظيم عرض النقود من أجل تدعيم المستويات المرتفعة للتوظف والأسعار الثابتة . والاستقرار ليس غاية فى حد ذاته ، ولـكنه وسيلة يمـكن بموجبها التوصل إلى هذا المستوى المعيشى المرتفع ، وبدون هذه الوسيلة يصبح لا مفر من الوصول إلى مستويات معيشية دنيا » .

وليس من الغرابة فى شىء أن الجمهور يواجهه صعوبة فى تفهم وجهة النظر ، عند ما يأخذ المرء فى الاعتبار الجملة الأخيرة من الفقرة المقتبسة آنفة الذكر ، وبخاصة الـكلمات التسع الأخيرة من هذه الجملة. ويحق للمرء أن يتساءل : « ما الدليل على أن المستوى المعيشى المنخفض يصبح أمرا لا مفر منه ، إذا ما سادت الأسعار غير المستقرة ! » :

هل يجب التوسع فى سلطات نظام الاحتياطى الفيدرالى ببعض الطرق ؟ فمثلا لقد جلب النموالسريع للمدخرات والقروض أصولا كلية للمنظمات التى تعمل فى هـذا المجال بما تبلغ قيمته ٥٠ بليون دولار ، وهى تشمل جزءا هاما من النظام المالى للبلاد خارج نطاق التأثير المباشر للاحتياطى الفيدرالى . هل يجب أن تفرض الرقابة على مثل هـذه المنظمات ؟ هل يجب أن تـكون لدى الاحتياطى الفيدرالى بعض

الأدوات المختارة لفرض الرقابة ؟ هل يجب أن يُطلب إلى البنوك أن تحتفظ باحتياطيات سنوية معينة فى شكل سندات حكومية ؟ .

هل يقتضى الأمر تحسين مسلك الاحتياطى الفيدرالى ؟ فمثلا ما مدى التخلف فى التوقيت الزمنى بين التصرف وبين تأثيره ؟ ساعة ، يوم ، أسبوع ، شهر ، بضعة شهور ؟ هل التخلف الزمنى يختلف باختلاف التصرفات ؟ هل التخلف الزمنى متغير ، وقد يصبح أكثر كلما تفهم المزيد من الناس سير عمليات الاحتياطى الفيديرالى ومغزاها ؟ ما الآثار السيكولوجية التى تنتجها تصرفات الاحتياطى الفيديرالى ؟ هل من الممكن أن تنتج تصرفات الاحتياطى الفيديرالى أثرا عكسيا ؟ فمثلا إذا كان النشاط الاقتصادى متدهورا ، وعمدت السلطات المعنية إلى خفض أسعار خصمها ، فربما يستنتج رجال الأعمال أن نظام البنك المركزى يتوقع كسادا اقتصاديا خطيرا . وإذ يتصرف هؤلاء كما يبدو ملائما فى نظرهم ، فإنهم يسيرون قدما فى الاستغناء عن الموظفين ، وخفض أرصدة السلع المخزونة ، وإلغاء طلبات المعدات الرأسمالية ، بما ينطوى عليه ذلك من زيادة حدة الكساد الذى يحاول الاحتياطى الفيديرالى إيقافه : وهذا الوضع إذ يقترن بتفكير عكسى عند الاتجاه التصاعدى إنما يشتمل على وضع سيكولوجى عكسى باعث على التهور يمكن فيه للتصرفات العادية من جانب الاحتياطى الفيديرالى أن تجعل تقلبات الدورة الاقتصادية أكبر بدلا من أن تكون أصغر نطاقا ؛

وتحتاج هذه المسائل والمشاكل وغيرها إلى دراسة دائمة ، فليس

من السطحية فى شىء أن نذكر أن الإجابات قد تتغير على مدار فترة زمنية معينة .

كلمة تحذير . ولا يجب أن يؤخذ التساؤل عن هذه المسائل على محمل أن الاحتياطى الفيديرالى لا بد أن يمارس مزيدا من السلطة ، أو لابد أن يستخدم سلطاته بصورة أكثر فاعلية . وقد تقود الدراسة إلى النتيجة المنطوية على أن نظام الاحتياطى الفيديرالى يمارس الآن سلطات واسعة ، ولا مناص له من أن ــ يقلل ، لا أن يزيد ، من استخدامها .

ومن المفترض أن الاحتياطى الفيديرالى يدرس هذه المشكلات ، فلدى مجلس المحافظين قسم للبحوث والإحصاء فى واشنطن ، كما أن لدى كل بنك من البنوك الاحتياطية الفيديرالية ، الاثنى عشر قسم خاص بالبحوث .

الدين الأهلى

كان الدين الأهلى ، ولا يزال ، متقلبا فى الآونة الأخيرة حول رقم ٢٩٠ بليون دولار . كيف يؤثر هذا الدين الضخم الذى تلتزم به حكومة الولايات المتحدة على الظروف السائدة فى ميدان النشاط الاقتصادى ؟ قد تتوقف إجابتك على أى مدرسة فكرية تنحاز إلى جانبها . هناك مدارس فكرية مختلفة تدور حول أثر هذا الدين الضخم على الاقتصاد الأمريكى ، وتضم هذه المدارس وجهتى نظر متطرفتين ، تتعارض

إحداهما مع الأخرى تمام المعارضة . وقد يمكن تسميتهما (١) المدرسة غير المكترثة (٢) والمدرسة الحذرة .

وتجادل المدارس غير المكترثة بأن الدين الأهلى غير ذات أهمية ، وتفسيرها يتركز فى شعارها الشهير « أن الدين الأهلى لا يهم فى شىء فى الواقع — لأننا ندين به لأنفسنا » :

ومن جهة أخرى فالمدرسة الحذرة تنظر إلى الدين على أنه تهديد بالغ الخطورة ، كما لوكان نيرا يلتف حول عنق مجتمعنا ، أو كما لو كان بالونا مملوءا بالغاز يحملنا إلى أعلى تجاه التضخم.

هل يهدد الدين الأهلى تقدمنا الاقتصادى ؟ إن تجربة الولايات المتحدة تلقى على هذا التساؤل ضوءاً له قيمة . أما الدين الأهلى البريطانى فقد كان عند نهاية حروب نابليون ضعف ما كان عليه من قبل ، ومع ذلك فتجربة بريطانيا فى أعقاب السنين التالية قد كشفت عن أكبر توسع اقتصادى . لقد كان الدين الأهلى للولايات المتحدة فى عام ١٩٥٩ (٢٩٠ بليون دولار) أقل بكثير جداً من دخلها القومى فى عام ١٩٥٩ ، إذ يبلغ ٣٩٩ بليون دولار . فإذا أمكن لبريطانيا أن تحقق تقدما بعبء من الدين العام أثقل من عبء ديننا العام ، فيمكننا أيضا (أو يفترض ذلك) أن نمضى قدما نحو التقدم .

وبسبب الفائدة السنوية البالغ قدرها ٩ مليون دولار ، فالدين العام عبء وليس تهديدا . وفضلا عن ذلك فسيقل العبء بنمو الدخل القومى : فإذا بقى الدين عند مقداره الحالى تقريبا ، فسيصبح أصغر بالنسبة للدخل

القومى ، كلما ارتفع الأخير على مر السنين وأحقاب السنين القادمة ؛ وبعبارة أخرى فحتى لو لم ينقص الدين الأهلى الحالى قط ، فقد يصبح أقل عبثا ، إذا تناقصت نسبته إلى الدخل القومى . وهذا جدل قوى فى جانب الزيادة فى الإنتاج التى تفضى إلى الزيادة فى الدخل القومى . وبنفس الجدل فالدخل القومى المتزايد يفضى إلى التوسع فى حد الأمان للدين الأهـــلى .

وأخيرا فالدين الأهلى لا يشجع بالضرورة على التضخم ، بل الواقع أنه يمكن « ألا يشجع » على التضخم ، بما أن هذا الاحتمال أو ذاك (التضخم أو الانكماش) يتوقف على الكيفية التى « تدير » بها الخزانة هذا الدين الأهلى ، وكيفية سداد الالتزامات ، عند مايحين ميعاد استحقاق دفعها .

إدارة الدين العام

ويوجد الدين الأهلى فى صورة سندات وأذونات خزانة وشهادات وكمبيالات ذات قيم اسمية مختلفة ، تستحق فى أوقات مختلفة فى تيار ثابت نوعا . وفى سنة نموذجية ، ٨٠ بليون دولار ، يستحق الدفع أكثر من ربع المجموع الكلى للدين . وعادة ما تدفع الخزانة الالتزامات المستحقة الأداء عن طريق بيع السندات الجديدة ، وهـــذه عملية تسمى « بالاسترداد » :

وقد تؤثر — وقد لاتؤثر — هذهالعمليات على عرض النقود بالبلاد، وهذا يتوقف على من تكون فى حيازته الالتزامات المستحقة ، ومن يشترى الإصدار الجديد من سندات الاسترداد : فإذا كانت الالتزامات المستحقة فى حيازة البنوك التجارية ، واشترت البنوك التجارية الإصدار الجديد ، فليس ثمة من أثر على العرض الكلى للنقود . وبالمثل إذا كان المستثمرون من غير البنوك هم الذين يحوزون الالتزامات القديمة ، ويشترون السندات الجديدة (ونعنى بهؤلاء المستثمرين الأفراد وشركات التأمين والمنشئات الخ) فسيبقى العرض الكلى للنقود على حاله دون تغير .

ومع ذلك فإذا كان الإصدار المستحق الأداء الذى فى حوزة المستثمرين من غير البنوك تسدد قيمته عن طريق بيع الإصدار الجديد إلى البنوك التجارية ، فستزداد الكمية الكلية من النقود ، بما أنه سيتم خلق ودائع الخزانة لدى البنوك المشترية . وعلى العكس فإذا كانت البنوك التجارية هى التى تملك السندات المستحقة الأداء ، وكان الذى يشترى الالتزامات الجديدة هم المشترون الأفراد من غير البنوك ، فسينقص مقدار النقود ، عندما تتلاشى ودائع الخزانة ، كلما سحبت الخزانة على نفسها شيكات لتدفع قيمتها للبنوك .

ويتوقف نجاح هذه المناورات إلى حد بعيد على تعاون النظام الاحتياطى الفيدرالى . إذ يمكن مساعدة النموذج الأول للاسترداد ، إذا كان الاحتياطى الفيدرالى يمد البنوك بالاحتياطات الإضافية . أما

النموذج الثانى فيمكن مساعدته ، إذا أنقص الاحتياطى الفيدير الى فائض الاحتياطيات التى تنجم عن نقص ودائع البنوك .

وعلى ذلك فعملية الاسترداد السنوية لعشرات البلايين من دولارات الدين الأهلى تقدم الفرص لزيادة أو نقص العرض الكلى للنقود بالبلاد ، ومن ثم تبدو إدارة الدين كأداة مساعدة على الاستقرار — إذا أمكن إدارته بحيث يمكن نقل الدين إلى البنوك فى أوقات الكساد وإلى حائزى السندات من غير البنوك فى أوقات الرخاء .

الاسترداد والاستقرار

هل يمكن للخزانة أن تفعل ذلك ؟ هل يمكن لها أن توجه — عن عمد — بيع السندات الجديدة إلى فئات معينة من المشترين ؟ ليس هذا بالأمر الهين نظرا لأنه على الرغم من أن لها بعض حرية التصرف فيما يتعلق بنماذج السندات الجديدة التى تقدمها للبيع ، فإن اختيارها محدود بتلك الجماعات المختلفة من المستثمرين الذى لا يرغبون فى الشراء فى التو واللحظة :

وفضلا عن ذلك فحتى إذا أمكن للمبيعات الأصلية أن توجه بنجاح على هذا النهج ، فقد تميل العمليات التالية لإعادة بيع السندات فيما بين مختلف الجماعات لإلغاء آثار المبيعات الأصلية ، مالم يتسن للخزانة أن تستخدم نوعا من القيود القانونية على عمليات إعادة البيع .

وقد يمكن إنقاص عمليات الخزانة بوجود حدود قانونية يمكن فرضها على سعر الفائدة الذى تدفعه عن نماذج معينة من السندات . وإذا كانت مثل هذه القيود تحول دون بيع السندات المتأثرة بها فى ظروف سوقية معينة ، فقد لا تستطيع الخزانة أن تحرك ساكنا .

وتفضى هذه الاعتبارات إلى النتيجة المنطوية على أن فاعلية إدارة الدين كأداة مساعدة على الاستقرار محدودة النطاق فى واقع الأمر . ولابد لهذا التأثير المتواضع أن يستخدم بأقصى قدر ممكن من البراعة والمهارة ، ولا يجب بأية حال أن يساء استخدامه على النواحى التى يزيد من حدة التقلبات الدورية . وهناك نوع مختلف من التحفظ حول إدارة الدين كعامل مساعد على الاستقرار ، وهو ينبثق من حافز لم نذكره بعد — حافز من جانب الخزانة نفسها . إذ أن مديرى إدارة الدين بالخزانة شأنهم شأن كل المدينين الآخرين — يفضلون دفع أسعار منخفضة للفائدة عن الدين الأهلى . غير أن أسعار الفائدة ترتفع وتنخفض تجاوبا مع الظروف الاقتصادية ، وعندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة ، تفضل الخزانة سداد قيمة السندات قصيرة الأجل ، مترقبة انتهاء فترة الاقتراض الباهظة الكلفة . وعلى العكس عندما تكون أسعار الفائدة منخفضة ، تنطوى سياسة هؤلاء المديرين على تحويل دينهم إلى سندات طويلة الأجل للإفادة من مزايا النقود الرخيصة .

وقد يكون هذا النموذج للتحويل من نوع إلى آخر من السندات — وقد لا يكون — متمشيا مع سياسة الاسترداد المساعدة على الاستقرار

الاقتصادى . ولذلك فمن الأهمية بمكان أن ندرك هذا الوضع الشائك من جانبيه ، ونقرر أى الجانبين يكون أقل ضررا وإزعاجا بالنسبة لنا — أسعار مرتفعة للفائدة عن الدين الأهلى أو إدارة الدين التى تزيد من حدة الدورة الاقتصادية .

وبما أن الارتفاع الذى تصل إليه مدفوعات الخزانة عن فائدة السندات أقل أهمية بكثير من الارتفاع الذى يصل إليه الرخاء القومى ، فقد يمكن المساعدة فى تحقيق الرفاهية بالبلاد عن طريق توجيه إدارة الدين نحو الرخاء الثابت بدلا من الاتجاه نحو التوفير فى دفع النقود عن فائدة السندات .

النمو المتوقع للدين

هل سوف يتوافر حل مشكلة الدين الأهلى فى ثنايا نمو الدخل القومى فى المستقبل ؟ إذا لم يتضخم الدين فسيصبح نسبة أقل من الدخل القومى على مر السنين . وإذا كان للدين أن يتناقص ، فمن المفترض أن النسبة ستنقص بمعدل أسرع .

ولكن هل سيبقى الدين على حاله دون تغير أم أنه سينخفض ؟ هل هناك من مبرر للشك فى أنه قد يرتفع ؟ هناك ظل من الشك ، وهذا بعيد عن احتمال إسراف الحكومة الفيدرالية . وهذا الاحتمال يقترن بالنمو المتوقع للاقتصاد الأمريكى .

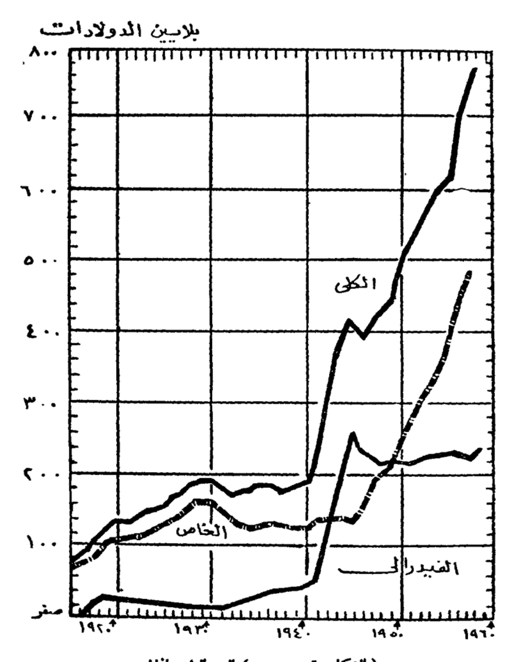
وما العلاقة بين المقدار الكلى للدين ، العام والخاص ، وبين حجم الاقتصاد الأمريكى ؟ يدل السجل التاريخى على أنهما يتزايدان معا (انظر الشكل رقم ٨ ـ ١) : والإنتاج والدخل القومى ومجموع الديون ـ ديون الأفراد والشركات والحكومة الفيدرالية وحكومة الولايات ـ هى أكثر من ضعف ما كانت عليه منذ ثلاث أحقاب مضت .

صافى الدين العام والخاص

٣١ ديسمبر ١٩٥٩

	بلايين الدولارات	
الحكومة الفيدرالية والوكالات	٢٤٣٫٢	
حكومات الولايات والحكومات المحلية	٥٥٫٦	
مجموع الدين العام		٢٩٨٫٨
الشركات المساهمة	٢٨١٫٧	
أفراد ومنشئات (خلاف الشركات المساهمة)	٢٦٥٫٨	
مجموع الدين الخاص		٥٤٧٫٥
مجموع الدين العام والخاص		٨٤٦٫٣

المصدر : مصلحة التجارة بالولايات المتحدة ، مايو ١٩٦٠ ، ص ٢٢ .



(الشكل رقم ٨ — ١) الدين العام والخاص

المصدر : مصلحة التجارة بالولايات المتحدة

الدين ومجمل الناتج القومى

السنة	الدين الأهلى بلايين الدولارات	مجمل الناتج القومى بلايين الدولارات	نسبة الدين إلى مجمل الناتج القومى
١٩٢٩	١٩١	١٠٤	٨٣ ر ١ : ١
١٩٣٩	١٨٣	٩١	٠١ ر ٢ : ١
١٩٤٩	٤٤٨	٢٥٨	٧٤ ر ١ : ١
١٩٥٩	٨٤٦	٤٨٠	٧٧ ر ١ : ١

المصدر : مصلحة التجارة بالولايات المتحدة :

هل هذا النمو المتوافق بين الدين الأهلى ومجمل الناتج القومى مجرد مصادفة أو هل هناك علاقة وظيفية ضرورية ما بين حجم الدين وبين الاقتصاد القومى ؟ هذا سؤال حيوى . فلو كان هذا النمو المتوافق مجرد مصادفة ، فيمكن للاقتصاد القومى أن ينمو فى المستقبل ، بدون توسع آخر فى الدين : ومع ذلك فإذا كانت هناك علاقة وظيفية ، وكان النظام الاقتصادى الحديث يتوقف على الدين، فإن النمو الاقتصادى فى المستقبل سوف يتطلب إذن توسعا فى الدين (يلاحظ أن هذه النتيجة لاتعين ما إذا كان الدين المتزايد لابد أن يكون عاما أو خاصا) .

الدين وعرض النقود

هناك رابطتان وظيفيتان بين الدين وبين حجم الاقتصاد القومى ، وإحداهما هى العلاقة بين دين البنوك وبين عرض النقود بالبلاد . وكما لاحظنا فيما سبق سيضاعف النمو الاقتصادى من الطاقة الإنتاجية للبلاد فى ربع قرن أو أقل من ذلك . ويبدو أن عرض النقود فى البـــلاد سيتضاعف فى نفس الوقت . فمن أين تأتى هذه النقود ؟ .

إن النزر اليسير من النقود الجديدة قد يأتى من الذهب المستورد أو المستخرج حديثا من المناجم ، أما الجزء الأكبر منه فيفترض أنه لابد أن يأتى من التوسع فى الائتمان الذى تمنحه البنوك التجارية .

إن « خلق » البنوك التجارية للنقود قد يـكون من أكثر أجزاء التحليل الاقتصادى بعدا عن الاعتقاد بها وإدراكا لها . وإذا وجدت هذه العملية غامضة ، فقد يساعدك التمرين التالى على تصورها وإدراك كنهها . ويتضمن هذا التمرين فرض بعض الافتراضات التى تبعد عن الحقيقة بكل وضوح . ومع ذلك فالمبدأ الذى يوضحه التمرين هوالفكرة الجوهرية : وحالما يستوعبها المرء ، يمكن إسقاط هذه الفروض أو أنها سوف تتلاشى تدريجيا، وسوف تبقى الفكرة الجوهرية. وإليك التمرين : افترض أنه لا يوجد فى بلد ما أكثر من بنك واحد وله فروع فى كل المدن : وافترض أنه لاتوجد هناك نقود للمعاملات الصغيرة الشخصية

وأن لكل فرد حسابا فى البنك العام يمكن أن يسحب منه بموجب الشيكات ، وأن كل المدفوعات تجرى بمعرفة الشيكات .

لنفترض الآن أنك تقترض بعض النقود (وليكن مثلا ألف دولار) من البنك ، وأنك توقع على سند إذنى بهذه القيمة ، وأن البنك يضيف فى الجانب الدائن من حسابه مبلغ الألف دولار ، وهو المبلغ الذى يضيفه البنك لأصوله ، ويصبح لديك الآن الألف دولار الإضافية ، مع أن أى امرىء آخر لاينقص مالديه من رصيد بالبنك . لقد خلقت الدولارات الألف بجرة قلم .

ورغم عدم واقعية هذا التمرين فإنه يوضح الطريقة التى يمكن بموجبها للبنك أن يخلق النقود ويتوسع فى عرض النقود بالبلاد .

ويتكون الائتمان المصرفى من ديون أشخاص آخرين ، أى الرهون والسندات الإذنية . ويمكن للائتمان المصرفى أن يتوسع ويتوسع معه عرض النقود ، دون التوسع فى الدين الكلى ، إذا اشترت البنوك هذه الأدوات المثبتة للمديونية من الحائزين لها من غير البنوك . ويمكن القيام بذلك مثلا إذا اشترت البنوك التجارية السندات الحكومية بالولايات المتحدة من شركات التأمين على الحياة . ولا تفضى هذه العملية إذن إلى زيادة المجموع الكلى للدين ولا الدين الحكومى ، ولكنها قد تفضى إلى زيادة عرض النقود .

ولكن ماذا يكون عليه الحال لو أن شركات التأمين على الحياة والمستثمرين الآخرين من غير البنوك (إذا نظرنا إليهم فى مجموعهم)

لم يرغبوا فى بيع سنداتهم إلى البنوك ، ومن ثم فلا يمكن زيادة عرض النقود عن طريق التوسع فى الائتمان المصرفى إلا إذا تزايد المجموع الكلى للديون ؟ .

وهناك طريقة أخرى لزيادة عرض النقود دون زيادة المجموع الكلى للديون ، وذلك بأن تقوم الحكومة مباشرة بخلق النقود الجديدة ، ولا يدعو الأمر فى سبيل القيام بذلك إلى الإلتجاء إلى العملية الفجة لطبع أوراق البنكنوت ، إذ يمكن القيام بها عن طريق طبع « شهادات نقدية » بفئات كبيرة (ولتكن مثلا ١٠٠ مليون دولار) مزركشة بشكل بديع ، وإلى إيداعها مع شيكات دافعى الضرائب فى حسابات الحكومة بالبنك . ويمكن للخزانة أن تسحب هذه النقود بموجب شيكات لتمويل عجز الميزانية أو لدفع الدين الأهلى .

ومن السهل طبع النقود ، سواء كانت أوراق بنكنوت أو شهادات نقدية ، والواقع أن عملية الطبع من السهولة بحيث تؤدى إلى إنفاقات حكومية متضخمة وباعثة على التضخم . ولا يمكن تبرير هذه العملية إذا لم تستطع البنوك التوسع فى عرض النقود بالقدر الكافى أو لم ترغب فى هذا التوسع أو أن التوسع اللازم فى الديون التى فى حوزة البنوك قد أخذ ينم عن خطر أكبر .

ومهما يكن من أمر فبما أن الاقتصاد المتوسع يحتاج إلى مزيد من النقود ، فإننا نواجه مجالاً للاختيار بين مختلف الوسائل . فماذا سوف يكون عليه الحال ، المزيد من الدين أم المزيد من النقود التى تخلقها البنوك ؟ .

الدين والأصول

إن الرابطة الوظيفية الثانية بين الدين وحجم الاقتصاد القومى هى العلاقة بين الدين والثروة أو الأصول . ولم يتسم النمو التاريخى للاقتصاد الأمريكى بالزيادة المطردة فى الناتج والدخل القومى فحسب ، بل أيضا بالزيادة التدريجية فى الثروة القومية . لقد ارتفعت ارتفاعا كبيرا القيمة الكلية للعقارات (الأرض والمبانى) والآلات والمعدات وأرصدة السلع المخزونة زائدا كل الأنواع الأخرى من السلع المادية ، كما ارتفع أيضا صافى الرقم الإجمالى للدين .

صافى الدين والثروة ١٩٢٩ و ١٩٥٥

	١٩٢٩	١٩٥٥
أصول قومية (بليون)	٤٢٧ دولار	١٣٢٩ دولار
صافى الدين (بليون)	١٩١ »	٦٧٢ »
نسبة صافى الدين للأصول	٤٥ »	٥١ »

المصادر : الأصول القومية : ريموندو . جولدن سميث ، اللجنة الاقتصادية المشتركة ، أحاديث عن التوظف والنمو ومستوى الأسعار ، ٧ أبريل ١٩٥٩ .

مكتب المطبوعات الحكومية، واشنطن، ١٩٥٩، صفحة ٢٦٠ ؛

صافى الدين : التقرير الاقتصادى لرئيس الجمهورية (١٩٦٠) مكتب المطبوعات الحكومية ، واشنطن ، ١٩٦٠ ، صفحة ٢١٠ ؛

والسبب فى زيادة صافى الدين هو أن تمويل كثير من الأصول يأتى عن طريق اقتراض النقود ، إذ يتم تمويل معظم المنازل الجديدة عن طريق نقود الرهن . ويعنى هذا الوضع أنه كلما أصبحت بلدنا أكثر ثراء ، وزادت أصولها فستزداد ديونها أيضا .

ويوحى ذلك بأنه من المحتمل أن يرتفع المجموع الكلى للدين فى المستقبل ، كما حدث فى الماضى . وإذا لم يكن نمو الدين متطرفا بالنسبة للأصول ، فهو جزء من النمو الإقتصادى ، وليس بالشىء الذى نخشى منه .

لقد خرجت علينا إحدى الصحف فى مايو ١٩٦٠ بقصة تروى زيادة الدين الكلى العام والخاص بمقدار ٦٦ بليون دولار فى عام ١٩٥٩ ، وقد نشرت القصة بعنوان « ينغمس الأمريكيون فى حمأة الدين بصورة أعمق » ، وقد كان من الأفضل أن يقرأ عنوان القصة كالآتى « زيادة الدين تمول الإقتصاد النامى » .

الفصل التاسع

بعض المشكلات المتعلقة بسير النظم

إن السياسات والأجهزة القائمة على تنفيذها ، باعتبارها موجهة للمساهمة فى النمو المتند للاقتصاد الأمريكى الديناميكى فى المستقبل ، وعرضة للتغيرات الممكنة فى المستقبل ، قد تسمى « بالنظام المالى المساعد على الاستقرار » .

ويتوقف نجاح سير هذا النظام على المعالجة المرضية للمشكلات الرئيسية التشغيلية للعمل بالنظام وتوقيته .

العوامل التلقائية المساعدة على الاستقرار

إزاء العوامل التحكمية المساعدة عليه

تعمل بعض العوامل المساعدة على الاستقرار عملها تلقائيا ، أما البعض الآخر فيسير وفقا لمشيئة المديرين . إن ضرائب الدخل تعمل عملها تلقائيا ، والواقع أنها تسمى فى بعض الأحيان « العوامل المتأصلة المساعدة على الاستقرار » .

ومع ذلك فتصرفات الاحتياطى الفيدرالى وعمليات إدارة الدين تسير وفقا لمشيئة مجلس المحافظين وإدارة الخزانة على التوالى . ولنؤكد ثوا أن « المشيئة » لا تعنى « التحكم » بل تعنى سير النظام على هدى الحكم الشخصى ، لا بمقتضى التصرف التلقائى أو على ضوء القاعدة الدقيقة .

ونتساءل هنا : أى الأمرين أفضل ، أن تكون لدينا أجهزة مساعدة على الاستقرار يمكن أن تسير تلقائيا ، أم تسير بمحض مشيئة المديرين من بنى البشر ؟ وإذا كانت هذه تلقائية — وعلى أساس سليم — فسيستتبع ذلك بعض المزايا . أولا ، يمكن للناس أن يرتكنوا على سير هذه الأجهزة ، كما يمكنهم أن يعرفوا — بدرجة كبيرة من الدقة — متى وكيف تسير . وإذا خططت الوسائل المساعدة على الاستقرار تخطيطا سليما ، فسيدرك الناس أن سيرها التلقائى سيحتفظ بالموجة التضخمية ، أو على العكس

يقدم حافزا فى فترة الكساد . ثانيا ، الأساليب التلقائية ـــ الأساليب الحسنة ـ تخلص الناس من المخاوف التى تساورهم ـ من أن الإدارة التى يتولاها بنو الإنسان قد لا تكون حكيمة . ثالثا ، من المفترض أن مثل هذه الأساليب قد لاتولد رد الفعل العكسى السيكولوجى المشار إليه آنفا فى صدد مناقشة الاحتياطى الفيدرالى .

وتوحى هذه المزايا بأنه ينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار جعل سير الأجهزة المالية الأخرى تلقائيا أو شبه تلقائى . ولكن سواء كان سير هذه الأجهزة تلقائيا أوبمحض مشيئة المشرفين عليها ، فلا تزال المشكلات قائمة فيما يرتبط بالموقف الذى تتخذ فيه الإجراءات ، وأى الإجراءات التى تتخذ ، وإلى أى مدى . وبعبارة أخرى فلابد لأنواع الرقابة أن « تمحص » و «تصحح» .

التمحيص والتصحيح

مامغزى هذه الأفكار المتعلقة بالتمحيص والتصحيح ؟ إن الحفاظ على وضع مرغوب لايقتضى أى تصرف على الإطلاق ، طالما كان ذلك الوضع سائدا ، ولا يدعو الأمر إلى التصرف إلا عندما يكون ثمة انحراف عن هذا الوضع . ومن ثم فالتصرف المقتضى هو تصرف هادف لتصحيح الانحراف ، بمعنى أنه موجه لاستعادة الوضع المرغوب .

ولكى نوضح الأمر بتشبيه ميكانيكى ، لنبحث فى نوع من المنظم الأوتوماتيكى وليكن ضابط السرعة فى الآلة البخارية . إن وظيفة

ضابط السرعة هى تثبيت سرعة الآلة . . ومع ذلك فالواقع أن الضابط لا يحتفظ بهذه السرعة الثابتة ، إذ أن الذى يحدث هو أنه عند ماتنخفض سرعة الآلة دون السرعة العادية ، فإن الضابط يسمح بالمزيد من البخار لزيادة السرعة ، وعندما تزيد سرعة الآلة عن السرعة العادية ، لايسمح الضابط إلا بقـــدر أقل من البخار لكى يقلل من السرعة . ومن ثم فالتغيرات فى السرعة ستكون طفيفة ، إذا كان ضابط السرعة دقيقا ، وإذا كان سلوكه المصحح سلوكا سريعا قويا . وإذا كانت التغيرات فى السرعة طفيفة ، فقد يوصف سلوك ضابط السرعة بأنه « يبقى على ثبات السرعة ». ومع ذلك ففى الحقيقة يعمل ضابط السرعة دواما على استعادة « السرعة المرغوبة » . وليس لضـــابط السرعة سوى ثلاثة نماذج من السلوك : (١) انعدام السلوك (٢) زيادة سرعة الآلة (٣) نقص سرعة الآلة . وليس ضابط السرعة هو القوة الوحيدة المؤثرة على سرعة الآلة ، ولكنه العامل المتغير « الذى يعمل على التوازن ». فإذا كان الأثر الصافى للمتغيرات الأخرى هو تغيير سرعة الآلة عن السرعة المعتادة ، فإن سلوك ضابط السرعة لابد أن يكون متعارضا مع سلوك هذه المتغيرات الأخرى . ومن ثم فسلوك ضابط السرعة (إذا كان ثمة ضابط) هو سلوك مصحح دائما .

كذلك الحال بالنسبة للمنظم الاقتصادى . فإذا أخذنا وضعا اقتصاديا على أنه الوضع العادى ، فإن مهمة التنظيم هى السلوك المضاد فى حالة الانحراف عن الوضع العادى ، بما يستتبعه من تحقيق الاستقرار المعقول .

متى تتخذ التدابير ؟

ما الذى يكون الوضع المرغوب فى المسائل ذات الطابع الاقتصادى ؟ ما الوضع العادى ؟ ومتى يكون التصحيح فى محله ؟ ما المؤثرات الاقتصادية التى تقيس الحالة الاقتصادية للاتحاد ، وتدل على الوقت الذى ينبغى أن تتخذ فيه التدابير ؟ أى قاعدة أو قواعد لابد من إدخالها فى الأجهزة المنظمة التلقائية ، أو تستخدم كمرشد للتصرفات التى تصدر عن مشيئة الفرد أو الأفراد ؟

قد تنبئ الإجابات « العامة » عن هذه المسائل على هذه الأهداف :

١ — القدر الأدنى من البطالة الإجبارية .

٢ — مستوى لأسعار السلع إما أن يكون أفقيا أو منحدرا إلى أسفل فى بطء .

٣ — مستوى متزايد من الإنتاجية والمستوى المعيشى .

وتنشأ البطالة من ظروف مختلفة ، وتشمل : —

(١) كسادا اقتصاديا عاما (٢) تغيرات موسمية فى الصناعات (٣) انحرافات فى الطلب على منتجات معينة (٤) تغيرات تكنولوجية (٥) وتغيرات فى عدد الناس الذين يتطلعون إلى نماذج معينة من الوظائف .

وللأجهزة المالية نفعها فى تنظيم البطالة المقرونة بالتقلبات الاقتصادية

العامة . ومع ذلك فقد لاتفعل هذه الأجهزة إلا القليل ، أو قد لا تفعل شيئا ، فى سبيل أنقاص حجم البطالة التى تنبع من الظروف الأربعة الأخرى. أما الأساليب المناسبة (كمكاتب العمل وبرامج إعادة التدريب) فقد تعمل على إنقاص هذه الظروف الأربعة ، ومع ذلك فقد تتوقع نسبة طفيفة من البطالة حتى فى وقت الرخاء الدورى المرتفع . ومع ذلك فإن تحديد هذه النسبة على وجه الدقة لايزال سؤالا يتطلب الإجابة عنه : أهى نسبة ٣ ٪ أو ٤ ٪ أو ٥ ٪ أو أى رقم آخر ؟

أى التدابير تتخذ

وإذا كنا نفترض أن المديرين الذين يعملون على الاستقرار يعرفون متى يصبح السلوك المصحح فى موضعه ، فالسؤال التالى هو : أى التدابير تتخذ ؟ ولهذا السؤال جانبان فى الواقع : (١) أى خطوة معينة يجدر اتخاذها (٢) ومامدى الخطوة التى تتخذ .

فمثلا إذا وضح أن كسادا اقتصاديا يقع فعلا ، فأى سلاح من أسلحة الحكومة يجدر استخدامه ؟ هل يجب أن يكون تصرفا من جانب الحكومة الفيدرالية ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، فأى نموذج للتصرف ؟ مشتريات السندات الحكومية فى السوق المفتوح ؟ كم ينبغى أن تصل إليه هذه المشتريات ؟ أو هل يجب أن يكون نموذج التصرف منطويا على إدارة الدين ؟ أى نوع من إدارة الدين ، وكم تبلغ ضخامة هذا النموذج ؟ .

أما السؤالان الهامان ، وهما (١) متى تتخذ التدابير (٢) وأى تدابير تتخذ ، فليسا بمشكلتين منفصلتين ، فهما مرتبطتان بعضهما بالبعض .

وتوحى كل من النظرية ومن التجربة أن لدينا من قبل قواعد تحكمية سليمة حول «متى» و «أى» ومع ذلك فمن المرغوب حقا أن تتوافر لدينا بيانات أفضل ، كما يتوافر لدينا المزيد من القواعد الدقيقة . وسيتطلب هذا المكسب مزيدا من الدراسة ، وربما بعض التجربة ، وإن كانت التجربة العلمية فى هـذا المجال تجربة تكتنفها الصعاب ، وربما تكون مستحيلة .

رقابة مركزية

ولقد سبق أن ناقشنا ثلاثة أجهزة حكومية هامة : السياسة المالية والاحتياطى الفيدرالى وإدارة الدين ، وفى الوقت الحاضر تهيمن مجموعة مختلفة على كل جهاز من الأجهزة الثلاثة ، فالكونجرس ورئيس الولايات المتحدة يصدران الأوامر فيما يتعلق بالسياسة المالية ، باعتبارهما يقومان بدورين دستوريين منفصلين عن بعضهما البعض . أما الاحتياطى الفيدرالى فيوجهه مجلس المحافظين فى واشنطن والتنظيم الذى يضم الإثنى عشر بنكا احتياطيا فيدراليا ، وهى البنوك التى تعمل فى ظل قانون يحيطه الغموض ، قانون صامت فيما يتعلق ببعض الأهداف الكبرى . أما إدارة الخزانة فهى التى تتولى إدارة الدين حسب مشيئتها . وليس هناك مايحول

دون أن يندفع أى فريق نحو التوسع ، بينما يتبع الفريقان الآخران سياسة تقييدية .

هناك من المؤكد ثلاث هيئات استشارية تتيح فرصا للمناقشة والتعاون ، إحداها هى مجلس المستشارين الاقتصاديين ، والأخرى هى المجلس الاستشارى للنمو الاقتصادى والاستقرار ، وبه ممثلون لعشرة إدارات ووكالات حكومية . أما الهيئة الثالثة فهى تتكون من الاجتماعات العرضية لأربعة من كبار موظفى الحكومة الاقتصاديين الذين يعملون مع الرئيس . وربما يكفى هذا الاتصال الوثيق .

ويدافع البعض أحيانا عن هذا الوضع الراهن . وقد يسمع المرء مديحا وثناء عاطرا على « استقلال » الاحتياطى الفيدرالى . ويبدو هذا فى بعض الأحيان على أنه يعنى عدم وجود الرقابة من جانب الفروع الأخرى للحكومة ، كما يعنى فى أحيان أخرى التحرر من المؤثرات السياسية غير الحكيمة .

والتحرر من أنواع الضغط السياسى غير الحكيم أمر لاغبار عليه . والحكمة هى أمر لاغبار عليه كذلك . وقد يمكن تحقيق هـذه الأوضاع المرغوبة ، فى ظل النظام الحاضر القائم على القيادة الثلاثية لمقاليد الأمور ، إلى حد أبعد مما لو كان هذا النظام خاضعا لقيادة وتوجيه فريق واحد . أو قد يمكن للرقابة المركزية أن تكون على نفس القدر من الحكمة والتحرر من المؤثرات غير الحكيمة ، بينما يمكن استئصال أى احتمال للدفع فى الاتجاهات المضادة . هذه المسائل جديرة بالدراسة حقا :

التنبؤ والاستقرار

ويثور التساؤل فى أغلب الأحيان عما إذا كان نجاح برنامج للاستقرار يتوقف على توافر تنبؤات مستديمة موثوق بها حول مستقبل الظروف الاقتصادية .

وقد نعالج هـــذا التساؤل باستخدام تشبيه آخر . هل نجاح نظام تكييف درجة الحرارة يتوقف على توافر تنبؤات مستديمة موثوق بها حول درجة الحرارة فى الخارج ؟ وتتوقف الإجابة عن هذا السؤال على : (١) السرعة التى يمكن بموجبها التعرف على الانحراف عن الوضع العادى لدرجة الحرارة والبدء فى تصحيح هذا الإنحراف (٢) وقوة جهاز التدفئة والتبريد. وإذا كان جهاز الترموستات دقيقا ، وكانت الحرارة والتبريد تذهب وتجىء بسرعة وبقوة ، فسوف لاتتغير درجة حرارة الغرفة إلا قليلا عن درجة الحرارة العادية. ومع ذلك إذا كان جهاز الترموستات غير دقيق وأجهزة التدفئة والتبريد ضعيفة ، فسترتفع الحرارة إلى أعلى أو تنخفض إلى أدنى بكثير من المستوى المرغوب ، إذا تغيرت الحرارة فى الخارج تغيرا كبيرا . وفى هذه الحالة فقد يكون التنبؤ الموثوق به عن درجة الحرارة فى الخارج نافعا نظرا لأنه يسمح بتخطى أدوات الرقابة ، ويمكن إعداد القدر الكافى من الحرارة أو البرودة مقدما قبل الحاجة إليها ، وذلك للاحتفاظ بدرجة الحرارة المنشودة .

وهكذا هو الحال بالنسبة للوسائل المساعدة على الاستقرار على مدار الدورات الاقتصادية . فإذا كان التمحيص والتصحيح سريعا، وكان جهاز التصحيح قويا ، فليس هناك من ضرورة للتنبؤ بالظروف الاقتصادية ، ومع ذلك فإذا كان العكس هو الصحيح ، فقد يكون التنبؤ الدقيق نافعا بل وربما يكون ضروريا ، لتحقيق الاستقرار المعقول :

ماذا عن السياسة ؟

وبما أن للوكالات والتصرفات الحكومية دخلا فى الموضوع ، فمن المعقول أن نتساءل عما إذا كانت السياسة أو الضغط السياسى ، أو الرغبة فى أداء خدمة لفرد ما أو النصر فى انتخاب ما ، تتسبب فى جعل التدخل الحكومى أسوأ من كونه عديم الفائدة ، أى فى جعله عاملا مساعدا على انعدام الاستقرار ، لا على الاستقرار . ولا يمكن إلا للسذج أن يخفقوا فى إدراك وجود مشكلة السياسة . والحكمة تقتضى مواجهة هذه المشكلة :

ولنعالج هذه المشكلة بالبحث أولا فى الأشكال التى قد تتخذها الإدارة السياسية السيئة ، ثم نبحث ثانيا فيما قد تكون عليه نتائجها ، وتنفيذ أى برنامج مساعد على الاستقرار لا يتضمن وجوها للنشاط تخضع فى الغالب للمغريات السياسية . ويؤثر النظام على درجة الحرارة الاقتصادية للبلاد بأسرها ، فهو لا يتناول منح الوظائف ، والعقود ، وأداء الخدمات للأفراد ، أو التأثير على المنشئات الفردية أو المدن أو الجماعات أو الأشخاص ، ولكنه نظام غير شخصى بالضرورة ، بل هو جهاز

قومى . ولا يمكن لسوء الإدارة السياسية أن تتخذ إلا شكل تقديم حافز نقدى « كبير جدا » أو حافز « ضئيل جدا »

وفضلا عن ذلك فلا يمكن أن يكون سوء الإدارة السياسية « خافيا عن العيان » ، فإذا أدى إلى تصرف خاطىء ، فالخطأ يتضح على الفور للبلاد بأسرها ، عند مايلاحظ الناس تزايد الأسعار أو تزايد البطالة :

وتصرفات السياسة المالية ليست بالتصرفات التى يمكن أن تجرى بسرعة بحيث تخفى عن العيان ، كما فى حالة تعيين الأقارب فى الوظائف العامة أو منح العقود « الرسمية » للمحظوظين السياسيين . وقد يمكن أن تتراءى الأخطاء فى إدارة الأجهزة المالية فى أعين الجماهير فورا فى طول البلاد وعرضها . والواقع أن تنفيذ أى برنامج مساعد على الاستقرار هو شئ يشبه نظام التدفئة والتبريد فى أحد أبنية المكاتب : فإذا لم يدر النظام إدارة سليمة ، فسيصبح المبنى حارا جدا أو باردا جدا ، وسيدرك ذلك كل من يتواجد فى هذا المبنى : ولا يمكن لمهندس المبنى أن يخفى أخطاءه فى الرقابة على درجة الحرارة ، كما لا يمكن للمدير الذى يعمل على الاستقرار الاقتصادى أن يخفى أخطاءه هو الآخر .

معالجة المشكلات

ولا يجب أن تفسر الملاحظات السابقة على أنها تعنى أن المشكلات السياسية والاقتصادية إما أن تكون طفيفة أو سهلة فى معالجتها : على العكس فهى مشكلات جسيمة معقدة ومن الصعوبة بمكان ، ولكن ليس من المستحيل حلها ! ويمكن بالحكمة والأصالة فى التفكير وتكريس الجهود التغلب على هذه المشكلات :

الفصل العاشر

نظرة عامة
إلى التقدم الاقتصادى

ينصرف معنى التقدم الاقتصادى إلى انطوائه على النمو الاقتصادى ومستوى مرتفع من الرخاء بدون التضخم ويتضمن ذلك شروط عديدة مرتبطة بعضها بالبعض :

١ ـ الانتاجية المتزايدة .

٢ ـ تزايد ممكن فى السكان وتزايد فى القوة العاملة .

٣ ـ ناتج قومى متزايد (مجمل الناتج القومى فى المعنى الحقيقى) :

٤ ـ تزايد متوسط الناتج .

٥ ـ تزايد متوسط الدخل .

٦ ـ إنقاص ساعات العمل تدريجيا .

٧ ـ تحسين ظروف العمل .

٨ — تزايد تدريجى فى وقت الفراغ .

٩ — حد أدنى للبطالة الإجبارية .

١٠ — تقديم المعونة للمتعطلين إجباريا .

وهذه فى جملتها تكون الأساس المادى الوطيد للحياة الكريمة والمجتمع الفاضل .

والتقدم الاقتصادى عامل هام فى كفاح العالم ، العسكرى والمذهبى. ولقد ذكر خروشوف ، بما بدا أنه من سمات الصراحة المكشوفة « أننا سندفنكم » ، وتدل التقارير الواردة عن التنمية الاقتصادية الحديثة فى روسيا وفى الصين الشعبية أن هذه التنمية هى بمثابة تحدى سافر وتهديد للعالم الغربى .

ولا يمكن التكهن بمدى تقدمنا فى سبيل مواجهة هذا التحدى ، ولكنه لن يتأتى تلقائيا : سيتوقف معدل تقدمنا فى المستقبل ، كما توقف فى الماضى ، على جهودنا المبذولة .

أولا : طالما استمرت المنافسة العسكرية ، فالتقدم الاقتصادى سيقدم طاقة إنتاجية ضرورية (جنبا إلى جنب مع الأسلحة العلمية) للمحافظة على الدفاع الملائم .

وفى نفس الوقت سيؤدى هذا التقدم الاقتصادى إلى زيادة الأصول المادية والذهنية التى يتيسر وجودها لمساعدة التنمية الاقتصادية التى تمس إليها الحاجة إلى أبعد الحدود فى الدول الأخرى .

النظرة العامة للنمو الاقتصادى

ولقد خصص جزء من هذا الكتاب لوصف الخطوط الرئيسية للتاريخ الاقتصادى الأمريكى الذى يدل على زيادة هائلة فى الطاقة الانتاجية الكلية (وقد يعزى ذلك بعض الشيء إلى نمو السكان) والزيادة فى الإنتاجية ، وهى الزيادة المؤدية إلى ارتفاع الدخول الحقيقية وارتفاع المستوى المعيشى ، وكما رأينا فالمكاسب فى الإنتاجية قد نتجت أساسا عن تطور المنشئات الخاصة وتطبيق وسائل المعرفة الفنية الحديثة والاستثمار فى أدوات وآلات أفضل نوعا وأكثر عددا ، والتحسن فى أساليب الإنتاج وطرقه الفنية . وراء هذه العوامل يتسم شعبنا ومجتمعنا بخصائص رفيعة على جانب كبير من الأهمية .

ويبدو من المعقول أن نتوقع أن هذه الاتجاهات فى تحسين العوامل الإنتاجية سوف تستمر . وإذا حدث هذا ، فسيطرد نمو الطاقة الإنتاجية القومية والناتج لكل رجل ساعة — والبيانات الخاصة بالفترات المقبلة فى تاريخ حياتنا الاقتصادية ، كما قدمناها فى الفصل الثالث ، إنما توحى بأن مجمل الناتج القومى سيتضاعف فى أقل من ٢٥ عاما ، وأن الناتج والدخل فى المتوسط سيتضاعفان فى حوالى ٣٥ عاما .

ويؤكد بعض المراقبين أن معدل النمو ليس سريعا بالقدر الكافى ، ويقتضى « برامج جريئة جديدة » تقوم الحكومة بتنفيذها . وبما أن الدور

الرئيسى للحكومة فى الاقتصاد الحر هو تشجيع النشاط الخاص ، فلا يكفى أن يكون أى برنامج مقترح كهذه البرامج على شىء كبير من الجرأة والجدة ، (وربما باهظة التكاليف أيضا) ، فالاختيار القاسى هو على النحو الآتى : هل يشجع البرنامج حقا على زيادة الإنتاجية ؟ هل يحفز على أية زيادة فى كمية ونوع المعرفة الفنية والابتكار والإدارة والوسائل والآلات والمعدات والحوافز والتعليم وتطوير مواردنا الإنسانية .

النظرة العامة للحيلولة دون التضخم

ويدل السجل التاريخى أيضا على الاتجاهات التصاعدية والتنازلية للمستوى العام لأسعار السلع ، فطالما كان الاتجاه تصاعديا منذ عام ١٩٣٣ ، أما الرقم القياسى لأسعار التجزئة فى الوقت الحاضر فهو أكثر من ضعف ما كان عليه فى عام ١٩٣٣ . ولا عجب أن كثيرا من الناس ينظر إلى التضخم على أنه المشكلة الاقتصادية الأولى للدولة :

لقد عرضنا على بساط البحث ذلك الجدل المنطوى على أن بعض التضخم هو الثمن الضرورى للبلوغ إلى ذروة النمو الاقتصادى والرخاء . ويقودنا تحليلنا إلى النتيجة القائلة بأن صحة هذا الجدل تنبع من السلوك الإنسانى ، وليس من القانون الاقتصادى المطلق ، ولذلك فهذا السلوك ملزم . ولقد بحثنا الطرق التى يمكن بموجبها منع التضخم ، وخلصنا إلى أن المهمة عسيرة ، ولكنها ليست مستحيلة ، إذ تقتضى اتخاذ كل من

التدابير المالية الموجهة لتقييد الطلب المفرط ومن السياسات السعرية والأجرية التى تنطوى على التقليل من دفع البائعين لارتفاع مستوى الأسعار والأجور .

النظرة العامة إلى الاستقرار فى ميدان الأعمال

ويدل السجل التاريخى أيضا على تقلبات عامة فى التوظف والإنتاج والاستهلاك والرخاء . وتسمى هذه التقلبات فى أغلب الأحيان بالدورات الاقتصادية . وقبل عام ١٩٢٩ كانت هذه الدورات تختلف فى درجة حدتها ، غير أنه لم تفض إحداها إلى أى برنامج حكومى مساعد على الاستقرار الاقتصادى ، باستثناء ذعر عام ١٩٠٧ الذى أسهم فى إقامة دعائم نظام الاحتياطى الفيدرالى . ومع ذلك فالكساد العظيم فى السنوات الثلاثينية ولد الرغبة لدى الحكومة فى العمل على معالجة الكساد ، مما أفضى فى النهاية إلى قانون التوظف لعام ١٩٤٦ .

وكانت ترجع حدة الكساد العظيم إلى الإنكماش غير المتوقع فى عرض النقود بالبلاد . وتوحى القوة المالية المتزايدة بأنه سوف لايحدث قط مرة أخرى مثل هذا الإنهيار النقدى ، ولذلك فإن الدولة لن تقع ثانية فى هاوية اقتصادية عميقة كتلك التى وقعت فيها من قبل .

ومع ذلك فطالما أن المستهلكين والمستثمرين أحرار فى إنفاق واستثمار نقودهم ، والتقليل من إنفاقهم حسب مشيئتهم ، فقد تكون هناك تقلبات اقتصادية عامة . ويمكن للقطاعات الخاصة أن تسهم فى الاستقرار

بمختلف الوسائل ، ورغبتها فى القيـام بذلك قد تتزايد بالتصرفات الحكومية السليمة .

وإذ تستخدم التصرفات الحكومية بحكمة ورزانة ، فإنه يمكن أن تصبح بمثابة عوامل مساعدة على الاستقرار ، وتشمل : العمليات المالية ، وتصرفات الاحتياطى الفيدرالى ، وإدارة الدين .

الدولة ومشكلاتها

لقد ألقت الدراسة التى قام بها الرجال والجماعات المفكرة كثيرا من الأضواء على طبيعة وأسباب التقدم الاقتصادى ، ومع ذلك فكثير من المشكلات والنقاط باق دون حل . ولا يزال لدينا الكثير مما ينبغى أن نتلقنه والكثير مما يجدر بنا أن نقوم به .

وليس هـذا الوضع بجديد ، فلقد واجهت الولايات المتحدة المشكلات منذ الرابع من شهر يوليو عام ١٧٧٦ . وفى السنوات الأولى من تاريخ الولايات المتحـدة كانت المشكلات تتضمن البريطانيين (المستعمرين) والهنود (السكان الأصليين) وهيكل الحكومة . أما فى الوقت الحاضر فتتضمن مشكلاتنا الوضع العالمى الخطير المضطرب ، وسوف تتأثر النتيجة النهائية تأثرا جوهريا بحالة التنمية الاقتصادية لبلادنا فى المستقبل .

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة (فى السنوات الأولى من تاريخها) كانت صغيرة فقيرة ضعيفة ، كان الرجال ذوو الحكمة والشجاعة

والعزيمة يمضون قدما رغم ما كان يحل بهم من نكبات مروعة فى معالجة المشكلات ، فشيدوا دولة كبرى تسلمناها منهم :

وفى الوقت الحاضر عند ما أصبحت الولايات المتحدة غنية كبيرة قوية ، فلا يزال من الصحيح أنه لا يمكن حل مشكلاتنا إلا إذا أفصحنا عن الحكمة والشجاعة والعزيمة :

ومهمتنا الكبرى هى جعل بلدنا أقوى وأحسن حالا ، أقوى اقتصاديا وأحسن فى كل سبيل هام آخر من سبل حياتنا الإنسانية — السياسية والعسكرية والدبلوماسية والاجتماعيه والثقافيـــة والأدبية والروحية : كل هذه الخصائص ذات أهمية فى حد ذاتها ، وكل منها له أهميته أيضا فى كفاح العالم . وكلما حققنا هذه الخصائص ، عظمت مساهمتنا فى مقاومة الطغيان ومساهمتنا فى توسيع رقعـــة الحرية فى ربوع العالم :

الناشر
مكتبة القاهرة الحديثة